الفصل الثالث

حكام الأقاليم: حقوقهم وواجباتهم

- المكانة، والأصول.
- الشروط التى يجب أن تتوافر فى حكام الأقاليم.
- حقوق حكام الأقاليم: سجل التقليد، الخلع، الألقاب، مقر الإقامة، الرواتب، عطايا ومنح، إقطاعات، حقوق أخرى.
- أهم واجبات حكام الأقاليم.
- علاقة حكام الأقاليم بالإدارة المركزية.
- العقوبات التى تفرض على حكام الأقاليم.

obeikandl.com

الفصل الثالث
حكام الأقاليم: حقوقهم وواجباتهم

– المكانة، والأصول :–

سبق التعرف على وظيفة حاكم الإقليم، أو والى الإقليم، أو أمير الإقليم، والتى تعد من الوظائف المهمة فى مصر فى عصر الخلفاء الفاطميين، بل من المناصب الرفيعة فى الدولة الإسلامية عامة[١]، إذ كان لصاحبها مرتبة جليلة، وحرمة وافرة، ومكانة عالية[٢] بين أرباب الوظائف الأخرى، تلك المكانة التى نتجت عن كونهم ممثلين للخلفاء فى أقاليم دولتهم، فقد كان والى الإقليم أو حاكمه هو رأس الجهاز الإدارى، وإليه يرجع موظفى الإدارة بالإقليم فى كل صغيرة وكبيرة. ولهذا كله ونظرا لأهمية المهام التى كلفوا بها، وما كان لهم من دور فى سياسة الرعية وحمايتها، وصل حكام الأقاليم فى مصر فى عصر الخلفاء الفاطميين إلى مكانة كبيرة، فاقت مكانة كثير من الوظائف الأخرى فى الدولة، بل أهلت أصحابها للوصول إلى كرسى الوزارة– أكبر منصب فى الدولة بعد الخلافة– حتى أصبح أكثر وزراء الفاطميين – خاصة فى النصف الثانى من العصر الفاطمى – من بين حكام الأقاليم المصرية.

وعلى هذا فقد أصبح حكام الأقاليم محط اهتمام حكومة الخلفاء الفاطميين فى مصر، فكانت أن وضعت بروتوكولات معينة لتولية هؤلاء، تبدأ من شروط اختيارهم، إلى كيفية تقليدهم، وكذلك تحديد المهام التى يكلفون بها، ومتابعة قدراتهم على تنفيذهم لها، وذلك من خلال الاتصال المباشر بهم، والرقابة المحكمة عليهم، تلك الرقابة التى قد تؤدى توقيع عقوبات عليهم أو عزلهم، إذا أخطأوا أو قصروا فى أمر من أمور الولاية.

هكذا كانت مكانة حكام الأقاليم فى مصر فى فترة الدراسة، تلك المكانة التى اعترفت بها حكومة الخلفاء الفاطميين فى مصر وحرصا منها على سير الإدارة بالأقاليم على الوجه الذى ترضاه، أولت هؤلاء اهتماما كبيرا.

(١) د. حسن إبراهيم حسن : التاريخ الإسلامى السياسى، ص ٢٦٩.
(٢) أحمد عبد السلام ناصف: الشرطة فى مصر الإسلامية ، ص ١٢٩.

الأصول التى ينتمى إليها حكام الأقاليم:-

كان حكام الأقاليم المصرية آنذاك ينتمون إلى أصول متعددة كما كانوا يصلون إلى حكم الأقاليم بعد شغلهم لوظائف أخرى. أما عن أصولهم، فمن المعروف أنه قد وصل إلى هذا المنصب العديد ممن ينتمون إلى أصول أجنبية مختلفة. كالمغاربة مثلا، والذين شغلوا أغلب الوظائف فى بداية العصر الفاطمى، حتى يذكر أن جوهر الصقلى " لم يدع عملا إلا وجعل فيه مغربيا شريكا لمن فيه"(١) وعليه ظهرت أسماء شخصيات مغربية كثيرة شغل أصحابها حكم الأقاليم المصرية آنذاك(٢). كما نرى منهم أيضا الأرمن، والذين لعبوا دورا كبيرا فى إدارة مصر فى فترة الدراسة، خاصة فى القرن الثانى من العصر الفاطمى، ففى هذه الفترة وصل عدد كبير من الشخصيات الأرمنية إلى منصب ولاية الأقاليم المصرية آنذاك(٣)،كما لعبوا دورا كبيرا فى إدارة البلاد وسياستها خاصة فى أواخر العصر. وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

ولم يكن وجود عناصر أجنبية فى مصر فى عصر الخلفاء الفاطميين وشغلهم أعلى المناصب أمرا غريبا، فالخلفاء أنفسهم دخلوا البلاد أغرابا عنها، كما أدخلوا معهم مذهبا جديدا وهو" المذهب الشيعى الإسماعيلى " الذى يختلف عن المذهب الذى كان يعتنقه المصريون " أهل السنة "، وقد كانت لهم محاولات عديدة ومستمرة لنشر مذهبهم، تلك المحاولات التى- لم تلق قبولا- بين أهل السنة. وقد كان وجود مثل هذه العناصر فى مصر آنذاك يعود بالدرجة الأولى إلى سماحة الفاطميين فى التعامل مع هذه العناصر، والتى قبلت بدورها التعامل مع الفاطميين الشيعة لأن أغلبهم كانوا شيعة، وعلى ذلك فإن اختلاف الأصول عاملا غير مهم.

---

(١) المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج،١ ص ١١٨.

(٢) عن المغاربة ودورهم فى الإدارة المحلية أو حكم الأقاليم: انظر د.سهام أبو زيد: المغاربة ودورهم فى إدارة مصر فى العصر الفاطمى، ص ١٢٦: ١٣٢.

(٣) عن الأرمن ودورهم فى إدارة الأقاليم : انظر. د. سهام أبو زيد : تاريخ الأرمن فى مصر الإسلامية فى مائة عام هجرية، ص ١٠٦: ١١٢.

لكن الجدير بالملاحظة والتسجيل فعلا، هو وصول أبناء المصريين إلى حكم الأقاليم فى وسط هذه الظروف. فقد ظهر من حكام الأقاليم آنذاك من كان فى الأصل من صبيان الحجر[١]. أولئك الصبيان الذين أمر الخليفة الفاطمى المعز لدين الله (٣٦٢: ٣٦٥ هـ/ ٩٧٢: ٩٧٥م) ومن جاء بعده من الخلفاء ولاة الأقاليم بأن يقوموا بجمعهم من أولاد الناس الذين تظهر كفاءتهم، وهذا يعنى أنه قد وصل إلى حكم الأقاليم من ينتمون إلى أصول مصرية، ومن هؤلاء " العدل بن السلار " الذى ولى الإسكندرية والبحيرة فى وزارة[٢] " ابن مصال اللكى " ٥٤٤هـ / ١١٤٩م، وغيره.

وهناك من المؤرخين المحدثين[٣] من يرى أن نظام توظيف وترقية موظفى الإدارة فى مصر فى عصر الخلفاء الفاطميين ومن بينهم الولاة لم يقم على أسس ثابتة، لأنهم عهدوا بالمناصب لكل من توفرت فيه الشروط المناسبة من وجهة نظرهم . وفى هذا المعنى يقول:" إن الموظفين كانوا يتفاوتون فى درجاتهم حسب المناصب التى يلونها، ولكنا لا نظن بوجود سلم للترقى فى ذلك العصر، بمعنى أن شخصا يدخل فى السلك الإدارى فى وظيفة صغيرة، فيصعد سلم الترقى تدريجيا حتى يصل إلى أعلى المناصب الإدارية ".وعليه كان الترقى راجعا إلى الحظ أو إلى رضا ولى الأمر. ولكن بعض المصادر الأصلية طالعتنا بعدم صحة هذا الرأى، إذ يذكر بأن عددا كبيرا من حكام الأقاليم آنذاك نالوا مناصبهم بعد أن نجحوا فى إثبات ذاتهم فى مناصب أخرى كصبيان للحجر،أو كمتولى للشرطة، أو الجند، أو غيرها من

(١) صبيان الحجر: هم مجموعة من الشباب يسمون صبيان الحجر يكونون فى جهات متعددة أبو المحاسن: النجوم الزاهرة ،ج٤، ص ٥١. وكانوا يناهزون الخمسة آلاف نسمة معهم سلاحهم، ويقيمون فى حجر منفردة تبلغ السبعة، ولكل حجرة منها اسم يخصها، ويطلبون فى المهم من الأمور، فمن كان ذا شهامة وحسن خلقه أرسله ولاة الأقاليم للخليفة وبذلك نشأت هذه الفرقة، وكانت مصرية فى بادئ أمرها، وتؤلف من أنبلهم منبتا.د. مشرفة: نظم الحكم بمصر فى عصر الفاطميين، ص ١٠٩، د.أحمد مختار العبادى : فى التاريخ العباسى والفاطمى، ص ٢٧٠، أما عن الحجر فقد قال عنها المقريزى نقلا عن ابن عبد الظاهر: الحجر قريب من باب النصر، وهو مكان كبير فى صف دار الوزارة إلى جانبه باب القوس، على يمنة الخارج من القاهرة، وكانت تربى فيه جماعة من الشباب يسمون صبيان الحجر، وعندهم سلاحهم، فإذا جردوا خرج كل منهم لوقته لا يكون له ما يمنعه، وكانوا إذا سمى الرجل منهم بعقل وشجاعة، خرج من هناك إلى الإمرة أو والتقدمة، مثل على بن السلار وغيره، ولا يأوى أحد منهم إلا بحجرته بفرسه وعدته، كما أن لهم أستاذون يبيتون عندهم، وخدام برسمهم. الخطط ،ج٢، ص ٣١١.

(٢) ابن الظافر الأزدى: أخبار الدول المنقطعة، ص ١٧١، المقريزى: الخطط، ج٢، ص ٣١١.

(٣) د.ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم فى مصر ، ج ،١ ص ١٠١.

المناصب، كما أن من حكام الأقاليم من ترقى فى السلم الوظيفى ووصلوا إلى منصب الوزارة.

وبالنسبة لصبيان الحجر ووصول بعضهم إلى حكم الأقاليم المصرية آنذاك، فقد سبق الحديث عنهم. أما عن أصحاب الشرطة الذين ترقوا إلى حكم الأقاليم، فكان منهم "بدر الدولة أبو الفتوح موسى بن الحسن " الذى تولى الوساطة للخليفة الظاهر لإعزاز دين الله (٤١١: ٤٢٧هـ/ ١٠٢٠-١٠٣٥) بعد أن ولى الشرطة، ثم خلع عليه بولاية الصعيد فى جمادى الآخرة من سنة اثنتى عشر وأربعمائة.(١)

وأحيانا يصل إلى حكم الأقاليم من كان من العسكرية، أو مقدمين العسكر، ومن هؤلاء "الأمير أبو المهند حسام بن مبارك بن قضة العقيلى "، وعنه يقول صاحب الخريدة: "أنه لم يكن بمصر أفخم منه شأنا، وأعظم منه سلطانا، وأيام سلطنة ابن رزيك- وهو ابن أخت الصالح – كان مقدم عسكره فى مورده ومصدره "(٢) ثم تنقل بعدها فى حكم بعض الأقاليم(٣).

هكذا نرى حكام أقاليم مصرية فى عصر الخلفاء الفاطميين ينتمون إلى أصول مختلفة، كما أنهم يصلون إلى الولاية بعد الترقية من وظيفة أقل شأنا، بعد أن تظهر كفاءتهم وقدراتهم، وذلك لتحليهم بعدد من الشروط لابد من توفرها فيمن يلى هذا المنصب الحساس.

الشروط الواجب توافرها فى حكام الأقاليم.

يتطلب العمل الإدارى بشكل عام توافر كفاءات وقدرات خاصة فيمن يقومون بتلك المهمة، والتى يجب إسنادها لمن تتوفر فيه شروط معينة، وهى مسألة تقتضى- عند الاختيار- وعيا سياسيا ومقدرة على انتقاء الكفاءات(٤)، حتى يتم وضع الشخص المناسب فى المكان المناسب، إذ أنه لابد وأن تكون غاية ولى الأمر ترتيب قواعد الدولة على أصول

(١) ابن الصيرفى: الإشارة إلى من نال الوزارة، ص ٦٦، المقريزى:اتعاظ الحنفا، ج٢ ، ص ١٢٨.
(٢)العماد: خريدة القصر وجريدة العصر، ص ١٨٦.
(٣) عمارة اليمنى: النكت العصرية فى أخبار الوزارة المصرية ، ص ١١٤: ١١٥.
(٤) مسعود أحمد مصطفى:أقاليم الدولة الإسلامية، ص٦٦.

نقية من الشوائب[١]. وهذا بالنسبة لأى وظيفة إدارية بشكل عام، فما بالنا بحكم الإقليم، لذا اشترط الكتاب المسلمون توافر عدد من الشروط فيمن يلى هذا المنصب بوجه عام، وهذا فضلا عن شروط أخرى اشترطت حكومة الخلفاء الفاطميين بوجه خاص فى مصر توافرها فيمن يسند إليه حكم الإقليم.

الشروط الواجب توافرها بشكل عام:-

سبق الذكر بأن الإمارة التى وجدت فى مصر فى عصر الخلفاء الفاطميين هى "الإمارة الخاصة "، وقد حدد فقهاء المسلمين الشروط الواجب توافرها فيمن يلى هذه الإمارة[٢]، وذلك لأنه ليس كل فرد مسلم يصلح لأن يكون حاكما أو أميرا.

وقد أكد على بعض هذه الشروط " القرآن الكريم " و" السنة النبوية المطهرة "، وكذلك الكتاب والمؤرخون. فلا يجوز مثلا أن يقلد حكم الإقليم لمن عرف بضعفه أو خيانته، وفى هذا يقول الله تعالى:" إن خير من استأجرت القوى الأمين "[٣]. فهذه النصيحة من القرآن الكريم التى يجب أن تتبع عند استئجار شخص للقيام بعمل ما، فما بالنا بمن يقلد حكم وولاية أمر المسلمين- ومن هذا أيضا ما يذكر أن أبا ذر الغفارى- رضى الله عنه- قال لرسول الله – صلى الله عليه وسلم- " يا رسول الله ألا تستعملنى، فضرب بيده – صلى الله عليه وسلم- على منكب أبى ذر وقال: يا أبا ذر إنك ضعيف، وإنها أمانة، وإنها يوم القيامة خزى وندامة، إلا من أخذها بحقها، وأدى الذى عليه فيها " [٤] ولم يجعله –صلى الله عليه وسلم- على أى من الأقاليم، مع أنه قال فيه:" ما أقلت الغبراء، ولا أظلت الخضراء من رجل أصدق من أبى ذر "[٥] كما حظر الإسلام على أبنائه تعيين أحد فى ولاية أو إمارة وفى المسلمين خير من المولى، بل اعتبر تعيينه خيانة لله ولرسوله ولجماعة المؤمنين[٦].

---

(١) نفسه، ص ١٦٧.

(٢) عن شروط الإمارة الخاصة، انظر التمهيد، ص (٢٣: ٢٤)

(٣) سورة القصص: آية "٢٦"

(٤) رواه مسلم: فى باب الإمارة.

(٥) رواه مسلم: فى المغازى والنسائي فى الوصاية.

(٦) محمد عبد القادر أبو فارس: النظام السياسي فى الإسلام، ١٤٨: ١٥٠

وعن الصفات التى يجب توافرها فى حكام الأقاليم قال ابن الأثير:[١] أنه لا يصلح لهذا الأمر إلا من تكاملت فيه عدة خصال هى:-

١- حزم يتقى به عند موارد الأمور وحقائق مصدرها.

٢- علم يحجزه عن التهور والتغرير فى الأشياء إلا مع إمكان فرصتها.

٣- شجاعة لا تفضها الملمات إلا مع تواتر حوائجها.

٤- جود يهون تبذير الأموال عند سؤالها، وسرعة مكافأة الإحسان إلى صالح الأعوان.

٥- ثقل الوطأة على أهل الزيغ والعدوان.

٦- الاستعداد للحوادث إذ لا تؤمن حوادث الزمان.

وفى هذا المعنى يقول الحسن بن عبد الله :- " يجب على والى المدينة أو صاحبها أن يكون فيه من السياسة، و الحفظ، والضبط، وحسن التدبير، ما هو مذكور فى الأدوات الملوكية "[٢].هذا عن الشروط التى قال الكتاب بضرورة توافرها فيمن يلى حكم أو إمارة إقليم ما بشكل عام.

الشروط التى وجب توافرها فى حكام الأقاليم المصرية فى عصر الخلفاء الفاطميين:-

حرصت حكومة الخلفاء الفاطميين بمصر على اختيار حكام الأقاليم ممن تتوافر فيهم شروط معينة، وتشير سجلات تقليد بعضهم التى أوردها القلقشندى فى الجزء العاشر من موسوعته إلى العديد من هذه الشروط.هذا فضلا عن شروط أخرى وردت عند بعض المؤرخين:-

١- أن يكونوا من أرباب السيوف.وفى هذا يقول ابن الطوير عن رتب خدم المراء أرباب السيوف "... بالأعمال من يسند إليه بولاية عسقلان ثم ولاية قوص ثم ولاية الشرقية..."[٣]. كما يتحدث القلقشندى عن وظائف أرباب السيوف فى دولة الخلفاء الفاطميين بمصر، ويجعلها تسعة وظائف، وجعل منها الولاية على القاهرة ومصر، حيث

(١) ابن الأثير : الكامل فى التاريخ، ج٧، ص ٦٩.

(٢) الحسن بن عبد الله: آثار الأول فى ترتيب الدول، ص ١٦٣.

(٣) ابن الطوير: نزهة المقلتين، ص ١٢٤.

obeikandi.com

يقول :" .... الوظيفة الثامنة... الوظيفة التاسعة ولاية مصر...."[١]، وما يشترط فى حكام الأقاليم الواردة عند هؤلاء ينطبق على باقى حكام الأقاليم الأخرى، فهم جميعا من أرباب السيوف[٢]، وعليه تكون الولاية على الأقاليم أشبه ما تكون بوظيفة عسكرية، حتى أنها كانت تتبع وظيفة الإسفهسار[٣]،

٢- أن يكون من شيعة الدولة وأنصارها، حتى وصفوا بأنهم أمثل أولياء الدولة، وأخص شيعتها، وصنيعتها، ومصطفيها[٤]، فقد حرصت حكومة الخلفاء الفاطميين بمصر على تقوية سلطتها المركزية، وضمانا لهذا جعلت حكام أقاليمها من عناصر متعصبة للدولة[٥]. وكان من أشد المتعصبين لها فى بداية عهدها المغاربة، وفى هذا يقول المقريزى:-" بأنهم جعلوا فى ولاية الأقاليم" [٦]، لذا ظهرت فى ذلك الوقت العديد من الأسماء المغربية التى جعل أصحابها على حكم الأقاليم[٧]، وقد صارت حكومة الخلفاء الخلفاء فى مصر على هذه السياسة- بقدر الإمكان-، محاولة جعل حكام أقاليمها من الموالين لها ومعتنقى مذهبها[٨]، لكن دوام الحال من المحال، لأنه إذا كان هذا هو الحال فى بداية الدولة ومع قوة خلفائها، فإن الأمر بعد ذلك اختلف، إذ أنه مع ضعف الدولة وضياع هيبة خلفائها فى النصف الثانى من العصر الفاطمى حرص ذوى السلطان فى الدولة (الوزراء) على أن يكون حكام الأقاليم من الموالين لهم لا للدولة، وذلك

(١) القلقشندى: صبح ،ج ٣، ص ٤٨٠.

(٢) عن مراتب السيف انظر ابن خلدون: كتاب العبر، مج ،١ ق١، ص ٤٦١.

(٣) الإسفهسلارية: وصاحبها زمام كل زمام وإليه أمر الأجناد والتحدث فيهم. القلقشندى: صبح ،ج٣، ص ٤٨٠. كما يذكر أنه القائد الأعلى للجيش وإليه النظر فى أمر الأجناد وتتبعه وظائف عسكرية أخرى ...ومنها ولاية القاهرة، وولاية الفسطاط.إبراهيم شعوط، زكى عيث: مصر من عهد بناة القاهرة، ص ١٠٢.

(٤) القلقشندى : صبح، ج١٠، ص ٣٨٤، ٤٥٤.

(٥) يحيى بن سعيد الأنطاكى: تاريخه، ص ٤٥.

(٦) المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج،١ ص ٨٧.

(٧) عن هذا بالتفصيل :انظر د. سهام أبو زيد: المغاربة ودورهم فى إدارة مصر، ص ١٢٧: ١٢٩.

(٨) ويظهر ذلك واضحا جليا فيما ذكره أحد الشعراء المعاصرين للفترة، وهو عمارة اليمنى صاحب كتاب النكت العصرية، والذى أكد مرارا على محاولات الصالح طلائع بن رزيك المستمرة لجذب عمارة لمذهب الدولة، وإقحامه فى المناقشات المذهبية التى تدور فى مجلسه. انظر عمارة : النكت، ص ٤٥. وإذا كان هذا هو الحال مع أحد الجلساء لأحد أعضاء الحكومة، فما بالنا بما كان يتبع مع موظفى الدولة، وخاصة ولاة أقاليمها.

حتى يضمنوا بسط نفوذهم، وزيادة سيطرتهم، والحماية لهم إذا ما قصدوا بشر، ومن ذلك على سبيل المثال الوزير بدر الجمالى " وزير الخليفة المستنصر بالله الفاطمى (٤٢٧- ٤٨٧هـ/ ١٠٣٥- ١٠٩٤م) يجعل ابنه " الأوحد " واليا على الإسكندرية. كما عين " المأمون البطائحى" وزير " الخليفة الآمر " (٤٩٥-٥٢٤هـ/١١٠١-١١٣٠م) أخاه " المؤتمن " واليا على الإسكندرية أيضا.أما- " بهرام الأرمنى" وزير " الخليفة الحافظ " (٥٢٤-٥٤٤هـ/١١٣٠-١١٤٩م) فإنه جعل أخاه " الباساك " واليا على قوص. وكذلك الوزير "الملك الصالح طلائع بن رزيك"(٥٤٩- ٥٥٦هـ/ ١١٥٤- ١١٦٠م)، حتى الوزير "ضرغام " يجعل أخاه " ملهم " على " الفراما "، وهكذا الكثير من الأمثلة .

٣- الكفاءة[١] والخبرة[٢]. فقد حرص الخلفاء الفاطميون على أن يكون موظفى الإدارة بشكل عام من ذوى الخبرة و الكفاءة، وزاد حرصهم على توفر هذه الشروط فى حكام الأقاليم، نظرا لما لصاحب هذا المنصب من مكانة، وقد ظهر توفر هذا الشرط ووضح فى العديد من حكام الأقاليم آنذاك، أمثال الصالح طلائع بن رزيك، والذى قال عنه المقريزى:"... كان وافر العقل رضى النفس بصيرا بالتجارب، عالما بأيام الناس..."[٣]

٤- العدل: فحاكم الإقليم يجب أن يكون" من أهل العدل لتوفيره فى الرعية وتحقيقه وعد الله "[٤]. وقد تحقق العدل فى الكثير من حكام الأقاليم آنذاك، ويذكر منهم على سبيل المثال: الأمير " عز الدين حسام "[٥] وعن هذا يذكر عمارة اليمنى بأنه " ثمة شيء وقع بينه وبين مؤيد أخى عز الدين حسام،فكان أن احتكم إلى الأمير عز الدين، والذى قضى له على أخيه، وسير إليه ما كان له عند أخيه "[٦]، وهذا يعنى مدى ما تحلى به بعض

(١) القلقشندى: صبح ،ج١٠، ص ٣٨٣، ٤٥٤. عبد القادر أبو فارس: النظام السياسى فى الإسلام ص ١٤٨.
(٢) د. ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم فى مصر ، ج١، ص ٩٢. د. يمنى رضوان : الأسرة الجمالية ، ص ١٤٨.
(٣) المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج٣، ص ٢٤٩.
(٤) القلقشندى : صبح الأعشى، ج١٠ ، ص ٣٨٤.
(٥) عز الدين حسام: هو الأمير أبو المهند عز الدين حسام ابن أخت الملك الصالح طلائع ابن رزيك، الذى ولاه بعض الأقاليم المصرية فى وزارته.
(٦) عمارة اليمنى: النكت العصرية، ص ١٥١.

هؤلاء الولاة من العدل والحكمة، حتى أصبحوا ملجأ ومرجعا للاحتكام إليهم، والذى يكونوا أهلا له، حتى ولو على ذويهم.

٥- أن يكونوا من بيت شرف ومجد وكرم[١]، حتى أصبحت هذه الأمور فيهم ملكة، وقد عرف عصر الخلفاء الفاطميين بمصر عددا من حكام الأقاليم ممن ضربوا أروع الأمثلة فى الكرم ، ومنهم الأمير" مرتفع الخلواص "[٢]، والذى أفاض عمارة اليمنى فى الحديث عن كرمه الذى لا يوازى[٣]، كما تحدث عن الأمير" عز الدين حسام " وكرمه[٤].وكذلك وكرمه[٤].وكذلك شاور الذى قال عنه عمارة :" فأما كرم شاور فكان إليه المنتهى ، فلم يكن يمسك ولا يكنز...."، وعنه أيضا فى موضع آخر قال عمارة :"...وكان على الطعام لا يكاد يرد سائلا فى حاجة..." [٥]

٦- أن يكون حاكم الإقليم ممن " يكون اصطفاؤه لرضا الله مطابقا واختياره لشرائط المراد والاقتراح موافقا "[٦] وفى هذا ما يضم الكثير من المعانى، ويحمل فى طياته الكثير من الشروط، تلك التى تجعل من اختيار صاحبها أمرا مطابقا لرضاء الله، وذلك نظرا لما تحلى به من حميد الأخلاق والصفات،وورود هذا الشرط فى سجلات اختيار حكام الأقاليم المصرية فى عصر الخلفاء الفاطميين يؤكد على مدى أهمية المنصب من ناحية، واعتراف حكومة الخلفاء الفاطميين فى مصر بهذه الأهمية من ناحية أخرى.

٧- أن يكون ذا مهابة، حتى إذا ولى أمر أو ولاية جعلها حرما.

٨- أن يكون حسن السيرة بما يبرهن على فضله، ويضطر إلى التصديق به المؤالف والمخالف.

٩- أن يكون حميد الأثر، الأمر الذى يجعل ولايته ربيعا ممرعا.

---

(١) القلقشندى: السابق، ص ٣٨٤.

(٢) الظهير مرتفع الخلواص: أحد حكام الأقاليم المصرية فى عصر الخلفاء الفاطميين وقد ولى الشرقية ثم الغربية فى وزارة رزيك بن طلائع، ثم الإسكندرية ومنها خرج ثائرا على ضرغام. عمارة اليمنى: النكت، ص ١٤١: ١٤٢.

(٣) عمارة : النكت، ص ١٤١، وما بعدها.

(٤) عمارة اليمنى: النكت، ص ١٠٩: ١١٢.

(٥) عمارة : النكت، ص ٧٢، ٩٠.

(٦) القلقشندى: صبح، ج١٠ ، ص ٣٧٥.

١٠- أن يكون حسن الثناء بما يقربه من المطالب ما كان بعيدا ممتنعا.

١١- أن يكون شجاعا حتى إذا ندب للأمر الجلى عاد مظفر المقاصد، محفوفا بالميامن والمساعد، ساحبا ذيل الفخر، حائزا لكنوز الأجر.

١٢- قوياً أميناً

١٣- كاملاً لا يخدع الظن فيه، ولا يكذب.

١٤- إذا استكفى أمرا أمضاه بحسامه واعتزامه.

١٥- المتمسك فى إمضاء الأمور بطاعة الله وطاعة إمامه[١].

١٦- من أهل السياسة والرياسة.

١٧- كرم الأصل.

١٨- النزاهة، حتى لو عرضت عليه جواهر الدنيا.

١٩- ألمعيا تتناثر منه معانى المعالى.

٢٠- قادراً على امتلاك الثغور وسياستها على أحسن وجه.

٢١- محلا للاختيار والترشيح، ومعنا للفخار، ومحلا لوصف الواصفين وعلما للأنظار، ذو رياسة مرتبطة به.

٢٢- الثبت الذى لا تقرع الأهوال ثباته، ولا تبلغ الأقوال صفاته.

٢٣- الولى الصفى، الجامع بين فضل السوابق وفضل اللواحق.

٢٤- طلاقة الوجه والأفعال والصفات.

٢٥- متقى الوثبات ممن يجاوره من الأعداء ويليه.

٢٦- من بيت شرف ومجد، حتى أصبح هذا الأمر عنده ملكه[٢].

كانت هذه أهم الشروط التى حرص الخلفاء الفاطميون بمصر على توافرها فى حكام الأقاليم، وذلك كما تضمنتها سجلات توليه بعض حكام الأقاليم آنذاك.إلا أن هناك شرطا أكد الفقهاء المسلمون و الكتاب على ضرورة توافره فيمن يلى هذا المنصب، لكن هذا

(١) القلقشندى: صبح ،ج ١٠، ص ٣٧٦: ٣٧٧.

(٢) نفسه: ص ٣٨٣: ٣٨٤، وعنها بالتفصيل انظر نفس المصدر ، ص٣٧٠: ٣٧١، ٤٥٤: ٤٥٥ ، انظر نسخة هذه السجلات بالملاحق،أرقام (٦، ٧، ٨، ٩)

obeikandl.com

الشرط لم يعن به الخلفاء الفاطميون، ولم يحرصوا على توافره فى حكام الأقاليم فى مصر. وهو " أن يكون حاكم الإقليم مسلما "[(١)] وعلى طريق التطبيق ظهرت فى المصادر أسماء لبعض حكام الأقاليم من أهل الذمة من الأقباط.منهم " أبو مليح منصور بن قوطية "[(٢)] و"بهرام الأرمنى "[(٣)] الذى ولى الغربية فى بداية عهد الخليفة الحافظ، كذلك أخيه الباساك الذى ولى قوص فى خلافة الحافظ أيضا، ووزارة أخيه بهرام(٥٢٩: ٥٣١هـ/ ١١٣٤: ١١٣٦م).وهذا كله إنما يرجع إلى تسامح الخلفاء مع أهل الذمة، الذين تمتعوا بالعدل والسماحة فى ظل حكم الفاطميين لمصر.

ويبقى أمامنا تساؤل على جانب كبير من الأهمية وهو: إلى أى مدى سعى المسئولون إلى العمل بهذه الأمور النظرية وإخراجها إلى حيز التطبيق؟ أو بمعنى آخر. هل توافرت هذه الشروط بالفعل فى جميع حكام الأقاليم المصرية آنذاك؟

الحقيقة أنه من الصعوبة بمكان الوصول إلى إجابة قطعية، ولكن المرجح أنه من المستبعد، بل ربما من المستحيل أن تجتمع كل هذه الشروط فى شخص واحد، كما أنه من الصعوبة بمكان أن تتوافر كل هذه الشروط فى جميع حكام الأقاليم بمصر وقتئذ، كما أنه من الصعب أن يتأكد الخليفة– أو من يقوم مقامه– من تحقيق هذه الصفات فى الشخص المقلد لحكم الإقليم، خاصة وأن هناك أقاليم تم الوصول إلى حكمها عن طريق الوساطة، أو الشفاعة، أو حتى عن طريق دفع المال، وعلى هذا يمكن القول بأن الخليفة كان يجتهد بقدر الإمكان

---

(١) استخدم الفاطميون منذ مجيئهم إلى مصر أهل الذمة فى إدارة شئون البلاد واكتظت دواوينهم بموظفين أهل الذمة، والذين شغلوا أيضا المناصب العليا فى الدولة، من الوساطة والوزارة ورئاسة الدواوين وغيرها، وقد أنعم الفاطميون عليهم كثيرا، حتى تمتعوا بتسامح دينى فاق كل ما مروا به فى العهود السابقة.د.سلام شافعى: أهل الذمة فى العصر الفاطمى الأول، ص ٢٧. وعليه قام هؤلاء بدور كبير فى كافة مجالات الحياة حتى أصبحوا طبقة اجتماعية متميزة.ويبدو أن الفاطميين اتبعوا هذه السياسة لأنهم عند دخولهم مصر– وهم يتبعون مذهب جديد يخالف مذهب أهل البلاد– شعروا بكراهية المسلمين السنة لهم، فاعتقدوا أن النصير لهم فى أهل الذمة، ومن ثم كان اعتمادهم عليهم.

(٢) أبو مليح منصور بن قوطية: والى الإسكندرية فى بداية خلافة الحاكم بأمر الله ويعرف " بابن العلمى – " ابن المقفع: سير الآباء البطاركة، ج٢، ص ١١٥.

(٣) بهرام الأرمنى: شخص أرمني من أهل الذمة. وكان عاقلا مقدما فى الحرب، حسن السياسة ، جيد التدبير، وكان أولا يقوم بأمر الأرمن وسكناهم فى " تل باشر "، فتعصب عليه جماعة منهم، وولوا غيره، فخرج مغضبا وقدم إلى القاهرة، فترقى فى الخدم إلى أن ولى الغربية، فقام بولايتها، ومنها سار إلى القاهرة ومعه من الأرمن نحو ألفين، يقولون بقوله، فاستوزره الحافظ لدين الله. المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج٣، ص ١٧٥.

للوصول إلى من تتوافر فيه هذه الصفات، لقوة شخصية الخلفاء، مع وجود التمييز لعنصر المغاربة ثم الثقالبة.هذا فيما يخص النصف الأول من العصر الفاطمى، أما مع النصف الثانى منه، ومع ظهور قوة الوزراء، وضياع هيبة الخلفاء، أى حينما أصبح الوزراء هم أصحاب الرأى، فقد اختلف الأمر، وذلك لميل الوزراء إلى تعيين أو اختيار حكام الأقاليم من بين أقاربهم أو ذويهم، أو حتى من يدفع المال مقابل الولاية، وذلك بصرف النظر عن كونه أهلا لها من عدمه.

ولو أن هذه الشروط تحقق توافرها فى حكام الأقاليم بالفعل، لما سمعنا عن ظلم للرعية، أو حدوث اضطراب أو فتن أو قلاقل، أو عسف والى أو طمعه فى منصب أعلى، بل لكان همه الأول مراعاة شئون إقليمه، ورعاية مصالح أهله، لكن ما حدث أن طمع حكام الأقاليم وصراعاتهم المستمرة للوصول للوزارة، كان عاملا قويا من عوامل نهاية الدولة.

تعيين حكام الأقاليم:-

وبعد أن وضعت كل هذه الشروط النظرية لتعيين حكام الأقاليم، حان وقت التنفيذ والاجتهاد لتوضع هذه الشروط موضع التنفيذ، وقد ثبت من خلال المصادر أن الخليفة هو المسئول الأول عن اختيار والى الإقليم، وذلك فى النصف الأول من العصر الفاطمى، وفى هذا يقول أحد الباحثين المحدثين:- " يعتبر الخليفة رأس الدولة، فتشمل سلطته السياسية قيادة الجيوش، باعتباره القائد الأعلى، وكذلك رأس السلطة التنفيذية، فهو الذى يعين الوزراء والولاة والأمراء، وسائر الموظفين،....،وله حق إقالتهم، أو صرفهم ومصادرة أموالهم "[١]. ويظهر هذا واضحا فى سجلات تعيين هؤلاء الولاة والتى كانت تخرج باسم الخلفاء، ودون أن يكون فيها أى ذكر للوزير، ومن ذلك نسخة سجل بولاية إقليم قوص[٢]. صادر- على الأغلب- فى عهد العزيز بالله [٣] (٣٦٥- ٣٨٦هـ/ ٩٧٥- ٩٩٦م) أى فى الفترة المقصودة، لذا لم يرد فى السجل أية إشارة للوزير أو تدخله فى الأمر.

(١) د. إبراهيم أيوب: النظام الفاطمى السياسى، ص ١٠٧. وفى هذا أيضا انظر: سيد أمير على: تاريخ العرب والتمدن الإسلامى، ص ٣٥٢.د. ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم فى مصر، ص ١٠٠، ١٣٣.

(٢) انظر الملاحق.

(٣) انظر المناوى: الوزارة والوزراء، ص ٤٤.

وعلى هذا يمكن القول أن حكام هذه الفترة كانوا على قدر من الكفاءة والسياسة يؤهلهم للقيام بأعباء هذا المنصب، والذى وصلوه بيد ولى الأمر الفعلى– الخليفة – والذى لم يكن له غرض سوى مصلحة الدولة والرعية معا، وعليه كان يتحرى الدقة فى اختيار هؤلاء، وفى توافر شروط الولاية فيهم، حتى يمكنهم القيام بما رسموا له.

أما فى النصف الثانى من العصر الفاطمى، ومع ضعف الخلفاء وضياع هيبتهم، وظهور قوة الوزراء مع وجود وزارة التفويض[١]، وذلك منذ عهد المستنصر ووزيره بدر الجمالى. حيث اختلف الوضع وأصبح زمام الحكم، وتدبير شئون الدولة، وتعيين الموظفين، ومن بينهم حكام الأقاليم فى يد الوزراء، وكانت سجلات تعيينهم تنص على هذا ، حيث يذكر فيها :"... وفوض إليك تدبير مملكته وكفالته، وجعل لك إمارة جيوشه،...والنظر فى كل ما أغدق الله من أمور أوليائه أجمعين، ... وجميع أعمال المملكة...دانيها وقاصيها، وسائر أحوال الدولة باديها وخافيها..."[٢]. وبلغ الأمر أن أصبح ذكر الوزير فى سجلات تقليد حكام الأقاليم أمرا ضروريا، هذا إن لم يكن السجل صادر أصلا عن الوزير، كما فى نسخة سجل بولاية الإسكندرية[٣].

هكذا أصبح الأمر بيد الوزراء، وإذن فليس من المستبعد أن يتجه هؤلاء أو حتى أغلبهم إلى تولية من يحلو لهم، ويرون فى توليته تحقيقا لمصلحتهم، وهذا ما حدث بالفعل، فمنذ ذلك العصر وحتى نهاية العصر الفاطمى نجد ولاة الأقاليم أبناء للوزير، أو إخوة ،أو أبناء للأخوة، معتقدين أن فى هذا تمكينا لهم، وتقوية لنفوذهم وذلك بصرف النظر عن توافر الشروط فى هؤلاء، أو عدم توفرها، أو أنهم مؤهلين للقيام بهذا الأمر كما ينبغى أم غير مؤهلين.

(١) عن أنواع الوزارة فى العصر الفاطمى انظر د. إبراهيم أيوب: السابق، ص ١٥٧، مجموعة الوثائق الفاطمية.تحقيق د. جمال الدين الشيال، ص ٣٣.

(٢) انظر الوثيقة السادسة عشر من مجموعة الوثائق الفاطمية.تحقيق د.جمال الدين الشيال، ص ٣٠٠: ٣١٠.

(٣) القلقشندى : صبح، ج١٠، ص ٤٥٣: ٤٥٦.

لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل وصل فى أواخر عصر الخلفاء الفاطميين بمصر أن وجد من الوزراء من باع ولاية الأقاليم بأسعار محددة[١]،وهو الوزير الملك الصالح طلائع بن رزيك. وعنه قال المقريزى: "...وباع ولايات الأعمال للأمراء بأسعار مقررة "[٢] وليس هنا فحسب، بل وصل الأمر إلى أن حدد مدة ولاية كل منهم " بستة أشهر فقط "[٣] حتى يضمن تدفق الأموال عليه بل فرض أموالا شهرية على الحكام تقدر بحوالى "أربعمائة دينار"[٤]

ومما لاشك فيه أنه نتيجة لهذا تضرر الناس من كثرة تردد الولاة عليهم[٥]، وكثرت الفوضى، ووصل إلى حكم الأقاليم رجال ليس لكفاءتهم ، ولكن لمقدرتهم على شراء المنصب بالمال، الذى كانوا يستعيدونه فيما بعد عن طريق فرض الأموال على الرعية، والتعسف فى جمعها.

بالإضافة إلى هذا كانت ولاية الإقليم أحيانا تسند إلى شخص بهدف توقيع العقاب عليه، أو للتخلص منه وقتله، من ذلك ما ذكره" ابن ظافر " فى حديثه عن وزراء الخليفة المستنصر، ومنهم "الحسن ابن ثقة الدولة بن أبى كدينة" حيث يقول :"...ثم استوزر الحسن بن ثقة الدولة بن أبى كدينة فتولى القضاء خمس دفعات وكذلك الوزارة ثم صرف منها ويقال أنه من ولد عبد الرحمن بن ملجم، ووصل أمير الجيوش واسم الوزارة واقع عليه فبعثه والياً إلى دمياط وقتله بها.."[٦].ومن ذلك أيضا ما ذكره المقريزى عن اتصال المأمون البطائحى

---

(١) كانت الأموال التى يدفعها بعض الأشخاص مقابل حصولهم على حكم إقليم من الأقاليم تعرف باسم (البراطيل) وقد عرفها المقريزى: بأنها : الأموال التى تؤخذ من ولاة البلاد، ومحتسبيها ، وقضاتها، وعمالها، فأول من عمل ذلك بمصر الصالح بن رزيك فى ولاة النواحى فقط، ثم بطل وعمل فى أيام العزيز ابن صلاح الدين: الخطط، ج١، ص ١٧٩.، وهناك من النصوص ما يدل على أنها كانت معروفة قبل العصر الفاطمى، حيث يذكر المقريزى: اتعاظ، ج١، ص ١١٧. وأنه فى ذى الحجة ٣٥٨هـ نودى برفع البراطيل. وعليه يمكن القول بوجودها قبل ذلك.

(٢) المقريزى: الخطط، ج٤، ص ٨٢، اتعاظ، ج٣، ص٢٢٢، أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج٥، ص ٣١٣، وكان ممن وصل إلى حكم الأقاليم بهذه الطريقة: شاور بن مجير السعدى الذى وصل لحكم إقليم قوص مقابل ألفين دينار، وكان معه منها ألف وثلاثمائة دينار، واقترض عليها سبعمائة حتى كمل المبلغ،ودفعه للصالح، وفى المقابل وصل إلى حكم إقليم قوص وعن هذا بالتفصيل انظر عمارة اليمنى: النكت العصرية، ص ١٢٩: ١٣٠.

(٣) المقريزى: الخطط ،ج٤، ص ٨٢، اتعاظ، ج٣، ص٢٢٢، أبو المحاسن: السابق، ص ٣١٣.

(٤) المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج٣، ص ٢٥٤.

(٥) المقريزى: نفسه. نفس الجزء والصفحة.

(٦) ابن ظافر الأزدى: أخبار الدول المنقطعة، ص ٧٣.

بالأفضل بن أمير الجيوش، والذى رتبه فى خدمته بدلا من " تاج المعالى " الذى اصطنعه وفخم أمره وسلم إليه خزائن أمواله، وكسواته، فسلم لأخويه ما يتولاه استعان بهما فيه، فحصل لهم من الإدلال على الأفضل ما حملهم إلى مد أيديهم إلى أمواله وذخائره، وشاع أمرهم وكتب إلى الأفضل بسببهم، فتغير عليهم، وأخرج مختار إلى ولاية الغربية، وخلع عليه، فلما انحدر إليها. سير صاحب بابه وقبض عليه وعلى اخوته وكبل بالحديد وورومى بالاعتقال"[١]. ومنه أيضا ما فعله الوزير ضرغام مع الأمير" مرتفع الخلواصى " الذى ولاه على الإسكندرية برجاء إبعاده عنه "...فلما صار إليها ظفر بقوم رتبهم ضرغام لقتاله، فتأكدت الوحشة بينهما"[٢].

كما كانت هناك طرق أخرى يصل بها بعض الأمراء إلى حكم الأقاليم، وهى:- الشفاعة أو الوساطة ، وفى ذلك يذكر المقريزى عن" نصر بن عباس " قوله:- " وولى عضد الخلافة ناصر الدين نصر بن عباس ربيبه مصر بشفاعة جدته أم عباس، وكان فيه- جرأة- فاستدناه الخليفة الظافر وقربه واختص به"[٣].

وأحيانا يتم الوصول إلى حكم الأقاليم بمسعى من الوالى نفسه، من ذلك ما فعله بهرام الأرمنى، الذى سعى عند الفاطميين ليولوه الغربية، ليكون بمنأى عن حلبة الصراع الدائر آنذاك[٤]، وفعلا كان له ما أراد[٥]، وتولى الغربية، وخرج منها إلى الوزارة.

وفى بعض الأحيان كان الأمير يتربع على كرسى الإقليم عن طريق الوراثة عن الأب، أو وساطته، من ذلك ما ذكره المؤرخ المسبحى ضمن أحداث شهر رجب سنة ٤١٤هـ:-

(١) المقريزى: اتعاظ، ج٣، ص ٣٨: ٣٩.
(٢) المقريزى : السابق، ص ٢٦٢.
(٣) المقريزى : نفسه ، ص ١٩٩.
(٤) يقصد بهذا الصراع هو نوبة خروج الحسن بن الحافظ على والده لأخذ الخلافة منه، تلك المحاولة التى فشلت وانتهت بقتل الحافظ على يد أبيه، تطيبا للأمراء وتسكينا لثورتهم.
(٥) د. سلام شافعى: أهل الذمة فى مصر فى العصر الفاطمى الثانى، ص ٥١.

وفيه قلد ذو القرنين أبو المطاع بن الحسن بن حمدان[١] الإسكندرية وأعمالها غربا. وأمر ولده فاضلا ولقب عظيم الدولة، واستقر عوضه والى البلد[٢].

وأحيانا يتم الوصول إلى حكم الإقليم عن طريق أهل الإقليم أنفسهم، ودون الرجوع للحكومة المركزية فى الأمر، ويظهر ذلك واضحا جليا فى فترات الاضطراب، ومع الضعف البين فى شخصية الخليفة، من ذلك ما ذكره المقريزى فى سياق حديثه عن الصراعات التى وقعت فى مصر أواخر عصر الخلفاء الفاطميين، حيث يقول:- "...وكتب شيركوه إلى الإسكندرية يستنجد بها على الفرنج وشاور، فقاموا معه، وأمروا عليهم رجلا يعرف بنجم الدين بن مصال. من ولد الوزير..."[٣]

وهكذا يتضح من العرض السابق ثلاث عناصر مهمة لعب كل منها دورا فى عملية اختيار وتعيين حكام الأقاليم، وهى تعدد جهات الاختيار، والهدف من الاختيار، وتعدد أساليب التعيين. أما عن العنصر الأول فقد كان الاختيار يتم عن طريق الخليفة فى عصر قوة الخلفاء، وعن طريق الوزير فى عصر قوة الوزراء الذين أطلق عليهم " الوزراء العظام "

وأما العنصر الثانى وهو: الهدف من الاختيار فقد كان إما مراعاة للمصلحة العامة، أى مصلحة الإقليم والرعية، والكفاءات والأحقية، وإما مراعاة للمصلحة الخاصة بالخليفة أو الوزير، أو تحقيق منفعة مالية.

وبالنسبة للعنصر الثالث: فقد تعددت الأساليب للوصول إلى هذا المنصب، ما بين الأحقية والجدارة وما بين الشفاعة والرشوة والبرطلة وشراء المنصب بالمال.

(١) ذو القرنين : يكنى بأبى المطاع، ويلقب بوجيه الدولة. عنه انظر القلانسى: ذيل تاريخ دمشق، ص٦٩: ٧١، أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج٥ ، ص ٢٠٧.

(٢) المسبحى: أخبار مصر فى سنتين، ص ٣٤، المقريزى: اتعاظ، ج٢، ص١٣٥.

(٣) المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج٢، ص ٢٨٦.

حقوق حكام الأقاليم

سجل التولية[١]:-

وإذا ما استقر الأمر على تقليد وال بعينه على إقليم ما، فإن هناك مراسيم خاصة للتقليد، تبدأ هذه المراسيم بإصدار كتاب تولية أو تقليد من ديوان الإنشاء بتوقيع الخليفة أو الوزير، – شأنه فى ذلك شأن باقى موظفى الدولة– وكان هذا الكتاب كما يذكر المؤرخون يسمى" سجلا "، كما كان يطلق عليه أيضا " عهد "أو " تقليد " أو " توقيع " [٢]، والذى يعد حقا من حقوق حكام الأقاليم فى مصر فى عصر الخلفاء الفاطميين.

وكانت عادة الفاطميين فى سجلاتهم الصادرة لأرباب السيوف – ومنها السجل الصادر بولاية القاهرة– أن تبدأ " بالتصدير " فيقال :" من عبد الله ووليه..." إلى آخر التصلية، ثم يؤتى " بالتحميد "[٣] وبعدها يأخذ فى ذكر الصفات التى يجب أن تتوافر فيمن يلى هذا المنصب، ثم يذكر الصفات المتوافرة فى الأمير المولى نفسه، والتى أهلته لهذا المنصب، ثم بيان أهمية المكان الذى تقلد ولايته، وذلك بوصفه وتعديد مناقبه، ثم ينتقل السجل بعد ذلك لذكر المهام التى يكلف الأمير بالقيام بها ، ثم يختتم السجل بالدعاء للأمير وتوصيته بأداء ما أمر بالقيام به، ثم تكون النهاية ببيان الجهة التى يجب على الأمير مطالعتها بما يستجد عنده من أمور ومهام[٤].

كانت هذه عادة الفاطميين فى سجلات تقليد حكام أقاليمهم، وعلى هذا النمط كانت سجلات سائر ولايات الديار المصرية[٥]، هذا إذا كان السجل صادرا من ديوان الإنشاء عن الخليفة، كما هو الحال فى بداية العصر الفاطمى، أما إذا كان السجل صادراً عن الوزير، والذى أصبح بمثابة السلطان فيما بعد، فكان السجل يفتتح بلفظ " إن أولى " أو "

---

(١) السجل : الكتاب يدون فيه للحفظ. المعجم الوسيط، ج١، ص ٤٣٣. وكانت تطلق فى عهد الفواطم على المكاتبات التى يبعث بها ديوان الإنشاء إلى الأعمال والأقطار التابعة لها. مجموعة الوثائق الفاطمية. تحقيق د. جمال الدين الشيال، ص ٣٧، حاشية ١.

(٢) د. ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم فى مصر، ج١، ص ١٤٤.

(٣) القلقشندى : صبح، ج١٠، ص ٣٤٦.

(٤) القلقشندى: السابق، ج١٠، ص ٣٤٧: ٣٥١ ، انظر نسخ من هذه السجلات بالملاحق.

(٥) تلك الولايات التى سبق تحديدها فى الفصل الأول.

إن أحق " أو " إن أقمن " أو " من حسنت طريقته " أو" من كان متصفاً بكذا كان خليقا بكذا " أو " لما كنت " [١]**، ثم يسير على نفس خط السجل الأول تقريبا، من ذكر الصفات الواجب توفرها فيمن يلى هذا الأمر ثم صفات الأمير نفسه، وهكذا . كالسابق.**

ويعد هذا السجل الحق الأول لحكام الأقاليم آنذاك، كما أنه الخطوة الرسمية الأولى والأهم على طريق تقليد الولاية، بمعنى أنه بمجرد صدور هذا السجل من ديوان الإنشاء وسواء وقع عليه الخليفة أو الوزير، يكون قد وقع على الأمير اسم الولاية، ويمكن أن يبدأ فى ممارسة سلطاته، كما يكون له عدد آخر من الحقوق.

الخلع[٢] **:-**

خلع جمع خلعه ، هى الثياب التى يخلعها الخلفاء على كبار رجال دولتهم فى الاحتفالات والمناسبات المختلفة، أو عند تقليدهم للمناصب المهمة [٣]**،ويقصد بها التشريف لهم**[٤]**.**

وقد حرصت حكومة الخلفاء الفاطميين فى مصر على أن تخلع على كبار موظفيها- ومنهم حكام الأقاليم- الخلع الثمينة جدا، بحيث يبلغ طراز الخلعة ما يقرب من خمسمائة

(١) القلقشندى : صبح،ج١٠، ص ٤٥٣.

(٢) الخلع: جمع خلعة وهى ما تخلعه من الثياب ، يقال خلع عليه خلعه:أعطاه وألبسه إياها. المعجم الوسيط ، ج١ ، ص ٢٥٩.، وهى حلة من حلل السلطان أو الخليفة يلبسها ويخلعها على من يريد تشريفه، وقد لعبت هذه المادة دورا مهما فى مجال صناعة النسيج وازدهارها د. صفى على: مدن مصر الصناعية، ص ١٥٣، حاشية ٥٨.

(٣) ابن الصيرفى: قانون ديوان الرسائل، ص ٣٢، حاشية ٤. وكان يحفظ فى ديوان الإنشاء عدد من الدفاتر والتذاكر يختار لحفظها والقيام عليها كاتب مأمون، طويل الروح، صبور على التعب، محب للعمل، وتشتمل هذه التذاكر على مهمات الأمور ليسهل الوصول إليها. ومن هذه الأمور يضع تبيانا للتشريفات والخلع، ليكون قدوة متى احتيج إليها، ومثال ذلك أن يكتب: خلع على فلان عند استخدامه كذا بتاريخ كذا خلفا صفتها كيت وكيت، عدة أثوابها كذا وكذا، ويصف كل ثوب منها، وقيمته وجنسه. ابن الصيرفى: السابق، ص ٣٠، ٣٢.

(٤) عن تاريخ الخلع: فيذكر أن أول من خلع عليه من أهل الدولة الإسلامية، جعفر بن يحيى البرمكى، وذلك عندما خلع عليه الخليفة العباسى هارون الرشيد، فى اليوم الذى انعقد له فيه الملك، فاقتدى بالرشيد من جاء بعده من الخلفاء، وخلعوا على أولياء دولتهم، وولاة أعمالهم، واستمر ذلك إلى اليوم (المقريزى: الخطط، ج٣، ص ١٦١) وقد بدأت الخلع فى الدولة الفاطمية منذ أوائل عهدها بمصر، فقد خلع المعز على قائده جوهر الصقلى خلعه مذهبة وعمامة حمراء. د. المناوى: الوزارة والوزراء، ص ٥٩.

obeikandl.com

دينار ذهبا[١]، وقد كان يخلع على هؤلاء الحكام – من خزائن الكسوات[٢]– بمجرد توليتهم لمنصب الحكم بالإقليم خلعة ثمينة يسمى" البدنة " وهو ما تبرك به من لباس الخليفة يوم فتح الخليج[٣]، ولا يصنع هذا الثوب إلا فى مصانع الحكومة ولا يسمح ببيعه، حتى أن أحد ملوك فارس حاول أن يشترى بدنة، فأرسل أعوانه إلى تنيس بعشرين ألف دينار لكى يحصل على ثوب من البدنة، فمكثوا بتنيس عدة سنوات، ولكنهم فشلوا فى الحصول على بدنة واحدة من كسوة الخليفة [٤]،وهذا يدل على مدى فخامة هذا الثوب وخصوصيته.

وعن " البدنة " قال الأستاذ " آدم متز " :–" هو ذلك الثوب الفخم الذى نبغ فى صناعته أهل تنيس، وكان يصنع للخليفة ولا يدخل فيه من الغزل– سدى ولحمة[٥]– غير أوقيتين"[٦] وينسج باقيه بالذهب بصناعة محكمة لا تحوج إلى تفصيل أو خياطة، وتبلغ قيمته قيمته ألف دينار.وعن شرح وتفصيل ما تحويه البدنة. قال"المقريزى"–"...بدلة شرحها بدنه طميم منديل سلفه مائة وعشرين دينارا، وأحد طرفيه ثلاثة عشر زراعا ذهبا عراقيا دمجا لوحا واحدا، والثانى ثلاثة أذرع سلفة أربعة وعشرون دينارا، توب طميم سلفة خمسون دينار،

(١) المقريزى: اتعاظ، ج٣، ص ٣٤٣.

(٢) خزائن الكسوة: وهما خزانتان، ظاهرة، وباطنة، فالظاهرة يتولاها خاصة أكبر حواشى الخليفة، إما أستاذ أو غيره، وفيها من الحواصل ما يدل على إسباغ نعم الله تعالى على من يشاء من خلقه من الملابس الشروب والخاص والدبيقى الملونة، والديباج الملونة، والسقلاطون، وإليها يحمل ما يستعمل من دار الطراز بتنيس ودمياط والإسكندرية من خاص المستعمل بها،وبها صاحب المقص، وهو مقدم الخياطين، ولأصحابه مكان لخياطتهم، والتفصيل يعمل على مقدار الأوامر وما تدعوا الحاجة إليه،.والثانية: خزانة الكسوة الباطنة، وتتولاها امرأة تنعت " بزين الخزان" ، ولا يغير الخليفة أبدا ثيابه إلا عندها، وليس فى جهة من جهاته ثياب أصلا ولا يلبس إلا من هذه الخزانة، وكان برسم هذه الخزانة بستان من أملاك الخليفة على شاطئ الخليج، يعنى أبداً فيه بالنسرين، والياسمين، فيحمل فى كل يوم منه شئ فى الشتاء والصيف، لا ينقطع البته برسم الثياب، والصناديق، فإذا كان أوان التفرقة شد الأولاد الخليفة– وجهاته وأقاربه، وأرباب الرتب والرسوم من كل صنف شده على ترتيب مفروض. ابن الطوير: نزهة المقلتين، ص ١٢٨: ١٢٩، وعنها أيضا: انظر المقريزى: الخطط، ج٢، ص ٢٥٥: ٢٦٢.وعنها بالتفصيل انظر د. مروة عاطف: وظائف خدمات القصر، ص ١٣٩: ١٤٤.

(٣) ابن الطوير: نفسه، ص ١٢٤، وعن فتح الخليج والاحتفال به انظر ناصر خسرو: سفر نامة، ص ٥١: ٥٥، ابن الطوير : السابق، ص ١٨٩، المقريزى: الخطط، ج٢، ص٣٨٩.

(٤) ناصر خسرو: سفرنامة، ص ٣٨.

(٥) السدى: من أسدى الأمر أصابه وأصلحه، والسدى من الثوب خيوط نسيجه الممتدة طولا، وهو خلاف اللحمه. المعجم الوسيط، ج١، ص ٤٤٠. أما " اللحمه " فهى من لحم الأمر وأحكمه وأصلحه. و" اللحمه " خيوط النسيج العرضيه يلحم بها السدى. المعجم الوسيط،ج٢، ص ٨٥٢.

(٦) آدم متز: الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى، ج٢، ص ٢٥٨: ٢٥٩.

والذهب الذى فى الثوب والمنديل والحنك ألف دينار وخمسة دنانير. فتكون جملتها بالسلف ألف دينار ومائة وخمسة وسبعين دينارا..."[١]

وبالإضافة إلى البدنة كان يخلع على حكام الأقاليم أيضا عند التولية طوق ذهب، وسيف ذهب، ويشرف بتقبيل يد الخليفة فى مجلسه، كما كان عادة ما يسلم الوالى لفافة مذهبة بالولاية، كما تشد له الأعلام القصب والفضة، والعماريات[٢]، كما تحمل بين يديه الأكياس برسم التفرقة، وحجبة الأمراء، والأستاذون. ومن ذلك ما خلع على المؤتمن سلطان الملوك أبى تراب حيدرة أخى الوزير المأمون البطائحى، عندما تقلد حكم ولاية الإسكندرية سنة ٥١٧هـ- ١١٢٣م[٣].

ونظرا لأهمية هذه الخلع التى تمنح لحكام الأقاليم وحرص الدولة على توفيرها لهم كان "الإستيمار"[٤] يشتمل على ما ينعم به على أولئك من الخلع عند الاستخدام[٥].

ومما هو جدير بالذكر أن الخلع على هؤلاء الولاة بلباس من نوع لباس الخليفة، يعد تكريما كبيرا لهم، ومكانة لا تدانيها مكانة ، فكما هو معروف عند الشيعة " الإسماعيلية " أن الخليفة معصوم من جميع الخطايا، الكبائر والصغائر، وعلى هذا فشخصيته مقدسة، بل كانت ملابسه هى الأخرى كذلك، ومن التبرك للشخص أن يلبس ثوبا من نفس نوع الثياب أو الأنسجة المخصصة للخليفة، ولذا كان على الولاة أن يقفوا احتراما، عند استلامهم ملابس الخليفة من دور الطراز والمناسج[٦].

وقد كان للخلع والكساوى فى ذلك العصر شأن لا يقل عن شأن الأوسمة، والنياشين، والرتب فى وقتنا الحاضر. وكان الخليفة إذا غضب على أحد من أتباعه صادر

(١) المقريزى: الخطط، ج٢، ص ٣٥٤.

(٢) العماريات: بتشديد الميم بعد العين المهملة المفتوحة، وهو نوع من الهوادج. أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج٤، ص ٨٠.

(٣) المقريزى: اتعاظ، ج٣، ص ٩٧.

(٤) الإستيمار:- هو عبارة عن الميزانية السنوية التى تشتمل على رواتب الموظفين وعطاءاتهم ومنحهم. وكان يقوم بعمله ديوان الرواتب فى مستهل كل عام ثم ترفع لديوان النظر إن وجد وإلا فلديوان المجلس ليرفعها إلى الخليفة أو الوزير ليقرر ما يقرره ويعدل ما يعدله.د. المناوى: الوزارة والوزراء فى العصر الفاطمى، ص ٤١. وقد شرح ابن الطوير طريقة عمل الإستيمار وميعاده بالتفصيل وتوقيع الخليفة عليه. خاصة وأنه تولى هذا الديوان فى بعض العهود. ابن الطوير: نزهة المقلتين، ص ٧٦.

(٥) المقريزى : الخطط ،ج٢، ص ٢٣٩.

(٦) د. ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم فى مصر، ص ٦٨: ٦٩.

ممتلكاته، وعلى رأسها الخلع التى سبق وأن خلع عليه بها، ثم تعرض فى الأسواق ليشتريها الناس[١]. وفى هذا غاية العقاب لهذا الشخص، وذلك نظرا لما تمثله هذه الخلع عنده من أهمية، وما يمنح من خلالها من مكانة تكون مصدر فخر واعتزاز له.

الألقاب[٢]:-

كان من مظاهر عناية الدولة بموظفيها منحهم الألقاب الرنانة[٣]، بل إنه من أعلى مظاهر التكريم للموظفين فى دولة الخلفاء بمصر منح الألقاب، والتى كان لها شأنا كبيرا، حيث يذكر بأن الحكم الفاطمى بمصر يتميز بالعناية القصوى بتنظيم المراسيم المختلفة، بما فى ذلك الألقاب وذلك سيرا على ما كان متبعا أيام العباسيين[٤]،وإن كانوا فى بداية الأمر مقلين فى منح الألقاب حتى إن جوهر الصقلى، وهو أحد العمد القوية التى قامت الدولة على أكتافها لم يتلقب إلا بالقائد و الكاتب، وإن كناه المعز (٣٦٣-٣٦٥هـ/٩٧٣-٩٧٥م) بعد ذلك أبا الحسين، ولكن مع تولى الخليفة العزيز الخلافة(٣٦٥- ٣٨٦هـ/ ٩٧٥- ٩٩٦م) أخذ الأمر يختلف، فكان أول من منح الألقاب، ثم تلاه الحاكم بأمر الله (٣٨٦-٤١١هـ/ ٩٩٦-١٠٢٠م) فأكثر منها وتبعه فى ذلك من جاء بعده من الخلفاء ، حتى زاد الأمر بشكل فاق الحد دل معه على ضعف الدولة[٥] وضياع هيبة الخلفاء.

(١) د. حسين دويدار: الحياة الاجتماعية فى مصر العصر الفاطمى، ص٢٣٤.

(٢) الألقاب: يختلف المعنى اللغوى للقب عن المدلول الشائع له، فأصل اللقب فى اللغة : النبز، وهو ما يخاطب به الإنسان من ذكر عيوبه، وما يجب، ستره، وقد ورد فى القرآن الكريم فى قوله تعالى " يأيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب ". ثم أخيرا استعمل اللقب فى موضع النعت الحسن وأكثر من استعماله بهذا المعنى، حتى اصطلح مدلوله على التشريف والمدح، والمقصود بالألقاب ما يطلق من الصفات على سبيل والمقصود هنا الألقاب الفخرية الرسمية والتى تمنح لأصحابها بطريق رسمى، د. حسن الباشا: الألقاب الإسلامية، ص ١.

(٣) انتقل استعمال الألقاب إلى الإسلام عن طريق الأعاجم لحبهم للرياسة والتعظيم، كما هى عادتهم أبو المحاسن : النجوم الزاهرة، ج٤، ص ٢٦٨.

(٤) د. الباشا الألقاب الإسلامية فى التاريخ والوثائق والآثار، ص ٦٧.

(٥) د. المناوى: الوزارة والوزراء، ص ٦٣.

وكان أول من لقب من رجال الدولة الفاطمية، الحسن بن عمار بن أبى الحسين أول مدبر لدولة الحاكم[١] والذى لقب "أمين الدولة"[٢] وكان ذلك بوصية من الخليفة العزيز[٣]، وبعدها أطلق العنان لمنح الألقاب لمختلف موظفى الدولة، الأمر الذى اعتبره الخلفاء الفاطميون حقا لهم دون غيرهم، فقد ظل الخليفة حريصا على عدم التفريط فى حق التلقيب إلى آخر العصر الفاطمى، حقا أن بعض الوزراء فى أواخر العصر الفاطمى حاولوا الاعتداء على هذه السلطة بإضفاء بعض الألقاب على نفسه تارة، وعلى أتباعه تارة أخرى،إلا أن مثل هذا الاعتداء كان يوصم دائما بطابع الاغتصاب، ويظل فاقدا الاحترام حتى يباركه الخليفة بموافقته[٤].كان هذا ما ورد عن أحد الكتاب المحدثين وهو الأستاذ الدكتور" حسن الباشا"، ولكنى لا أتفق وهذا الرأى، خاصة فيما ذكره " من أن منح الوزراء للألقاب كان يوصم بطابع الاغتصاب حتى يباركه الخليفة..." وذلك لأن الفاطميين فى النصف الثانى من العصر الفاطمى كانوا يمنحون وزرائهم السلطات الواسعة بل يجعلون لهم التفويض الكامل فى تصريف شئون دولتهم، بما فى ذلك تعيين موظفى الدولة[٥]، فإذا كان الحال كذلك، ومع موافقة ورضى الخليفة، فمن غير المستبعد أنهم كانوا يمنحون الألقاب أيضا وبموافقة ورضى الخليفة أيضا.

وقد كانت الألقاب آنذاك تميز كل وظيفة عن الأخرى لذا كان لها دور رئيسى فى حياة أرباب الوظائف لا يقل عن الخلع[٦]، وكثيرا ما كان إسناد الوظيفة يسبق منح الألقاب، وقد كان للتلقيب فى عصر الخلفاء الفاطميين رسوم خاصة ، من أهمها كتب التنويه نفسها، فقد

(١) د. محمد عبد الله عنان: الحاكم بأمر الله وأسرار الدعوة الفاطمية، ص ٣٣٠.

(٢) ابن الصيرفى: الإشارة، ص ٢٦، ابن القلانسى: ذيل تاريخ دمشق، ص ٧٥.د. سهام أبو زيد: المغاربة، ص ٩٨ وما بعدها.

(٣) النويرى: نهاية الأرب ، ج٢٨، ص ١٦٨.

(٤) د. الباشا: السابق، ص ٩٣.

(٥) انظر سجلات تعيين بعض الوزراء. مجموعة الوثائق الفاطمية. تحقيق د. الشيال، ص ٣٠١: ٣١٠، ٣٢٣: ٣٣٠، ٣٣٢: ٣٤٢.

(٦) د. ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم فى مصر، ج١، ص ١٠٧.

جرت العادة أن ينعم باللقب بكتاب صادر عن ديوان الإنشاء له رسم خاص، وقد كان من رسوم التقليد قراءة سجل التلقيب علانية أمام القصر تارة، وفوق المنابر تارة أخرى[١].

سبق الذكر أن الخلفاء الفاطميين فاقوا نظراءهم (العباسيين) فى منح الألقاب الرنانة على موظفيهم، مع تحرى الدقة عند استعمالها فى الكاتبات، تلك الدقة التى استدعت أن تسجل هذه الألقاب وأسماء أصحابها فى دفاتر مخصصة لها، وهذا فعلا. ما حدث، حيث يذكر ابن الصيرفى: "...أنه لابد وأن يوجد فى ديوان الإنشاء عدد من الدفاتر والتذاكر، يقوم بكتابتها كاتب لابد وأن يكون مأمون، طويل الروح، صبور على التعب، محب للعمل، فيضع فيه تذاكر تشتمل على مهمات الأمور...ومن الأمور المهمة التى يجب أن يضعها فى الديوان دفتر بألقاب الولاة وغيرهم من المستخدمين وأسمائهم وترتيب مخاطبتهم، وتحت اسم كل واحد منهم كيف يكاتب... ومقدار الدعاء الذى يدعى له به فى السجلات وفى المكاتبات والمناشير والتوقيعات لاختلاف ذلك فى عرف ذلك الوقت "[٢] وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على مدى أهمية الألقاب، والعناية بها فى دولة الخلفاء الفاطميين بمصر، كما أنها كانت تمثل شرفا كبيرا لصاحبها، حتى وصل الأمر إلى أن أصبح سلب الألقاب من الشخص شكلا من أشكال العقاب المعنوى الذى يجعل صاحبه فى حزن وبكاء، وذلك كما حدث فى عهد الحاكم بأمر الله الفاطمى[٣].

وقد لقب حكام الأقاليم المصرية فى عصر الخلفاء الفاطميين بألقاب كثيرة ، حيث كان يلقب حاكم الإقليم عامة بـ " الوالى " وقد وردت هذه الصيغة ومشتقاتها على الآثار العربية، وتطلق هذه اللفظة عادة على حاكم القطر أو أميره، والمصدر منها ولاية بمعنى الإمارة أو السلطة، وقد عرف الوالى منذ صدر الإسلام، إذ جرت العادة أن ينيب الخلفاء عنهم فى حكم الأقاليم التابعة لهم حكاماً، يعرفون بالولاة، أو الأمراء أو العمال[٤].

(١) د. الباشا: السابق، نفس الصفحة.
(٢) ابن الصيرفى: قانون ديوان الرسائل، ص٣١.
(٣) د. ماجد : ظهور خلافة الفاطميين وسقوطها، ص ٢٩٤.
(٤) د. الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية ، ص ١٣٠٨: ١٣٠٩.

ويميز ألقاب حكام الأقاليم أيضا لقب " أمير "[١] وبه كان يسمى حكام الأقاليم أو ولاة البلاد[٢] بل كان هذا اللقب عادة يسبق أسماء أصحاب هذا المنصب[٣] ، بل ربما استخدم للدلالة على الولاية نفسها، فيقال فلان أمير كذا بمعنى والى أو حاكم كذا، كانت هذه الألقاب هى الشائعة أو المميزة لحكام الأقاليم بشكل عام.

وفضلا عن ذلك فقد لقب أصحاب هذا المنصب فى عصر الخلفاء الفاطميين فى مصر بألقاب أخرى كثيرة جدا، بل لا حصر لها، تلك التى ربما تعدت إلى أكثر من لقب لشخص واحد، نذكر منها على سبيل المثال: لقب" أبو المهند " كما لقب الأمير حسام[٤] ابن أخت الملك الصالح طلائع ابن رزيك، والذى تقلب فى الولايات فى وزارة خاله . منها " الأوحد " كما لقب صبح أخو شاور بن مجير السعدى وزير العاضد(٥٥٥-٥٦٧هـ/ ١١٦٠-١١٧١م) ، الذى ولى "سندفا" [٥] فى وزارة أخيه[٦] ومنها أيضا "الظهير" كما لقب الأمير " مرتفع الخلواص " الثائر من الإسكندرية لطلب الوزارة أيام ضرغام، بعد الولاية على الشرقية ثم الغربية أيام وزارة رزيك بن طلائع[٧]، ومنها "المكرم" الذى لقب به "على بن بن الزيد" الذى ولى المحلة أيام بنى رزيك، وفيه قال عمارة اليمنى يودعه عند خروجه للمحلة:-

قل للمكرم والألقاب واقعة على علاه وقوع النقش فى الحجر.[٨]

(١) سبق التعريف به فى التمهيد، ص (٢١).
(٢) آدم متز : الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى، ج١، ص٣٥.
(٣) ودليلا على هذا ما أورده عمارة اليمنى عند حديثه عن بعض حكام الأقاليم المصرية فترة زيارته لمصر بعد سنة ٥٥١هـ. وذلك فى كتابه المسمى: النكت العصرية فى أخبار الوزراء المصرية.حيث كانت الأسماء التى أوردها مسبوقة بلقب " أمير ".
(٤) العماد: الخريدة، ص ١٨٦.
(٥) سندفا: بلدة من نواحى مصر، قال عنها المهلبى: أن المحلة (الكبرى) لها جانبان اسم أحدهما المحلة، والآخر سندفا، وكانت مساكنها تشغل القسم الجنوبى من مساكن مدينة المحلة الكبرى القديمة، أى الواقعة فى الجهة الغربية لمحطة السكة الحديد المصرية، وهى الآن جزء من مدينة المحلة، لا يفصل بينهما إلا الشارع الذى حل محل الخليج . محمد رمزى: القاموس: ق١، ص ٢٨٥.
(٦) عمارة اليمنى: النكت، ص ١٣٤.
(٧) نفسه، ص ١٤٠: ١٤٢.
(٨) نفسه، ص ١٤٤: ١٤٨.

ومن الألقاب التى لقب بها حكام الأقاليم آنذاك أيضا "تاج الملوك" ولقب به "بدران" والى مصر سنة ٥٥١هـ/ ١١٥٦م، والذى خرج مع الأمير الظهير مرتفع لتوديع عمارة أثناء خروجه للحج[١]، ومنها " ركن الإسلام " لقب عباس الصنهاجى الذى ولى " الغربية " فى خلافة الظافر الفاطمى[٢](٥٤٩-٥٥٥هـ/ ١١٥٤- ١١٦٠م) ، ولقب به أيضا "نجم" أخو " شاور بن مجير السعدى " الذى ولى الغربية فى وزارة أخيه[٣]، منها "فارس المسلمين" المسلمين" الذى لقب به طلائع بن رزيك أثناء ولايته لإقليم قوص[٤] ومنها " فحل الأمراء " وهو اللقب الذى أطلقه الخليفة الحافظ لدين الله (٥٢٤- ٥٤٤هـ/ ١١٣٠- ١١٤٩م) على رضوان بن ولخشى[٥] حاكم الغربية فى وزارة بهرام الأرمنى. ومنها "عازم الدولة " ولقب به الأمير "رقيب " والى الإسكندرية سنة ٤١٥هـ [٦]، ومنها "سيف الدين" وبه لقب "ابن السلار" أثناء تقليده حكم الإسكندرية، وقبل وصوله للوزارة فى خلافة الظافر[٧]. ومنها " ناصر الدولة" وممن لقب به " ذو القرنين بن الحسن بم حمدان " والى الإسكندرية ٤١٤هـ- ١٠٢٣م [٨]، ومنها " شمس الخلافة " ولقب به الأمير "مختار" الذى ولى الإسكندرية سنة ٥٣٢هـ/ ١١٣٧م، فى وزارة رضوان بن ولخش[٩]. ومنها " مؤيد الملك " الذى لقب به الأمير الذى تولى قوص سنة ٥١٦هـ / ١١٢٢م[١٠]. ومنها كذلك "يد الدولة" الذى أطلق على الأمير "أبى الفتوح موسى بن الحسن" الذى خلع عليه بولاية الصعيد فى جمادى الآخرة

(١) نفسه، ص ١٤١.
(٢) المناوى: الوزارة والوزراء، ص ٢٨٥.
(٣) عمارة : النكت، ص ١٣٥.
(٤) أبو المحاسن: النجوم ،ج٥، ص ٤٩٢.
(٥) المقريزى: اتعاظ، ج٣، ص ١٥٩.
(٦) المسبحى: أخبار مصر فى سنتين، ص ١٧٨.
(٧) أسامة بن منقد: الاعتبار، ص ٧، ابن ظافر الأزدى: أخبار الدول، ص ١٧١.
(٨) المسبحى: السابق، ص٣٤.
(٩) د. سهام أبو زيد: تاريخ الأرمن، ص١٨٧.
(١٠) المقريزى: اتعاظ، ج٣، ص ٩٣.

سنة ٤١٢هـ/١٠٢١م [١]، وغير ذلك الكثير والكثير من الألقاب التى أطلقت على حكام الأقاليم آنذاك.

ولم يتوقف الأمر على تلقيب حكام الأقاليم آنذاك بلقب واحد ، بل وصل إلى تلقيب البعض منهم بأكثر من لقب، من ذلك ما لقب به " المؤتمن " أخو الوزير " المأمون البطائحى " أثناء حكمه للإسكندرية فى وزارة أخيه حيث لقب " سلطان الملوك . نظام الدين"[٢]، ومنها " الآمرى صاحب السيف "، ولقب به الأمير" عبد الكريم " الذى ولى مصر مصر فى أيام الحافظ وقد كانت له فى أيام الآمر وجاهه[٣]، منها " سيف الدين معد الملك ليث الدولة " الذى لقب به " على بن السلار " أثناء تقلده إمارة الإسكندرية، وقبل وصوله للوزارة فى خلافة الظافر[٤]، ومنها " عضد الخلافة ناصر الدين " الذى لقب به " نصر بن عباس" ربيب " ابن السلار "، وكان نصر قد ولى مصر فى خلافة الظافر الذى قربه واختص به[٥]، وغير ذلك الكثير من الأمثلة.

وهكذا، اتسمت الألقاب التى منحت لولاة أو حكام الأقاليم فى مصر فى عصر الخلفاء الفاطميين بالكثرة والتعدد، ولعل ذلك يكون راجعا إلى إسراف بعض المسئولين فى الدولة فى منحهم الألقاب الرنانة لبعض الشخصيات للتعبير عن أهمية مناصبهم وأوضاعهم.

مقر إقامة حاكم الإقليم:-

كان من الحقوق الواجبة لحكام الأقاليم فى مصر فى عصر الخلفاء الفاطميين توفير مقر إقامة لهم، مزود بكل ما يحتاج إليه الحاكم، فضلا عن إقامته فى المكان المناسب، والذى يمكن حاكم الإقليم من الإلمام بكل صغيرة وكبيرة فى إقليمه، وهذا فعلا ما حرصت حكومة الخلفاء الفاطميين فى مصر على توفيره لحكام الأقاليم.

(١) د. حسن الباشا: الألقاب الإسلامية فى التاريخ والوثائق والآثار، ص ٥٤٣.
(٢) المقريزى: السابق، ص٩٧.
(٣) المقريزى : الخطط ،ج٤، ص ٣٣٠.
(٤) المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج٣، ص ١٩٦.
(٥) المقريزى : نفسه، ص ١٩٩.

لم تذكر المصادر صراحة مقر إقامة حاكم الإقليم ، لكن المرجح أنه كان يقيم فى عاصمة الإقليم أو قصبته[١]، فمثلا كان مقر إقامة حاكم الجيزة مدينة الجيزية، والبهنساوية مدينة البهنسا، والفيومية مدينة الفيوم، والأسيوطية مدينة أسيوط، كما كان مقر إقامة حاكم الشرقية مدينة بلبيس، والغربية مدينة المحلة، وجزيرة بنى نصر مدينة أبيار وهكذا[٢]، وذلك حتى يتمكن من مباشرة أعماله بسهولة ويسر[٣]، وعلى أسرع وجه، وفى أى جهة كانت من الإقليم.

وعلى ما يبدو أن حكومة الخلفاء الفاطميين كانت تقيم لحاكم كل إقليم فى قصبة إقليمه دارا خاصة لإقامته، وكانت هذه الدار تعرف باسم " دار الإمارة " فمثلا كان " بالإسكندرية " دار الإمارة مقرها " الحصن ". وما كان هذا من الخلفاء الفاطميين بمصر، إلا اهتماما بحكام أقاليمهم وحرصا على مساعدتهم فى أداء مهامهم على الوجه الأكمل، والذى يضمن مصلحة الدولة والرعية معا.

الرواتب [٤]:-

من الحقوق الثابتة والرئيسية لحكام الأقاليم فى مصر فى عصر الخلفاء الفاطميين منحهم الرواتب، والتوسعة فيها، وجعلها من الخزانة العامة، حتى يتحقق لهم العيش فى المستوى الذى يليق بمكانتهم، وحتى لا يطمعوا فيما فى أيدى الرعية، أو يشغلهم جمع المال عن رعاية شئون الإقليم، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تحفيزا لهم لرفع كفاءتهم وقدراتهم على العمل ، وذلك عملا بمنهج الصحابة – رضوان الله عليهم– وما أكد عليه المفكرون المسلمون، ومما نقل عن الصحابة– رضوان الله عليهم– فى هذا المجال قول الإمام على – كرم الله وجهه– " لابد من إمارة ورزق للأمير، ولابد من عريف وزرق للعريف،

(١) محمد رمزى: القاموس الجغرافى، ق١، ص ٧٤.

(٢) د. عطية مشرفة: نظم الحكم بمصر فى عصر الفاطميين، ص١٤٥.

(٣) سمير عبد الفتاح رزق خلف: مصر فى عهد العزيز بالله الفاطمى، ص٥٣.

(٤) الرواتب: ويقصد بها المثبتة فى الديوان، أى لا يدخل فيها المنح والهبات والعطايا، سواء المالية أو العينية التى يأمر الخليفة بمنحها فى المناسبات المختلفة، إنعاما وكرما منه. أمينة أحمد إمام الشوربجى: رؤية الرحالة المسلمين للأحوال الاقتصادية، ص ٤٨: ٤٩.

ولابد من حاسب ورزق للحاسب..." [١] كما ينقل عنه أيضا – كرم الله وجهه– " أن على ولى الأمر أن يفسح لواليه فى البذل لتزول بذلك علته، وتقل معه حاجته إلى الناس" ويخاطب الإمام على ولى الأمر بقوله" أسبغ على ولاتك الأرزاق فإن ذلك قوة لهم على استصلاح أنفسهم، وغنى لهم عن تناول ما تحت أيديهم، وحجة عليهم إن خالفوا أمرك أو نقضوا الأمانة " [٢].

وقد حذا الخلفاء الفاطميون فى مصر، هذا الحذو، حيث وسعوا على حكام أقاليمهم فى الرواتب، معتبرين ذلك السبيل الصحيح بل المثالى لتنظيم الإدارة وتطهيرها من الفساد[٣]، وعليه أصبح هؤلاء فى رغد من العيش، مما سهل على أغلبهم القيام بواجباتهم على أحسن وجه[٤]، ودليلا على السعة التى عاش فيها هؤلاء، أنهم كانوا يتأنقون فى المأكل، حتى أن الخادم والسائس من غلمانهم ينفق فى كل يوم على طعامه العشرة دنانير والعشرين ديناراً لسعة أحوالهم[٥]، وإذا كان هذا هو حال صغار الموظفين من سائس وخادم فما بالنا بحياة موظف كبير كالوالى مثلا، فلا شك أنها كانت أنعم وأوسع من هذه.

وإذا أردنا أن نتعرف بالضبط على مقدار الرواتب التى كان يتقاضاها حكام الأقاليم فى مصر فى عصر الخلفاء الفاطميين، نجد أن المصادر لم تذكر معلومات كافية عن تلك المرتبات، اللهم إلا إشارات بسيطة عن رواتب بعضهم كوالى القاهرة ووالى مصر، وذلك فى سياق الحديث عن ديوان الرواتب[٦] حيث يذكر ابن الطوير أنه يشتمل على عدة عروض،

(١) محمود حسن أحمد : الإسكندرية فى العصر الفاطمى، ص ٤١٩، نقلا عن القاضى النعمان دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام، ج٢، ص ٥٣٦.

(٢) د. أحمد شلبى: الإسلام فى أربعة عشر قرنا، ص ٢٣، نقلا عن منهج البلاغة، ص٠ ٤٤.

(٣) أحمد عبد السلام ناصف: الشرطة فى مصر الإسلامية، ص ١٢٨.

(٤) د. سرور: تاريخ الدولة الفاطمية، ص ١٢٩، د. حسن إبراهيم حسن : تاريخ الدولة الفاطمية، ص ٥٥٩: ٥٦٠.

(٥) المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج٣، ص ٣٤٣.

(٦) ديوان الرواتب: من دواوين الإدارة المصرية فى عصر الخلفاء الفاطميين، وهو فرع من ديوان الجيوش عنه يقول ابن الطوير: " أما الخدمة فى ديوان الجيوش فتنقسم إلى قسمين، الأول ديوان الجيش وفيه مستوف أصيل ولا يكون إلا مسلما. وله مرتبة على غيره لجلوسه بين يدى الخليفة...وترد عليه أمور الأجناد...، أما القسم الثانى من هذا الديوان، فهو ديوان الرواتب ويشتمل على أرزاق كل مرتزق وجار وجارية، وفيه كاتب أصيل...ويشتمل على عدة عروض " وفى هذا الديوان كانت تحفظ سجلات كل سنة برواتب الموظفين، حيث كان يقوم صاحب هذا الديوان. فى مستهل كل سنة بعمل ميزانية برواتب الموظفين، وما=

والعرض السادس منها يشتمل على المستخدمين فى ولاية القاهرة وولاية مصر فى الشهر خمسون دينارا[١]، وعلى هذا تساوى كل من والى القاهرة ووالى الفسطاط فى المرتب الذى بلغ خمسين دينارا لكل منها شهريا.

كان هذا كل ما ورد فى المصادر المعاصرة للفاطميين عن راتب حكام الأقاليم آنذاك، وعنه نقل أصحاب المصادر اللاحقة مثل القلقشندى الجزء الثالث من موسوعته " صبح الأعشى "، والمقريزى فى الجزء الثانى من خططه، دون أن يرد أى ذكر لما يتقضاه باقى حكام الأقاليم الأخرى.

وبناء على ما ورد فى هذه المصادر، وضع الدكتور إبراهيم أيوب جدولا بأسماء الموظفين وراتب كل موظف وما يعادله مقدار هذا المبلغ فى العصر الحاضر، وذكر أن راتب حاكمى القاهرة ومصر كان يتراوح ما بين ٣٠: ٥٠ دينار ويعادل ١٨: ٣٠ جنيها شهريا، وهو كما يرى أنه راتبا مرتفعا جدا، ثم قال " ولنعد النظر إلى الجدول البيانى لسلسة رتب ورواتب الموظفين فى الدولة الفاطمية، ونقارن بين ما كان يقبضه هذا الموظف منذ ما يقرب من ألف سنة، وبين ما يقبضه الموظف فى جمهورية مصر العربية اليوم، على ألا يغيب عن بالنا فارق قيمة الجنيه الشرائية فى العصرين، فربما تبدو لنا الصورة أوضح، ونتأكد من أن نسبة الرواتب الفاطمية كانت أعلى من نسبة رواتب اليوم فى مصر، خاصة إذا علمنا أن للرواتب ملحقات أخرى..." كما أشار فى نهاية عرضه لديوان الرواتب إلى أن هذا الجدول لم يشمل جميع أصحاب الوظائف فى الدولة الفاطمية، وذلك لأن المؤرخين العرب كانوا قد أهملوا ذكر تلك الوظائف، أو ذكر قيمة راتب كل منها، فلم يذكر مثلا قيمة راتب الولاة فى الأقاليم ، وقائد الجيش والقضاة فى المناطق وغيرها[٢].

ورغم ما ذكر " الدكتور أيوب " عن ارتفاع مقدار رواتب هؤلاء بل وزيادتها إذا ما قورنت بما هو عليه الحال فى عصرنا الحاضر. فإن الباحثة لها رؤية مخالفة وهى اعتبار مبالغ

=يمنحوا من عطايا، ويرفعها إلى الخليفة أو الوزير لاعتمادها. ابن الطوير: نزهة المقلتين، ص ٨٤: ٨٥، القلقشندى: صبح، ج٣، ص ٥٢٠: ٥٢١، المقريزى: الخطط ،ج٢، ص ٢٤٢: ٢٤٣.

(١) ابن الطوير: نزهة المقلتين، ص ٨٥.

(٢) د.إبراهيم أيوب: النظام الفاطمى السياسى، ص١٥٥.

رواتب حكام الأقاليم قليلة، والتى يرجح أنها لا توازى ما يكلفوا به من مهام، خاصة إذا ما قورنت برواتب بعض الموظفين الآخرين ، والذين هم ربما كانوا أقل درجة أو مهاما.

فعلى سبيل المثال كان راتب ابن الوزير يبلغ ثلاثمائة دينارا، فضلا عن عطايا ومنح أخرى، بل إن الكامل بن شاور بلغ راتبه خمسمائة دينار، فعلى أى أساس يمنح الابن كل هذا المبلغ؟ ولماذا؟ وما هى المهام التى كان يقوم بها فى مقابل حصوله عليه؟ لا أساس ولا عمل يستحق ذلك . فى حين يكون راتب حاكم الإقليم خمسين دينارا فقط على أكثر تقدير، والذى لا يعادل حتى راتب ناسخ فى دار العلم والذى يصل إلى تسعين دينارا، كما كان للخازن بها ثمانية وأربعون دينارا[1] فكيف يعد هذا المبلغ كبيرا بالقياس بمبالغ الآخرين، خاصة وأن حاكم الإقليم يعد نائبا عن الخليفة وعليه يقع عبء كل كبيرة وصغيرة فى الإقليم، حتى ولو كان هناك هدايا ومنح أخرى تقدم لحكام الأقاليم فى المناسبات المختلفة، فإن غيرهم من الموظفين– ربما دونهم فى المرتبة– كانوا يمنحون أيضا زيادة على مرتباتهم عطايا ومنح لا تقل عن مثيلاتها التى تمنح لحكام الأقاليم، وإذا كان قد ورد فى بعض المصادر والمراجع إشارات تحدد راتب والى إقليم القاهرة ووالى إقليم مصر بمبلغ خمسين دينارا فقط، فإن لدينا بعض النصوص التى تشير إلى أن ولاة الأقاليم الأخرى كانوا يتقاضون راتبا يبلغ أضعافا مضاعفة لراتب والى القاهرة ووالى مصر، والتى ربما وصلت الخمسمائة دينار، ويؤيد هذا ما ذكره المقريزى عن " المؤتمن سلطان الملوك نظام الدين أبى تراب حيدرة " أخى المأمون البطائحى. وما حصل عليه عند تقليده حكم إقليم الإسكندرية والبحيرة سنة ٥١٧هـ/١١٢٣م، وما قرر له شهريا، حيث يقول : " ...وأطلق له من ارتفاع ثغر الإسكندرية على الولايتين فى الشهر خمسمائة دينار "[2]. ومما يؤيد هذا أيضا السعة والرغد التى تميزت بها حياة حكام الأقاليم فى هذه الفترة، والتى تظهر واضحة فى كثرة اجتماعاتهم ومجالسهم العلمية، التى حرصوا على اشتمالها على الشعراء والأدباء، كما قدموا لهؤلاء العطايا والهبات الثمينة، والتى ربما تصل إلى الخمسمائة دينار أو ملء اليد ذهبا، فضلا عن خلع وعطايا

(١) المقريزى: الخطط، ج٢، ص ٢٣٥.
(٢) المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج٣، ص ٩٧.

أخرى على القصيدة الواحدة لأحد جلسائهم، من ذلك ما فعله الأمير" عز الدين حسام" ابن أخت الملك الصالح طلائع عندما مدحه عمارة اليمنى، وهذا فضلا عما كان يمنح لباقى الجلساء[١]، وأحيانا يقوم حاكم الإقليم إلى جانب ما يقدمه من عطايا ومنح فورية بعمل خريطة براتب شهرى لأحد الشعراء ، بل منحه إقطاعات خاصة به، مثل ما فعل الأمير " ركن الإسلام نجم" أخو شاور أثناء ولايته للغربية، والذى منح عمارة اليمنى كل هذا [٢]، وليست هذا كل شيء بل هناك أمثلة كثيرة لعطايا ومنح وهبات أخرى، كان يمنحها حكام الأقاليم لجلسائهم أو مادحيهم، والتى أورد عمارة اليمنى فى كتابه مواقف كثيرة منها.

وعلى هذا يمكن القول أن مقدار الخمسين دينارا كان يمنح لحاكمى القاهرة ومصر فقط، لقربهم من حاضرة الخلافة، وإمكان تقديم المساعدات لهم من الحكومة المركزية، فضلا عن كثرة الأعوان فى القاهرة ومصر، أما باقى الأقاليم البعيدة عن حاضرة الدولة، فمن المرجح أن مهام أصحابها أكبر وأكثر ومكانتهم ونفوذهم أعلى وأوسع، وعليه يرجح أن مرتباتهم كانت أعلى من مرتبات حاكمى القاهرة ومصر.

منح وعطايا أخرى :-

لم تكن الرواتب هى كل ما يحصل عليه حكام الأقاليم المصرية فى عصر الخلفاء الفاطميين، بل إن هناك عطايا ومنح أخرى أوجبتها حكومة الخلفاء الفاطميين فى مصر على نفسها لموظفيها، تلك التى كانت تهبهم إياها فى الأعياد والمواسم والاحتفالات المختلفة، فمن المعروف أن الحكومة الفاطمية أبدت اهتماما كبيرا بالأعياد والمواسم، وبالغت فى الإكثار منها والاحتفال بها، بل وإقامتها حسب رسوم معينة، وأثناء هذه الاحتفالات يمنح الموظفين بما فيهم حكام الأقاليم العديد من العطايا والمنح والهبات والكساوى والأغذية، وذلك من باب التوسعة عليهم، والاهتمام بهم، مما جعل موظفى الدولة ينتظرون حلول هذه المناسبات والأعياد، لما يغدق عليهم فيها من وجوه الخير والبر.

(١) عمارة اليمنى: النكت، ص ١٠٩: ١١٦.
(٢) عمارة : النكت، ص ١٣٥: ١٣٦.

ومن هذه الاحتفالات والأعياد : الاحتفال برأس السنة الهجرية، وكان هذا الاحتفال يتم الإعداد له فى العشر الأواخر من ذى الحجة كل عام. وذلك للاحتفال ليلية أول المحرم لأنها أول ليالى السنة، وابتداء أوقاتها، وكان من رسومهم فى هذه الليلة أن يعمل فى مطبخ القصر أعداد كثيرة من الخراف، والكثير من الرؤس المقموم، ثم تفرق على جميع أرباب الرتب وأصحاب الدواوين، وأرباب السيوف– ومنهم حكام الأقاليم– وكذلك أرباب الأقلام ومع هذه اللحوم جفان اللبن والخبز وأنواع الحلواء، فيعم ذلك سائر الناس من أرباب الرتب، بل وينتقل ذلك إلى أيدي أهل القاهرة ومصر(١)، وهذا فضلا عما كان يوزع فى هذه المناسبة من " دنانير " تعرف " دنانير الغرة " وكل هذا يوزع بترتيب ونظام دقيق معروف(٢).

ومن هذه الاحتفالات أيضا الاحتفال " بالمولد النبوى الشريف " وذلك فى اليوم الثانى عشر ربيع الأول من كل عام، ومن رسومهم فيه توزيع الحلوى المتنوعة على رجال الدولة على اختلافهم، تلك الحلوى التى كان يتم إعدادها فى دار الفطرة بكميات كبيرة، كما يرصد لصنعها قناطير من السكر، التى ربما تصل إلى العشرين قنطارا، وبعد إعدادها يتم توزيعها طبقا لرسوم معينة، هذا فضلا عما كان يوزع فى هذه المناسبة من الهبات والصفات(٣)، والتى لا غرو تنال حكام الأقاليم باعتبارهم من أرباب الدولة.

وهناك الاحتفال بغرة شهر رمضان، وله رسوم خاصة كذلك حيث كانت توزع فيه الأطعمة على أرباب الدولة جميعا، حيث كان يرسل للأمراء وغيرهم من أرباب الرتب والخدم، لكل واحد منهم طبق، وكذلك لكل واحد من أولاده ونسائه طبق فيه حلواء. وليس هذا فحسب بل يوسط الطبق " صرة " من ذهب، فيعم ذلك سائر أهل الدولة(٤). بما فيهم الولاة. وفى هذا يقول المقريزى: " إذا أهل رمضان لا يبقى أمير ولا مقدم إلا ويأتيه طبق لنفسه، ولكل واحد من أولاده ونسائه طبق فيه أنواع الحلوى العجيبة الفاخرة "(٥).

(١) عن هذا الاحتفال وما يتم فيه انظر ابن الطوير: نزهة المقلتين، ص ١٤٧: ١٥٣، المقريزى: الخطط ،ج٢، ص ٣٨٤: ٣٨٥.
(٢) عن دنانير الغرة ووقت توزيعها: انظر ابن الطوير: السابق، ص ١٦٧، وما بعدها.
(٣) المقريزى : الخطط، ج٢، ص ٢٩٣، سمير عبد الله حنفى: الدواوين فى مصر، ص ٢٩٠.
(٤) عن هذا الاحتفال انظر . ابن الطوير: نزهة المقلتين، ص ١٧١ وما بعدها، المقريزى: الخطط، ج٢، ص ٢١٩: ٢٢٠
(٥) المقريزى: اتعاظ ،ج٣، ص ٣٤٣.

ومنها أيضا الاحتفال بعيد الفطر[١]، والذى توزع فيه الحلل على جميع أرباب الدولة، حتى عرف هذا العيد من كثرة ما يوزع فيه بعيد" الحلل "[٢] حيث توزع الكساوى التى تعم الجميع[٣]. وهذا فضلا عن الأطعمة التى توزع فيه بنظام معين برسم الفطرة، وكانت تعد فى دار عرفت "بدار الفطرة "[٤]، وكانت تشمل جميع أرباب الدولة[٥]، ولا شك ينسحب هذا على حكام الأقاليم باعتبارهم من أرباب الوظائف فى الدولة، بل الوظائف العالية بها.

وهناك أيضا الاحتفال " بعيد النحر " وفيه تفرق الرسوم من الذهب والفضة، وكذلك الكسوة لأرباب الخدم من أهل السيف والقلم، وفيه ركوب الخليفة لصلاة العيد، وفيه تفرق الأضاحى[٦].

وهناك أيضا الاحتفال " بعيد الغدير "[٧]. وفيه تزوج الأيامى وفيه الكسوة وتفرقة الهبات لكبراء الدولة ورؤسائها، وشيوخها، وأمرائها، وضيوفها، وفيه النحر أيضا، وتفرقة النحائر على أرباب الرسوم، وعتق الرقاب[٨].

---

(١) عن صلاة العيد وما يتعلق بها انظر المقريزى: الخطط ،ج٢، ص ٣٢٢: ٣٣١.

(٢) المقريزى : اتعاظ ،ج٣، ص ٨٣.

(٣) د. حسن إبراهيم حسن: الفاطميون فى مصر وأعمالهم السياسية والدينية بوجه خاص، ص ٢٦٣، د.أيمن فؤاد سيد: الدولة الفاطمية فى مصر تفسير جديد، ص ٣٧٤.

(٤) دار الفطرة: بناها العزيز بالله الفاطمى، وقرر فيها ما يعمل إلى الناس فى العيد، وهى قبالة باب الديلم من القصر الذى يدخل منه إلى المشهد الحسينى. عنها انظر المقريزى: الخطط ،ج٢، ص ٢٨١.

(٥) المقريزى: الخطط، ج٢، ص ٣٢٥.

(٦) المقريزى : نفسه، ص ٣٨٩.

(٧) عيد الغدير: ويكون الاحتفال به فى الثامن عشر من شهر ذى الحجة، ويعرف " بغدير خم " وهو موضع على ثلاثة أميال من الجحفة، يسرة الطريق، فيه عين وفيه شجر كثير، وفى هذا الموضع وفى التاريخ السابق تحديده أخذ النبى – صلى الله عليه وسلم– بيد على بن أبى طالب– رضى الله عنه– وقال :" ألستم تعلمون أن أولى بالمؤمنين من أنفسهم قالوا: بلى ، فقال: ألستم تعلمون أنى أولى بكل مؤمن ومؤمنة من نفسه، قالوا :بلى فقال: من كنت مولاه فعلى مولاه اللهم وال من ولاه وعاد من عاداه. فلقيه عمر بن الخطاب فقال : هنيأ لك يا ابن أبى طالب أصبحت مولى كل مؤمن ومؤمنة " وهو لم يكن عيدا مشروعا ولا عمله أحد من سالف الأئمة المقتدى بهم. وأول ما عرف فى الإسلام بالعراق، أيام معز الدولة بن بويه. وعنه بالتفصيل انظر ابن الطوير، ص ١٨٦: ١٨٩، المقريزى:الخطط ،ج٢، ص ٢٢٢: ٢٢٤.

(٨) المقريزى: الخطط، ج٢، ص ٣٨٩.

بالإضافة إلى هذه الأعياد والمواسم الدينية هناك مناسبات أخرى توزع فيها العطايا والمنح لأرباب الدولة، منها موسم "فتح الخليج"[١]. وعنه يقول المقريزى: " وكانت لهم فى موسم فتح الخليج وجوه من البر منها الركوب لتخليق المقياس،ومبيت القراء بجامع المقياس، وركوب الخليفة لفتح الخليج، وتفرقة الرسوم على أرباب الدولة من الكسوة والعين والمأكل والتحف "[٢]. ومن بين من يخلع عليهم" والى مصر " الذى يستدعى من البر الشرقى ليخلع عليه بدلة منديلها وثوبها مذهبان، وثوبان عتابى سقلاطون[٣].

ليست هذه كل الأعياد والمواسم الفاطمية، بل هى بعضها، أو ما أطلق عليه ابن الطوير اسم " المواكب العظام "[٤] والتى سنكتفى بذكرها لكن هناك موسمان آخران توزع فيهما الكساوى على جميع أرباب الدولة، ولم يكن بها احتفالات أو مواكب كالأعياد السابقة، وهما فصلى أو موسمى الشتاء والصيف، لكثرة ما كان يوزع من كساوى أنشأت خزائن لها عرفت "بخزائن الكسوة" أو "دار الكسوة"[٥]. وكذلك عمل ميزانية سنوية لها.

وعن كسوات الشتاء والصيف يقول المقريزى: "وكان لهم فى فصلى الشتاء والصيف كسوة تفرق على أهل الدولة وأولادهم ونسائهم"[٦]، ويقول فى موضع آخر: "وكان من عادتهم إخراج الكسوة فى كل سنة لجميع أهل الدولة من صغير وكبير فى أوقات معروفة فبلغت كسوة الشتاء والصيف فى السنة ستمائة ألف دينار ونيف"[٧] كما يتحدث المقريزى

---

(١) عن فتح الخليج بالتفصيل. انظر ابن الطوير: ص ١٨٩ وما بعدها. وكان يتم الاحتفال بهذه المناسبة عندما يكتمل ماء النيل الحد الذى يتأتى معه رى الأراضى الزراعية. فعندما يصل الماء فى النيل إلى القدر المحدد فى مقياسه يقام احتفالا عظيما يحضره الخليفة، ويتم كسر السد بين يديه. وبعدها يخلع على أرباب الدولة.

(٢) المقريزى: الخطط، ج٢، ص ٣٥٦: ٣٦٠، ٣٨٩.

(٣) المقريزى : نفسه، ص ٣٦٠.

(٤) وذلك نظرا لعظم المواكب الخليفية بها من ناحية وكثرة ما يوزع فيها من ناحية أخرى وعنها انظر ابن الطوير: السابق، ص ١٤٧.

(٥) خزائن الكسوة أو دار الكسوة: عمل المعز لدين الله الفاطمى دارا أسماها دار الكسوة كان يفصل فيها من جميع أنواع الثياب والبز للناس على اختلاف أصنافهم كسوة الشتاء والصيف، وكانت لأولاد الناس ونسائهم كذلك جعل ذلك رسما يتوارثونه فى الأعقاب، وكتب بذلك كتبا وسمى هذا الموضع خزانة الكسوة أو دار الكسوة. وقد استمرت حتى انقراض دولتهم. وهى خزانتان- سبق الحديث عنهما- عنها انظر ابن الطوير: السابق، ص ١٢٨: ١٢٩،المقريزى: الخطط، ج٢، ص ٢٥٥.

(٦) المقريزى: الخطط، ج،٢ ص ٣٨٩.

(٧) المقريزى: اتعاظ، ج٣، ص ٣٤٣.

أيضا عما يخرج من هذه الدار من الكسوات فيذكر " أنه كان يخرج من خزائن كسواتهم الخلع الصيفية والشتوية لجميع أرباب الدولة، والخدم، والحواش ومن يلوذ بهم من صغير وكبير، ورفيع وحقير، كسوات الشتاء والصيف، من العمامة والسراويل، وما دونه من الملابس والمنديل، من فاخر الثياب ونفيس الملبوس، ويقومون لهم بجميع ما يحتاجون إليه من نفيس المطعومات والمشروبات. ثم ذكر من هؤلاء والى القاهرة ووالى مصر حيث كان يخلع على كل منهما فى الشتاء والصيف بدلة مذهبة "[١]. وقد كان الإستيمار الذى يعد فى كل سنة يشمل كل هذا، وقد بلغت كسوات الشتاء والصيف فقط فى سنة ٥١٦هـ/ ١١١٢م حوالى ستمائة ألف دينار ونيف أخذت من بيت المال[٢].

وبالإضافة إلى ما كان يمنح لأرباب الوظائف من الأطعمة المعدة والحلواء والكساوى فى المناسبات المختلفة، كانوا يمنحون كذلك المواشى كالخيول والبغال وما فى معناها، وذلك كله من حواصل المواشى أو إسطبلات الخليفة، وفى هذا يقول ابن الطوير: " كان لهم (أى الفاطميون) إسطبلان أحدهما يعرف بالطارمة يقابل قصر الشوك، والآخر بحارة زويلة يعرف بالجميزة، وكان الخليفة الحاضر يملك ما يقرب من الألف رأس. فى كل إسطبل النصف من ذلك، منها ما هو برسم الخاص، ومنها ما يخرج برسم العوارى لأرباب الرتب والمستخدمين دائما. ومنها ما يخرج فى أيام المواسم، وهى التغييرات المتقدم ذكر إرسالها لأرباب الرتب والخدم "[٣]. ومنه يفهم أن هذه المواشى كانت توزع عليهم باستمرار ومن بينهم – لا شك– حكام الأقاليم.

وفضلا من هذا كان يمنح لأرباب الرتب والمستخدمين الغلال والأقوات العينية من خزانة الخليفة والتى تعرف " بالأهراء السلطانية "[٤] حيث يقول ابن الطوير: " ومنها – يعنى

(١) المقريزى: الخطط ،ج٢، ص ٢٥٥: ٢٥٦.

(٢) المقريزى: اتعاظ ،ج٣، ص ٣٤٣، د. حسن إبراهيم حسن: الفاطميون فى مصر، ص ٢٦٣.

(٣) ابن الطوير: نزهة المقلتين، ص ١٣٩.

(٤) الأهراء: الهرى جمعها أهراء. وهى كلمة لاتينية معربة، معنها البيت الكبير الذى يجمع فيه القمح ونحوه. ويفسرها الفيروز آبادى آبادى " أنها البيت الكبير الذى يجمع فيه طعام السلطان" وعلى ذلك يمكننا القول أنها تعنى فى مصطلحنا الحديث معنى " المستودع الكبير. أو ما يطلق عليه حاليا الشونة. وعنها يقول القلقشندى أنها" حواصل لخزن الغلال المتنوعة. حيث تحمل إليها من جهات مختلفة و لا تفتح إلا عن الضرورة، وكان كل من أراد بيع غلة اتجه إلى الأهراء لبيعها، وكان لها ديوان وله ناظر

حواصل الغلال أو الأهراء السلطانية– إطلاق الأقوات لأرباب الرتب، والخدم، وأرباب الصدقات، وأرباب الجوامع و المساجد، وجرايات العبيد السودان..."[١]

وبعد كانت هذه صورا مما يمنح لأرباب الرتب والمستخدمين فى دولة الخلفاء الفاطميين فى مصر، ومن بينهم حكام الأقاليم، باعتبارهم من موظفى الدولة وإن لم يكونوا أهم موظفيها، والتى اعتبرت حقا لهم من قبل حكومة الخلفاء الفاطميين فى مصر، وبفضل كل هذا عاشوا فى رغد وسعة من العيش وتمكن أغلبهم أو معظمهم من أداء مهامهم على الوجه الأكمل.

الإقطاعات لحكام الأقاليم[٢]:–

سبق الحديث عن مصادر الدخل المتعددة التى كانت لحكام الأقاليم فى مصر فى عصر الخلفاء الفاطميين. والآن هناك تساؤلا يطرح نفسه فيما يخص دخل هؤلاء أيضا وهو: هل كان لهؤلاء الحكام إلى جانب ما سبق إقطاعات؟

قبل الإجابة على هذا التساؤل، تجدر الإشارة إلى أن وجود الإقطاعات فى الدولة الفاطمية أمر أكد عليه العديد من المؤرخين سواء القدامى أو المحدثين ، وإن اختلف فى معناها. وفى هذا يقول المقريزى:"...اعلم أنه لم يكن فى الدولة الفاطمية ولا فيما مضى قبلها من دول أمراء مصر، لعساكر البلاد إقطاعات بمعنى ما عليه الحال اليوم فى أجناد الدولة التركية وإنما كانت البلاد تضمن بقابلات معروفة لمن شاء من الأمراء والأجناد "[٣]

يسمى= =ناظر الأهراء. د. سعيد مغاورى: الألقاب وأسماء الحرف، ص ٥٥٠، وأهراء الغلال السلطانية فى دولة الخلفاء الفاطميين بمصر حيث المواضع التى فيها خزانة شمائل وما وراءها إلى قرب الحارة الوزيرية. وكانت تحتوى على ثلاثمائة أردب من الغلال وأكثر من ذلك. وكان فيها عدة مخازن ولها الحماة والأمراء والمشارفون من العدول والحمالون يحملون ذلك إليها على يد رؤساء المراكب وأمنائها من كل ناحية، ابن الطوير: نزهة المقلتين، ص ١٣٨: ١٣٩. وعنها أيضا انظر المقريزى: الخطط،ج٢ ، ص ٣٤٤: ٣٤٥.

(١) ابن الطوير: السابق، ص ١٣٩.

(٢) الإقطاع: يقال اقتطع طائفة – من الشيء أخذها، والقطيعة :– ما اقتطعه منه، وإقطعنى إياها أذن لى فى اقتطاعها ،واستقطعه إياها .سأله أن يقطعه إياها، وأقطعه نهرا أو أرضا، أباح له ذلك . وقد أقطع رسول الله – صلى الله عليه وسلم– وتألف على الإسلام قوما. وأقطع الخلفاء من بعده رأوا فى إقطاعه صلاحا. المقريزى: خطط ،ج١، ص ١٥٤.

(٣) المقريزى: الخطط، ج١، ص ١٣٨.

obeikandl.com

وهذا يعنى أن الإقطاع وجد أصلا، ولكن ليس إقطاع بالمعنى المقصود فى عصر المقريزى، فهو يتحدث عن قبالات الأراضى، أما عن وجود إقطاعات للأمراء أو الأجناد أو القواد تعطى لهم منحة دون مقابل، لقاء خدماتهم أو حسب درجاتهم، فهو ما ينفيه المقريزى وربما يقصد أنها لم تكن موجودة بالشكل الكبير الواسع الذى وجدت عليه فى الدولة التركية. وفى المقابل نجد العديد من المؤرخين المحدثين يؤكدون على وجود إقطاعات من هذه النوعية. وفى هذا يقول الدكتور حسنين ربيع: " لجأت الدولة الفاطمية إلى أنواع من الإقطاعات فى الأحوال الاستثنائية، مثل تخصيص إقطاعات من الأراضى الزراعية لأمير من الأمراء، أو وزير من الوزراء أو قائد من القواد العسكريين، شأن الدولة الفاطمية فى ذلك شأن جميع الدول السلجوقية..."(١).

إذن فالإقطاعات التى كانت تمنح للأمراء وجدت فعلا فى مصر فى عصر الخلفاء الفاطميين، ولكن هل كان لحكام الأقاليم نصيب منها؟ الحقيقة أنه لم ترد إشارات صريحة أو واضحة فى الكتب المعنية بالفترة تؤكد هذا أو تنفيه، لكن ما دمنا قد قررنا أن حكام الأقاليم من جملة الأمراء، فمن المرجح أن يكونوا قد منحوهم الآخرين نفس الإقطاعات، ويرجح صحة هذا الرأى ما أورده عمارة اليمنى، من أخبار " ركن الإسلام نجم " أخى شاور، أثناء حكمه لإقليم الغربية. حيث يذكر بأنه : " بعد أن تأكدت الصحبة والمودة بينهما دفع له إقطاعا بمنية أبى اليسار من السمنودية "(٢) وهذا يعنى أنه كانت لحكام الأقاليم فى مصر فى عصر الخلفاء الفاطميين إقطاعات تمنح لهم، ويكون لهم حرية التصرف فيها.

أنواع من السفن تمنح لحكام الأقاليم :-

إلى جانب ما كان يمنح لحكام الأقاليم بشكل عام من خلع ورواتب وعطايا ومنح وغيرها، هناك منح خاصة تعطى لحكام بعض الأقاليم، لمساعدتهم فى القيام بواجباتهم،

(١) د. حسنين ربيع: النظم المالية فى مصر زمن الأيوبيين، ص ٢٥، وممن ذهب هذا المذهب أيضا. د. عبد المنعم ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم فى مصر، ج١، ص ١١٤، د. حسين دويدار: الحياة الاجتماعية فى مصر فى العصر الفاطمى، ص ٢٣٥.

(٢) عمارة اليمنى: النكت العصرية، ص ١٣٥.

وهذه المنح عبارة عن نوع خاص من المراكب يعرف" بالعشاريا " أو " العشاريات "[١] وفى هذا يقول ابن الطوير فى حديثه عن ديوان الجهاد والعمائر[٢]، فيذكر أنه كان : " يشتمل على مراكب تزيد على خمسين عشاريا ويليها عشرون ديماسا، منها عشرة برسم خاص الخليفة أيام الخليج وغيرها، لكل منها رئيس ونواتى لا يبرحون، وينفق فيهم من مال هذا الديوان، وبقية العشاريا والدواميس برسم ولاة الأعمال المميزة، فهى تجرد لهم وينفق فى رؤسائها ورجالها أينما كانوا من مال هذا الديوان، وتقيم مع أحدهم مدة مقامه، فإذا صرف عاد فيه، وخرج المتولى الجديد فى العشاري المرسى بالصناعة، ولا يخرج إلا بتوقيع بإطلاقه والاتفاق فيه..."[٣].

ومن النص يتضح أن هذا النوع من السفن لا يصرف إلا لحكام بعض الأقاليم، وهى كما يقول " الأقاليم المميزة "، والتى ربما يقصد بها الأقاليم التى يتطلب العمل فيها، والتجول فى أرجائها استخدام هذا النوع من وسائل الخدمة كالأقاليم الساحلية مثل الإسكندرية ودمياط وتنيس وغيرها. كما يتضح من النص أيضا أنها تجرد لهم عند توليتهم وقبل ذهابهم إلى ولاياتهم، كما أن الإنفاق فى رؤسائها ورجالها يكون من مال الديوان،

(١) العشاريات:- جمع عشارى وهى نوع من السفن . وعنها قال عبد الطيف البغدادى:- " وأما سفنهم (أى المصريين) فكثيرة الأصناف والأشكال، وأغرب ما رأيت فيها مركب يسمونه" العشيرى" شكله شكل " شبارة" (وهى سفينة عراقية) إلا أنه أوسع منها بكثير وأطول وأحسن هنداما وشكلا، قد سطح بألواح من خشب، وعقد عليه قبة، وفتح له طاقات وروازن بأبواب إلى البحر من سائر جهاتها، ثم يعمل فى هذا البيت خزانة مفردة ومرحاض ثم يزوق بأصناف الأصباغ، ويدهن بأحسن دهان، وهذا يتخذ للملوك والرؤساء بحيث يكون الرئيس جالسا على وسادته وخواصه حوله والغلمان والمماليك قيام بالمناطق والسيوف على تلك الرواشن، وأطعمتهم وحوائجهم فى قعر المركب، والملاحون تحت السطح أيضا وفى باقى المركب يقدفون به ولا يعلمون شيئا من أحوال الركاب، ولا الركاب تنشغل خواطرهم بهم، بل كل فريق بمعزل عن الآخر، ومشغول بما هو بصدده وإذا أراد الرئيس الاختلاء بنفسه عن أصحابه دخل المخدع وإذا أراد قضاء حاجته دخل المرحاض..." عبد اللطيف البغدادى : الإفادة والاعتبار، ص ٥٤. ومن خلال النصوص المختلفة التى تعرضت لذكر هذا النوع من السفن فى العصر الفاطمى تبرز بجلاء أن العشاري يكاد يكون وقفا فى استعمال الخلفاء والأمراء والوزراء وولاة الأقاليم.د. صفى على : مدن مصر الصناعية، ص ٣٥٠، حاشية ٣٤، د. سامية مصيلحى: الحياة الاقتصادية فى الفسطاط، ص ٦٩.

(٢) ديوان الجهاد والعمائر:- وكان محله بصناعة الإنشاء بمصر للأسطول والمراكب الحاملة للغلات السلطانية والأحطاب وغيرها ، وكانت تزيد على خمسين عشاريا ويليها عشرون ديماسا، ومنها عشرة برسم خاص الخليفة أيام الخليج وغيرها، ولكل منها رئيس ونواتى لا يبرحون ، ينفق فيها من مال الديوان . ابن الطوير: نزهة المقلتين، ص ٩٤.

(٣) ابن الطوير: نزهة المقلتين، ص ٩٤: ٩٥، وعنها أيضا انظر المقريزى: الخطط ،ج٢، ص ٣٧٣.، اتعاظ الحنفا ،ج٣ ص ٣٤٣.

وتخرج هذه السفن لهم بتوقيع خاص بإطلاقها والإنفاق فيها، ثم تظل معهم مدة مقامهم بحكم الإقليم، إلى أن يصرفوا، وهنالك يعود الحاكم فى هذه السفن، ليخرج الحاكم الجديد فى عشاريا جديدة من العشاريات الراسية بدار الصناعة.

حقوق أخرى:-

بالإضافة إلى الأشياء السالفة الذكر التى تمنح لحكام الأقاليم كحقوق ثابتة لهم على الدولة مقابل ما يؤدون من خدمات، فإن هناك حقوقا أخرى فرعية، منها أن يكون لهؤلاء الولاة أو حتى من يخلع عليه حديثا بالولاية، مكانا محددا فى موكب الخليفة أثناء الاحتفالات أو المواكب وكانوا يتقدمون للسلام على الخليفة طبقا لنظام محدد لا خلل فيه، من ذلك مثلا جلوس الخليفة فى أول العام، حيث ينتظم أرباب الرتب والخدم فى مراتب معينة وبنظام محكم وفى هذا يقول ابن الطوير: "... فإذا انتظم الأمر على ذلك ، فأول ماثل للخدمة بالسلام قاضى القضاة والشهود المعروفون بالاستخدام، فيجيز صاحب الباب القاضى دون من معه فيسلم على الخليفة بأدب ... ثم يسلم بالأشراف الأقارب زمامهم، وبالأشراف الطالبيين نقيبهم... ثم يسلم عليه من خلع عليه بقوص أو الشرقية أو الغربية أو الإسكندرية ويشرفون بتقبيل العتبة "[1].

كما كان من حقوقهم أيضا السلام على الوزير وذلك عند الاحتفال بتنصيب وزير جديد، ومن هذا ما ذكره ابن ميسر عندما تولى المأمون البطائحى الوزارة، فكان مما ورد عنده " ...أنه شرف بالسلام على الوزير الجديد والى القاهرة ووالى مصر، وسلم كل منهما بياض أهل البلدين..."[2].

وسبق القول أنه كان من حقوقهم آنذاك الخلع والملابس التى تخلع عليهم عند التعيين، أو التى تمنح لهم فى المناسبات المختلفة، فهل هذا يعنى أنه كان لحكام الأقاليم زى خاص بهم؟

(١) ابن الطوير: السابق، ص ٢٠٨: ٢٠٩ ، القلقشندى: صبح ،ج٣، ص ٤٩٦، وعن وجود الولاة فى احتفالات الخليفة أيضا ودخولهم للسلام عليه: انظر المقريزى: الخطط، ج٢، ص ٣٠٨.

(٢) ابن ميسر: أخبار مصر ، ص ٩٠.

يذكر أن حكومة الخلفاء الفاطميين فى مصر حرصت على تمييز موظفيها عن غيرهم من الناس بملابس خاصة، حيث كان لكل طبقة ملابس خاصة تتميز بها عن غيرها من الطبقات[١]، وإذا كان هذا هو الحال مع سائر موظفى الدولة، فلا يستبعد ، بل يرجح أنه كان لحكام الأقاليم فى مصر فى عصر الخلفاء الفاطميين زيهم الخاص بهم، وإن كان من غير الممكن القطع بهذا أو تحديده على وجه الدقة، لعدم تعرض المصادر لهذا الموضوع، لكن هناك من الباحثين المحدثين من تعرض لهذا الموضوع جاعلا زى حكام الأقاليم كزى العلماء، حيث قال : " أما الولاة والعلماء والفقهاء ورجال الدين فقد لبسوا الطيلسان، وهو إما من الجوخ الذى يرد من بلاد الفرنجة، أو خلع صوفية بيضاء، ثم ثوب أخضر اللون "[٢]. لكن ترجح الباحثة أن زى ولاة الأقاليم لم يكن كزى العلماء أو القضاة، بل كزى رجال السيف، وذلك باعتبارهم من رجال السيف كما سبق توضيحه.

وكما كان لوزراء الفاطميين علامات وشارات خاصة بهم[٣]، وكذلك كان لسائر موظفى الحكومة الفاطمية فى مصر شارات وعلامات خاصة بهم ، لتمييز كل منهم[٤]. وعليه يرجح بأنه كان لحكام الأقاليم شارات وعلامات خاصة بهم تميزهم عن غيرهم من الموظفين، وإن كنت لم أتمكن من الوصول إلى طبيعة أو وصف هذه الشارات.

كما كان من حقوق حكام الأقاليم على الدولة بالإضافة إلى كل ما سبق، الإحسان إليهم والرفع من قدرهم، والتأليف بين قلوبهم، وترتيب الأطباء والجراحين لهم، وتوفير ما يحتاجون إليه من الأدوية والأشربة والذخائر من سائر الأصناف، كذلك الحذر من تأخر رواتبهم، وتوظيف الوظائف لهم، والإحسان إليهم بما يقوم بمصالح شأنهم ونفقاتهم لعيالهم ودوابهم، والقيام بمصالح خدمهم، وأتباعهم، وسلاحهم وكراعهم، كذلك يجب التقدمة

(١) د.ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم فى مصر، ج١ ، ص ١٠١.
(٢) محمود محمود حسن أحمد : الإسكندرية فى العصر الفاطمى، ص ٣٧٣.
(٣) القلقشندى: صبح ،ج٣ ، ص ٣٨٦.
(٤) د.ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم فى مصر، ج١، ص ١٠٢.

والإحسان لمن ظهرت شهامته، ورجحت بسالته، وكان صبره وثباته أكثر من تهوره وإقدامه[١].

بالإضافة إلى الحقوق الواجبة لحكام الأقاليم فى حياتهم على الشكل السابق، هناك حقوق أخرى مستحقة لهم بعد مماتهم، ومنها توفير الأكفان لهم بعد مماتهم، مثلهم فى ذلك مثل باقى موظفى الدولة[٢]. ومنها أيضا الصلاة عليهم بعد وفاتهم، وحضور جنازتهم، ومن ذلك ما حدث فى وزارة المأمون البطائحى، عندما توفى حاكم إقليم قوص[٣]، فكان أن حضر عزاءه الوزير وقاضى القضاة، وبات فى تربته ومعه أعيان الدولة[٤].

كانت هذه أهم الحقوق المستحقة لحكام الأقاليم على الدولة، والتى يتضح أنها كثيرة جدا، ومتنوعة، وشاملة كل ما يخصهم أو يمسهم من قريب أو بعيد فى حياتهم أو بعد مماتهم، وما ذلك إلا عناية ورعاية لشئونهم حتى يكون همهم الأول رعاية الأقاليم، وحمايتها، والقيام على شئونها، وفى هذا يقول الحسن بن عبد الله بأنه يجب على الملك توفير كل هذه الحقوق لهم " حتى يتمكن من أن يسد عليهم الخلل بما يفسد حال أهل البلد ويعملون عليه الإنكار"[٥]. وعلى هذا يمكنهم القيام بمهامهم التى كلفوا بها من قبل الدولة على الوجه الأكمل.

أهم واجبات حكام الأقاليم:-

أما عن أهم واجبات حكام الأقاليم فى مصر فى عصر الخلفاء الفاطميين، فمن المعروف أن حاكم الإقليم بشكل عام يعد الرئيس الأعلى لحكومة الإقليم، والواسطة بين الحكومة المركزية من ناحية، ورجال الإدارة المحلية بالإقليم والرعية من ناحية أخرى، وكذلك كان ممثل الخليفة فى الإقليم القائم بأمره، ولهذا كانت واجبات حكام الأقاليم كثيرة جدا ومتنوعة، ومن هذه الواجبات ما ينص عليها فى سجل تقليد حكام الأقاليم، حيث كانت

(١) الحسن بن عبد الله :آثار الأول فى ترتيب الدول، ص ١٦٧: ١٦٨.
(٢) سمير عبد الله حنفى: الدواوين فى العصر الفاطمى، ص ٣٠٤.
(٣) وهو الأمير السعيد محمود بن ظفر. كما ورد عند ابن ميسر: أخبار مصر، ص ٨٤.
(٤) ابن ميسر: السابق، ٨٤، ابن ظافر الأزدى: أخبار الدول المنقطعة، ص ١٦٢.
(٥) الحسن بن عبد الله : السابق، ص١٦٧.

سجلات تقليدهم تتضمن أبرز الواجبات التى يكلف بها هؤلاء، أو حتى على الأقل الواجبات الرئيسية والضرورية لإقامة الولاية ورعاية مصالحها، أما غير ذلك من الواجبات فقد كانت المكاتبات تأتى بها تباعا فى شكل أوامر واجبة التنفيذ من قبل الحكومة المركزية بحاضرة الخلافة. وأيا كان شأن هذه المهام فمن الواجب على حاكم الإقليم القيام بها باعتباره راع ومسئول عن رعيته، أما عن أبرز هذه المهام فقد كانت على النحو التالى:-

العمل بتقوى الله، وقد اشتملت كل سجلات تقليد حكام الأقاليم التى نقلت إلينا على هذا المبدأ(١).

التزام العدل والمساواة فى الحق بين طبقات الناس دون تمييز بين رفيع وحقير ولا غنى وفقير(٢)، وأن يعمل كل ما يؤدى إلى نصرة الحق بما يبقى النعمة ويديمها(٣)، كما يجب عليه إقامة الحدود على من وجبت عليه بمقتضى الكتاب والسنة النبوية المطهرة(٤).

كما يجب عليه وقاية وحماية ورعاية ساكنى الولاية، وأن يبث فى أطرافها من يحجز النفوس العادية عن التظالم ويعيدهم إلى التوادع، فيشدد وطأته على أهل العناد، ومن أقدم على الإجرام ولم يصن الحرمات أن يؤدبهم، بما يجعلهم مزدجرا لغيرهم(٥)، ويعمل فيهم بقول الله تعالى " إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله... المائدة ٣٣"(٦)، كما عليه مواصلة الطواف كل ليلة بنفسه فى أوفى وأظهر عدة(٧)، ومتابعة الإطلال على نواحى الولاية وأطرافها(٨)، ليلا ونهارا وتتبع المريبين(٩)، حتى ولو كان ذلك على سبيل الشك، من ذلك ما ما فعله حاكم "قوص" الذى قبض على ملك النوبة الذى دخل أسوان سنة ٤٧٢هـ/ ١٠٧٩م لزيارة كنيستها، وذلك شكا منه أنه دخل مصر لغير الخير، ثم أرسله إلى القاهرة، وهنالك

(١) القلقشندى: صبح الأعشى، ج١٠، ص ٣٥٠، ٣٧٣، ٣٧٧، ٣٨٢، ٣٨٦، ٤٣١، ٤٥١، ٤٥٥.
(٢) السابق، ص٣٧٣، ٣٧٧، ٣٨٤.
(٣) نفسه، ص ٣٥٠.
(٤) نفسه، ص ٣٥٠، ٣٧٧، ٤٣١.
(٥) نفسه، ص ٣٨١.
(٦) نفسه، ص ٣٧٨.
(٧) القلقشندى: صبح ،ج١٠، ص ٣٥٠، ٣٧٤.
(٨) نفسه ، ص ٣٧٤.
(٩) نفسه ، ص ٣٨٨.

أكرمه أمير الجيوش" بدر الجمالى " وزير الخليفة المستنصر الفاطمى (٤٢٧- ٤٨٧هـ / ١٠٣٥- ١٠٩٤م)، وأفاض عليه النعم لما علم بقصده[١].

وعن تتبع المريبين والمذنبين أيضا ما ذكره المقريزى عن غلمان الخليفة المستنصر المعروفين بإسم" صبيان الخاص "، والذين بلغ الوزير " العادل بن السلار " أنهم تحالفوا مع بعضهم على أن يهجموا عليه وهو فى داره ليلا ليقتلوه، فكان أن ألقى القبض عليهم، أما من فر منهم فقد كتب إلى حكام الأقاليم: "... بقتل من ظفر به منهم وأخذ يتتبعهم حتى أتى على أكثرهم "[٢] أما عن إقامة الحدود على من وجبت عليه أو قتل المغضوب عليهم، فمن ذلك ما فعله والى مصر من قتله وصلبه للراهب " أبى نجاح بن قنا "[٣] الذى تحكم فى الدواوين، وظلم الناس وكثرت مصادراته ثم كانت نهايته على يد والى مصر[٤]. ومن هذا أيضا أيضا قتل والى دمياط للوزير" ابن أبى كدينة "[٥] بأمر أمير الجيوش بدر الجمالى[٦].

وإذا كانت مهمة أو واجب حكام الأقاليم آنذاك تتبع المريبين وإيداعهم فى السجون، فإنه كان عليهم أيضا الإشراف على هذه السجون حتى إن السجون عرفت آنذاك باسم سجون الولاة [٧]. كذلك عليه رعاية من فيها ،وهو الأمر الذى اهتمت به الحكومة المركزية، لدرجة أن الوزير كان يطالب حكام الأقاليم بتقديم تقرير شهرى عن المسجونين والسبب الموجب لاعتقال كل منهم[٨].

(١) أبو صالح الأرمنى: تاريخه، ص ١٢٤، المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج٢، ص ٣٢٠.

(٢) المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج٣، ص ١٩٨: ١٩٩.

(٣) أبو نجاح بن قنا:- أحد الرهبان الذين وصلوا إلى رئاسة الدواوين، وقد كان فى بداية أمره خادما لأبى البركات يوحنا ابن الليث، إلى أن ترقى ووصل إلى رئاسة الدواوين وهنالك تحكم فى البلاد وتجبر وكثرت مصادراته، فكان يجلس فى الجامع العتيق ويستدعى الناس للمصادرة فأقام كذلك مدة إلى أن قتل سنة ثلاث وعشرين وخمسمائة على يد الأمير مقداد والى مصر ثم صلب عند الجسر، عنه بالتفصيل انظر ابن ميسر: أخبار مصر، ص ١٠٨، ابن ظافر الأزدى: أخبار الدول المنقطعة، ص ١٥٨.

(٤) ابن ظافر الأزدى: السابق، ص ١٥٨، النويرى: نهاية الأرب، ج ٢٨ ، ص ٢٩٣، المقريزى: اتعاظ، ج٣، ص ١٢٦.

(٥) الوزير ابن أبى كدينة:- هو الحسن بن ثقة الدولة بن أبى كدينة، تولى القضاء خمس دفعات وكذلك الوزارة ثم صرف منها ويقال أنه من ولد عبد الرحمن بن ملجم. ابن ظافر: السابق، ص ١٥٠.

(٦) ابن ظافر الأزدى: السابق، ص ١٥٠: ١٥١.

(٧) أحمد عبد السلام ناصف: الشرطة فى مصر الإسلامية، ص ١٩٣.

(٨) المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج٣، ص ١٠١، المناوى: الوزارة والوزراء، ص ١٦١.

وبالنظر فى هذه المهام أو الواجبات يتضح وبشكل جلى أن بعضها من بين اختصاصات صاحب الشرطة، لكن هذا لا يعنى أنه يقوم بنفس اختصاصات صاحب الشرطة، أو أن هناك تداخل بين مهام كل من الوالى وصاحب الشرطة، كما يرى البعض[١]، أو أن هناك صعوبة فى التفرقة بين مهام كل من الوالى وصاحب الشرطة، إذا أن مهام صاحب الشرطة واضحة– كما سبق شرحها– وتتلخص فى حفظ الأمن، أما مهام حاكم الإقليم فتشمل نطاق أوسع بكثير، حتى أنها تضم كل صغيرة وكبيرة بالإقليم، وليس بغريب أن تشمل تحت جناحها بعض مهام باقى الموظفين، ولا سيما ما كان متصلا منها بأمن الإقليم ورعاية أهله الأمر الذى أكدت عليه الحكومة المركزية لدرجة أن وزير الخليفة الآمر (٤٩٥– ٥٢٤هـ/ ١١٠١– ١١٣٠م) المأمون البطائحى أمر حكام الأقاليم، وخاصة واليى القاهرة ومصر، بتقديم تقرير واف فى كل صباح بما حدث فى اليوم الماضى، وإذا ثبت أن أحداً من الولاة قصر أو لم يتحر الدقة فى أمر من الأمور عاقبه[٢]. هذا بالنسبة لواليى القاهرة ومصر. أما ذكر هذه المهام فى سجلات تقليد باقى ولاة الأقاليم فهو يرجح ما ذهبت إليه سابقا عند الحديث عن شرطة الأقاليم.

كما كان من واجبات حكام الأقاليم آنذاك الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر[٣] وتفقد أحوال المطاعم والمشارب والحرص على إجرائها على أحكام الصواب وقضايا الواجب، وأن يحذر فى المكاييل والموازين البخس والتطفيف، وأن يقدم فى ذلك الإنذار والتخويف. كذلك عليه الإيعاز بتنظيف المسالك والساحات، أما عن السبل فيجب عليه مراعاة عدم كونها وعرة، أما الجوامع فعليه بالحرص على توفيرها وصيانتها، والمحافظة على ما يعيد بهجتها ونظافتها[٤]، وتوفير كل ما يليق بها، وأن يمنع ابتزالها فى غير ما جعلت له[٥] له[٥] كذلك عليه تعقب صناعة الخمر وقطع الثمر المستخدم فيها– من عنب وتين– وكسر

(١) د. ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم ج١ ص ١٧٤، تاريخ الحضارة الإسلامية فى العصور الوسطى ص ٤٦.
(٢) المقريزى: اتعاظ ،ج٣، ص ١٠٠: ١٠١.
(٣) القلقشندى: صبح ،ج١٠، ص ٣٧٣، ٣٧٧، ٣٧٨، ٤٥٢.
(٤) القلقشندى: السابق، ص ٣٧٤.
(٥) نفسه، ص ٤٣١.

أوانيه، وكذلك آلات الطرب ذوات الأوتار، كذلك لا يترك تبرج النساء العواهر ولا غير ذلك[١].وأحيانا كان يكتب لحكام الأقاليم تباعا بتعقب هذا وبعث من ينادى " بأن من تعرض لبيع شيء من المسكرات أو شرائها سرا أو جهرا فقد عرض نفسه لتلافها وبرئت الذمة من هلاكها "[٢].

كما هو واضح أن هذه الواجبات تدخل ضمن اختصاصات المحتسب لكن هذا لا يعنى أنها تطغى عليه أو تلغى وظيفته، بقدر ما يدل على اتساع اختصاصات حكام الأقاليم، الذين يطلب منهم فى بعض الأحيان تقديم المساعدات للمحتسب والشد منه.

أما عن الرعية :– فقد كان على حاكم الإقليم العمل بالعدل فى كل من تشتمل عليه ولايته أو إقليمه، وأن ينهى حاجيتهم إلى الغاية، ويعصمهم من كل أذى يلم بساحتهم، وأن يعمل كل ما يعود عليهم بالمصلحة[٣] وأن يسير فيهم بالسيرة العادلة الحسنة، وأن يساوى فى الحق بين الضعيف والقوى، والرشيد والغوى، والملى والذمى، والفقير والغنى[٤]، لأن هؤلاء جميعا أولى أن يكون فضل السكون لهم شاملا، والأمن عليهم سابلا، والإنعام لهم وافرا، وحالهم متسقا لا متغيرا، فهذا أولى بحملهم على الطاعة وصونهم من التظلم[٥]. وخصص له من هؤلاء جميعا أهل الستر والسلامة فأمره أن يخصهم بما يصلح أحوالهم، ويشرح صدورهم، ويبسط آمالهم من كل أذى[٦]. والحقيقة أنه وجد من حكام الأقاليم من قام بهذا الأمر خير قيام، وظهر عدله وحبه للرعية بشكل كبير ، هذا العدل الذى لم يعم المسلمين فقط بل تعداه إلى أهل الذمة[٧].

كما كان على حاكم الإقليم فتح بابه للرعية وتلقى شكواهم والفصل فيها بالحق وإزالة أسباب الشكوى بما يحقق الأمن والاستقرار، ومن ذلك ما نقله المقريزى عن أحداث

(١) المقريزى: الخطط ،ج٢، ص ١٩٠.
(٢) المقريزى: الخطط ،ج٢، ص ٣٨٦.
(٣) القلقشندى: السابق، ص ٣٨١.
(٤) نفسه، ص ٣٥١.
(٥) نفسه ، ص ٣٨٦.
(٦) نفسه، ص ٣٨١.
(٧) ساو يرس بن المقفع: تاريخ البطاركة، ج٣، ص ١٧٩.

سنة ٤٣٣هـ : " عندما ظهر بالقرافة شيء يقال له (القطربة) ينزل من جبل المقطم يخطف جماعة من أولاد الناس من سكان القرافة، حتى رحل أكثرهم خوفا منها، وكان شخص من أهل مصر على حماره فلما وصل إلى حلوان عشاء رأى امرأة جالسة على الطريق فشكت إليه ضعفا وعجزا، فحملها خلفه ، فلم يشعر بالحمار إلا وقد سقط، فنظر إلى المرأة فإذا بها قد أخرجت جوف الحمار بمخالبها، ففر وهو يعدو إلى والى مصر، وذكر له الخبر فخرج بجماعته إلى الموضع فوجد الدابة قد أكل جوفها..."[١]. ولم يقتصر الأمر فى هذا على المسلمين من الرعية فقط بل تعداه إلى أهل الذمة منهم لسماع شكواهم والفصل فيها، حتى لو كانت بين بعضهم البعض الآخر[٢].

وحرصا من حكومة الخلفاء الفاطميين على الرعية وتوفير مصالحها نرى أحد وزرائها وهو" المأمون البطائحى "، يطالب ولاته على الأقاليم بتقديم تقرير واف كل صباح بما حدث فى اليوم السالف، ليس هذا فحسب بل هو نفسه يبث العيون للتأكد من صحة وصدق ما جاء فى هذه التقارير[٣].

أما العلماء :- فكان عليه أن يعينهم على العلم[٤]، ويكرمهم بما يوصل حقوقهم إيصالا هنيا، حتى يعفهم من مؤنة السؤال والتودد إليه وأن يستخلص لأولى الأمر دعواتهم، لأنهم جند الليل وغيرهم جند النهار[٥]. ومن حكام الأقاليم من قام بهذه المهمة خير قيام، وحرص على تقريب العلماء منه وتوفيرهم وعقد المناظرات بينهم، بل كان منهم أنفسهم الشعراء[٦]. أما الأمراء، والمميزون، والأعيان المقدمون، والشهود المعدلون والأماثل، فكان عليه أن يعتمدهم بالإعزاز والإكرام، وأن يبلغهم نهاية المراد والمرام[٧]. وذلك لحملهم على

(١) المقريزى: الخطط ،ج٤، ص ٣٢٠، ابن أيبك: الدرة المضية فى أخبار الدولة الفاطمية، ص ٣٥١، وعن فتح أبوابهم للرعية أيضا انظر المقريزى: الخطط، ج٢، ص ٣٣٥: ٣٣٦.

(٢) أبو صالح الأرمنى: تاريخه ، ص ١٧: ١٨، ساويرس : تاريخ البطاركة ،ج٢، ص ٩١، ١٣٠.

(٣) المقريزى: اتعاظ ، ج٣، ص ١٠٠: ١٠١.

(٤) القلقشندى: السابق، ص ٣٨٧.

(٥) القلقشندى : نفسه، ص ٤٣٣، ٤٥٦.

(٦) انظر دور الولاة فى الحياة العلمية بالتفصيل فى الفصل الخامس من الرسالة.

(٧) القلقشندى: السابق، ص ٣٥٠.

الطاعة[١]، خاصة وأن هؤلاء بالذات قادرون على إثارة القلاقل والمتاعب فى أية إقليم، بما أوتوا من قدرة ومكانة مؤثرة فيمن حولهم.

أما التجار:- فقد كان عليه أن يتوخهم ويسكن جأشهم، ويزيل استيحاشهم، ويفسح لهم فى الرجاء والأمل [٢]، كما كان يدخل فى دائرة اختصاصه أيضا بالنسبة لهؤلاء " وكلاء التجار " والذى يعتقد أن وظيفته أصبحت آنذاك شبه حكومية، لذا كان صاحب هذه الوظيفة يحصل على ترخيص، أو تأكيد من حاكم الإقليم الذى سوف يباشر اختصاصاته فى نطاقه، وكان على حاكم الإقليم قبل أن يمنحه هذا التصريح أن يضع فى اعتباره مكانة هذا الشخص بين زملائه التجار[٣].

أما الزراع :- فكان على حاكم الإقليم إطابة أنفس المزارعين، بما يخففه عنهم من وطأة كانت ثقيلة، ويقلله عنهم من مغارم لم تكن قليلة [٤]، كما كان عليهم العناية بالمرافق الزراعية فى أقاليمهم من شق الترع وإقامة الجسور وخاصة الجسور المحلية، أما الجسور العامة[٥]، فكانت الحكومة تتعهد بها [٦]، كما كان مراقبة توزيع البذور على المزارعين، والتأكد من أن جميع أراضى إقليمه قد تم زراعتها، وإلا تعرض للمساءلة والعقاب[٧]، كما كان عليه مراقبة جنى المحصول، وبعث الغلال المطلوبة إلى حاضرة الخلافة [٨]،وغير ذلك من الأمور المتصلة بالزراعة.

أما عن المهام الدينية والتى كانت تشمل آنذاك ركنين أساسيين وهما القضاء والدعوة، فكان دور حاكم الإقليم فيها كالتالى :-

(١) المصدر السابق، ص ٤٣١.
(٢) المصدر: السابق، ص ٤٣١.
(٣) د. أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية فى مصر تفسير جديد، ص ٣٠٥.
(٤) القلقشندى : صبح ،ج١٠، ص ٣٨٧.
(٥) عبد المقصود الباشا : السياسة الداخلية للدولة الفاطمية فى عهد المعز، ص ٧٠.
(٦) عن الجسور المحلية والبلدية ولمزيد من التفصيل عنها انظر، ابن مماتى: قوانين الدواوين، ص ١٣٢: ١٣٣.
(٧) د. المناوى : الوزارة والوزراء فى العصر الفاطمى، ص ١٤٩: ١٥٠.
(٨) القلقشندى: صبح الأعشى،ج١٠، ص ٣٨٨.

أولا: بالنسبة للقاضى :– كان عليه أن يجزل حظ النواب فى الحكم (قضاة الأقاليم باعتبارهم نواب عن قاضى القضاة) ويجعل لهم نصيبا وافرا من اهتمامه ورعايته، ويعاونهم على إقامة حدود الشرع، وأن يجزل أحوالهم على أجمل قضية وأحسن وضع[١].

ثانيا: المستخدم فى الدعوة بالإقليم :– وكان على أمير الإقليم أن يعتمد المستخدم فيها، وذلك بما يقوى عزمه، وينفذ حكمه، وأن يجزل حظه من إعزاز الجانب، وتيسير المطالب، وأن يحسن إليه العون على صون المؤمنين، واختلاب الأتباع[٢].

ثالثا: طائفة المؤمنين أو يقصد بها المستجيبين للدعوة، فعليه أن يتوخهم بما يظهر عليهم أثر الإحسان، ويستدر جلب الأموال[٣].

وبالإضافة إلى كل هذا كان لحكام الأقاليم دور آخر فى المجال الدينى، ويقصد به النظر فى المظالم، وهذا فى حالات معينة. وفى هذا يقول ابن الطوير" أعلم أن الدولة إذا خلت من وزير صاحب سيف يتغلب عليها فإنه يجلس صاحب الباب فى باب القصر المعروف بباب الذهب[٤]، وبين يديه النقباء والحجاب وينادى منادى يا أرباب الظلامات فيحضر إليه أرباب الحوائج، فمن كانت ظلامته مشافهة أرسلت إلى الولاة..."[٥].

والمستخدمين فى الأموال من مشارف وعامل وغيرهما، فكان على حاكم الإقليم أن يأخذ على يد كل منهم ، حتى يتيقظ لما يجرى فى عمله، وأن يكون الرجوع إليه من قبل هؤلاء فى كل ما يحدث وينهى[٦]، كما يطلب منه أن يندبهم إلى عمارة الأعمال، وأن يبلغهم يبلغهم من المرافدة كنه الآمال، وأن يساعدهم فى استخراج الأموال والأخذ بحمل المعاملين

---

(١) القلقشندى: نفسه ، ص ٣٧٤، ٣٧٨، ٣٨٢، ٣٨٧، ٤٥٢.

(٢) القلقشندى: نفسه، ص ٣٧٨، ٣٨٢، ٣٨٧، ٤٥٢.

(٣) القلقشندى: نفسه، ص ٣٨٨. ويقصد بالأموال هنا أموال النجوى التى تجمع من هؤلاء ،وقد سبق الحديث عنها فى الفصل الثانى.

(٤) باب الذهب: وهو الباب الرئيسى للقصر الفاطمى والمؤدى إلى قاعة الذهب ومنه تدخل العساكر وجميع أهل الدولة يومي الاثنين والخميس للمواكب. المقريزى : الخطط، ج٢، ص ٢٩١.

(٥) ابن الطوير: نزهة المقلتين ص ١٢٠، المقريزى : الخطط، ج٣، ص ٣٣٧.

(٦) القلقشندى: المصدر السابق، ص ٣٧٤.

على أحسن منهاج [١]، ومن أخل من هؤلاء بما طولب به فعليه تأديبه وما يقضى بتقويمه وتهذيبه[٢]. وذلك لأن الأموال أولى ما يصرف إليه حاكم الإقليم همه، ويوقف عليه عزمه[٣]، حتى تدر الأموال فتتوفر عطايا الرجال[٤] بالإضافة إلى هذا كان عليه الإشراف الأخير على جمع الخراج وإرساله إلى عاصمة البلاد، وإذا ما تأخر عنه طولب به[٥].

وتزيد الواجبات المالية لحاكم الإقليم إذا أنشئت بالإقليم دار ضرب حديثا، فيكون على حاكم الإقليم الإشراف والمتابعة للبناء، وكذلك الإشراف على إصدارات هذه الدار، ومن ذلك ما حدث سنة ٥١٦هـ/١١٢٢م. عندما أمر من خلع عليه بقوص ببناء دار ضرب بها ، وأرسل إليه ما تحتاجه الدار من الورق والعين[٦]. وما دام الأمر صادر إلى الوالى، فهذا يعنى أنه صاحب الحق فى الإشراف على الدار حتى ولو كان ذلك على مرأى ومسمع مباشر من الحكومة المركزية.

أما عن الواجبات التى تتصل بالناحية العسكرية من حماية الإقليم والدفاع عنه، فكان حاكم الإقليم مطالب بأن يستخدم الرجال العسكرية المركزية المستخدمون معه فى الخدم السانحة، وأن يصرفهم فى المهمات القريبة والنازحة، فمن استقام منهم على طريق الصواب، فعليه أن يجر أموره على الانتظام والاستتباب، ومن كان للإخلال آلفا، وللواجب مخالفا فله الحق فى تأديبه ومنعه[٧]. ويستفاد منه أنه كان بالأقاليم المصرية فى عهد الخلفاء الفاطميين قوات مركزية قائمة بالإقليم للدفاع عنه، وأن صاحب الحق فى قيادة هذه القوات هو حاكم الإقليم، كذلك كان له الحق فى إثابة المحسن منهم، وعقاب المقصر. وإذا كان بالإقليم دار

(١) القلقشندى: السابق، ص ٣٧٨، ٣٨٢.
(٢) القلقشندى: نفسه، ص ٤٣٢.
(٣) نفسه، ص ٤٥٦.
(٤) نفسه، ص ٤٥٢.
(٥) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج٤، ص ١٨٩.
(٦) المقريزى: اتعاظ، ج٣، ص ٩٤.
(٧)القلقشندى : السابق، ص ٣٧٨، ٣٨٢.

صناعة كما هو الحال بالفسطاط، فعليه النظر فى الصناعة المحروسة[١]، وعمائر السفن، والتوفر على تدبير شئونها وحفظ ما فيها من الأخشاب والحديد والآلات والأسباب، وبعث المستخدمين على المناصحة فيها، وبذل الجهد فى قصد مصالحها وتوخيها.

أما إذا كان الإقليم ثغرا متاخماً للعدو، فعلى حاكم الإقليم أن يتفقد الأسطول المقيم بالميناء تفقد يستوعب أسباب إصلاحه، كما عليه أن يبث العيون على سواحل الثغر، كذلك يبث السرايا باستمرار، ويزيد بغتاته على العدو، ولا يترك فرصة فى الطلوع عليهم إلا اغتنمها، ويجهز إليهم فى كل يوم راية وينفذها إليهم، ويستنهض الرجال فى نوائب الخدم وحوادثها، وأن يصرفهم على موجبات المتجددات وبواعثها بما يوصله إلى عقر دار العدو، فيسترزق أمواله غنائم وحريمه سبايا[٢].

مما سبق يتضح لنا دور حكام الأقاليم فى الناحية الحربية والدفاع عن أقاليمهم ضد أى عدوان، حتى أصبح حاكم الإقليم وكأنه قائد للقوات المرابطة فى إقليمه قبل كل شىء. كما يظهر من تعدد المهام الواردة فى السجل على النحو السابق مدى حرص حكومة الخلفاء الفاطميين على هذه الناحية والتأكيد على حكام أقاليمها بالتزام تعليماتها فيها، خاصة وأن الأقاليم المصرية آنذاك كانت مهددة تهديدا كبيرا سواء من الخارج لكثرة أعداء الفاطميين ومنافسيهم – خاصة مع ظهور الهجمات الصليبية– أو من الداخل لكثرة العناصر المتنافسة داخل مصر آنذاك، مما أدى إلى كثرة الثورات التى استدعت وجود مثل هذه القوات لإخمادها[٣]. وفى مواجهة هذا كله استطاع بعض الحكام بما تحت أيديهم من قوات قوات عسكرية أن يقوموا بدور رئيسى فى صد هجمات الأعداء الخارجية[٤]. كذلك نجح

---

(١) الصناعة : بكسر الصاد ، مأخوذة من قولك صنعه يصنعه صنعا فهو مصنوع وصنيع عمله، واصطنعه اتخذه، والصناعة ما يصطنع من أمر. هذا أصل الكلمة فى اللغة ،أما العرف فالصناعة اسم لمكان قد أعد لإنشاء المركب الحربية والنيلية، ومن دور صناعة مصر. الصناعة التى بالمقس وأنشأها المعز لدين الله، ومنها صناعة مصر وكانت بساحل مصر القديم، ومنها صناعة الجزيرة وكانت بجزيرة مصر التى تعرف بالروضة وهى أول صناعة بنيت بفسطاط مصر– المقريزى: الخطط، ج٣، ص ٣٠٦: ٣٢٠.

(٢) القلقشندى: المصدر السابق، ص ٤٥٢: ٤٥٦.

(٣) المقريزى : اتعاظ ،ج٣، ص ١٧٨.

(٤) النويرى: نهاية الأرب،ج ٢٨، ص ٢٩٠: ٩١، المقريزى : الخطط ،ج٣، ص ٢٧٤، اتعاظ الحنفا،ج٣، ص ٤١، ٩٨.

البعض فى التصدى لأصحاب الشخصيات الطموحة الذين كانت تراودهم فكرة الاستئثار بالسلطة لتحقيق مطامعهم[١].

وبالإضافة إلى الواجبات أو المهام العسكرية لحكام الأقاليم فى مصر فى عصر الخلفاء الفاطميين والواردة فى سجلات تقليد بعضهم كان هناك مهام أخرى تتصل بهذه الناحية. وتتمثل فى تقديم أفراد من إقليمه للخدمة العسكرية فى الجيوش الفاطمية، ويبدو أنه من هؤلاء الأفراد كانت تتكون فرقة تسمى (السرائيين) ضمن فرق الجيش الفاطمي. وعنها يقول بن ميسر: " كان يوجد فى الجيش الفاطمى فرق تسمى(السرائيين) وهم مشاة جاءوا من كل ولاية، ولهم قائد خاص يتولى رعايتهم، وكل منهم يستعمل سلاح ولايته وعددهم عشرة آلاف رجل "[٢].

وفضلا عن هذا كان على حكام الأقاليم جمع كل من تظهر كفاءته ومهارته من أولاد الناس، والبعث بهم إلى حاضرة البلاد للتدريب على فنون الحرب، والخدمة فى ركاب الخليفة. وهذا الأمر متبع منذ عهد الخليفة المعز لدين الله الفاطمى[٣]، وهؤلاء هم من عرفوا بصبيان الحجر، ويبدو أن الدولة الفاطمية كانت تهدف من وراء هذا إلى تكوين طوائف أخرى بالجيش الفاطمى غير المشارقة والمغاربة وغيرها من الأغراب عن البلاد، تكون هذه الفرقة من أبناء البلاد وتكون فى قبضة يدها[٤]، وقد قاد الأفضل بن بدر الجمالى هؤلاء أواخر القرن الخامس الهجرى ضد الصليبيين ولكنهم خذلوه وانفضوا من حوله[٥].

أما العمارة بالأقاليم: فكان على حاكم الإقليم مواصلة العمارة واستدامتها، بما يعود عليه بعوائد الأجر والجمال[٦]، حيث يجب على أمير الإقليم أن يصرف همته إلى البناء

(١) ابن ميسر :أخبار مصر، ص ١٣٥، المقريزى : اتعاظ، ج٢، ص ١٤٠، د. سهام أبو زيد : تاريخ الأرمن، ص ١١٠: ١١١، محمد خليل هميمي: قوص من الفتح العربى حتى نهاية عصر المماليك ص ٣٢٣: ٣٢٤.

(٢) ابن ميسر: أخبار مصر، ص ٥٣.

(٣) المقريزى: الخطط ،ج٢، ص ٣٠٩: ٣١٠.

(٤) د. ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم، ص ١٩٦: ١٩٧.

(٥) أحمد مختار العبادى: فى التاريخ العباسى والفاطمى، ص ٢٧٠.

(٦) القلقشندى: المصدر السابق، ص ٣٨٨.

والتحصين والاشتغال به وهو الأهم[١]. وقد قام حكام الأقاليم المصرية آنذاك بالكثير من الأعمال فى هذا المجال، فعمروا الأسوار والمساجد والمآذن وغيرها. فيذكر أن " فخر الملك أبا منصور سرتكين الجيوشى " حاكم قوص كان محل ثقة بدر الجمالى، وهو نفس الشخص الذى أتم مئذنة جامع إسنا عام ٤٧٤هـ /١٠٨١م. وكانت المنطقة كلها تبدو فى حالة إعادة تعمير، كما وجد نص بناء آخر مؤرخ عام ٤٧٦هـ/ ١٠٨٣م ومدون أيضا باسم أبى المنصور سرتكين، حتى أن كريزويل يضع فى نفس فترة حكمه إتمام مآذن جامع إسنا، وجامع بلال قرب أسوان ، وأبو الحجاج فى الأقصر[٢]. كما يذكر أنه فى سنة ٥١٧هـ/١١٢٣م جرت عمارة سور الإسكندرية[٣]، وكان على الإسكندرية آنذاك مؤتمن الخلافة أبو تراب حيدرة أخو الوزير المأمون البطائحى، ومما لا شك فيه أنه كان له دور فى هذا التعمير، وعلى هذا يتضح أن حكام الأقاليم آنذاك كان لهم دور مشهود فى البناء والتعمير بأقاليمهم.

كانت هذه بعض الواجبات أو المهام التى كلف بها حكام الأقاليم المصرية فى عصر الخلفاء الفاطميين، والتى اشتملت عليها سجلات تولية بعضا منهم[٤]، وبالإضافة إلى هذه المهام الواردة فى السجلات،وجدت مهام أخرى تم الوصول إليها خلال البحث. وكان منها:-

حضور الاحتفالات والمواكب الفاطمية، وكذلك الاشتراك فى تنظيمها، فقد كان يشترك فى تنظيمها والإشراف عليها العديد من أرباب الوظائف بالدولة ومنهم حكام الأقاليم، خاصة والى القاهرة ووالى مصر. فمثلا فى المواكب الخليفية التى كانت تقام فى عيدى الفطر والأضحى، أو الموالد، أو رمضان ،أو فتح الخليج، يكون على الوالى أن يظل مارا وعائدا لفسح الطرقات وتسيير الركبان[٥]. وإذا كان الموكب برئاسة قاضى القضاة، كما كان

(١) الحسن بن عبد الله : أثار الأول فى ترتيب الدول، ص ٦٤..

(٢) محمد محمود على حسن: قوص مركز إسلامى لصعيد مصر ، ص ١٢٥: ١٢٦.

(٣) المقريزى: اتعاظ ،ج٣، ص ١٠٢.

(٤) انظر نسخ من هذه السجلات بالملاحق.

(٥) عن دور الولاة فى المواكب والاحتفالات انظر : ابن الطوير: نزهة المقلتين، ص ١٦٤، ١٧٥: ١٧٦، ٢١٧: ٢١٩، المقريزى: الخطط، ج٢، ص ٢٩٠، ٢٩٣، ٣١٥، ج٤، ص ٩٣.

الحال فى مواكب ليالى الوقود الأربعة وهى: أول رجب ونصفه، وأول شعبان ونصفه، فكان على والى القاهرة أن يظل فى خدمة قاضى القضاة طيلة وجوده فى القاهرة ومروره بجوامعها، إلى أن يصل إلى جامع ابن طولون، وبعد الصلاة فيه والخروج منه، يلقاه والى الفسطاط الذى يظل فى خدمته إلى أن ينتهى من اختراق شوارع الفسطاط[١]. وبالإضافة إلى هذا كان على حاكمى القاهرة ومصر انتداب من يقوم بحفظ الناس والزينة بالشوارع التى يمر بهاالموكب[٢].

ولم يقتصر الأمر على اشتراك الحكام فى المواكب والاحتفالات التى تتصل بالإسلام والمسلمين فقط ، بل تعداه إلى احتفالات أهل الذمة، كالنصارى مثلا، زد على ذلك ما كان لحكام الأقاليم من دور فى اختيار رؤساء القبط والمشاركة فى تنصيبهم، وفى هذا يقول ابن المقفع " وفى سنة ثمان ماية وثلاث للشهدا صار ميخائيل بطركا بعد ابنا كيرلس وأما ابنا اخرسطودلوس كما ذكر فى المجمع اتفق رأيهم على تسييره، فسار إليه عشرة من مقدمى إسكندرية وصحبتهم جماعة من جملتهم أبو منصور مليح عامل الإسكندرية المعروف بابن العلمى..."[٣] وكان هذا فى عهد المستنصر بالله الفاطمى. وفى عهد الحافظ لدين الله (٥٢٤-٥٤٤هـ/ ١١٣٠- ١١٤٩م) وقع خلاف حول اختيار من يصلح لمنصب البطريرك، ولحسم هذا الخلاف عقد مجلس حضره حاكم الإسكندرية، وقاضى القضاة، والموظفون القبط، والتجار وأساقفة من أهالى الفسطاط والقاهرة، وافتتح أمير الإسكندرية هذا المجلس قائلا: " قد أمر مولانا سلام الله عليه أن الذى ترغبون فيه من هذين الرجلين قدموه عليكم فاتفقوا على من ترضون..." إلى أن استقر الرأى على اختيار أحد المرشحين[٤].

أما عن الاحتفالات القبطية فقد كان على حاكم الإقليم حضورها، أو حتى على الأقل انتداب من يحافظ على أمن وسلامة النصارى أثناء هذه الاحتفالات، ويعمل على منع

(١) ابن الطوير: السابق، ص ٧٥، القلقشندى: صبح الأعشى ،ج٣، ص ٤٩٧: ٤٩٨. وعن تفصيل هذه المواكب : انظر كذلك ابن الطوير: السابق، ص ٢٢٠: ٢٢٢.
(٢) د.أحمد فكرى: مساجد مصر ومدارسها، ص ١٠.
(٣) ابن المقفع: تاريخ البطاركة، ج ٢ ، ص ١٣٦.
(٤) ابن المقفع: السابق، ج٣، ص ٤٠.

أى تعد أو عدوان على من بهذه الاحتفالات– حتى لو كانت هذه التعديات من قبل المسلمين– والمناداة بذلك فى أرجاء الإقليم، وذلك كما حدث فى إحدى احتفالات النصارى بالإسكندرية فى خلافة المستنصر بالله[١]، وكان على الإسكندرية آنذاك الأمير المسلم (حصن الدولة)[٢].

كما كان من مهام حاكم الإقليم أيضا استقبال السفراء أو الوفود القادمة على إقليمه من أى مكان خارجى، كذلك تنفيذ ما تأمره الحكومة المركزية به من ترحيب، أو رسم ضيافة، أو مرافقة أو غيره تجاه هؤلاء وفى هذا يقول عمارة " رجعت إلى مكة حاجا فوجهنى أمير الحرمين إلى الصالح، أعتذر عنه فى مال تناوله خدمه من التجار فلما قدمت قوص، كتب سيف الدين[٣] ملطفا إلى والى الصعيد بأن يعوقنى عن الانحدار والرجوع إلى اليمن والحجاز، وأن يقطع عنى رسم الضيافة، حتى يرد أمير الحرمين ما أخذ من أموال التجار..."[٤].

كما كان على حكام الأقاليم مرافقة وخدمة الوافد على البلد، من ذلك ما حدث فى السنة الثانية والأربعين من خلافة المستنصر بالله الفاطمى، عندما قبض سعد الدولة القواص حاكم أسوان على ملك النوبة الذى أتى إلى مصر بعد التنازل عن الحكم لزيارة أحد الأديرة،ثم استقبال بدر الجمالى وترحيبه به. وكان والى مصر قائماً بين يدى أمير الجيوش فأمره بخدمة الملك كما يذكر ابن المقفع : "... وكان والى مصر قايم بين يدى مولاى أمير الجيوش فأمره أن يخرج ويركب معه حتى ينزل إلى مصر، وإلى حيث يريد أن يراعيه، ويخدمه ويقضى حوايجه ما دام بمصر فخرج مكرما مبجلا إلى كنيسة السيدة مرتمريم بالمعلقة بمصر بقصر الشمع "[٥].

(١) ابن المقفع: السابق، ج٢، ص ١٧٩.
(٢) حصن الدولة: هو الأمير حصن الدولة بن ميرو الكتامى الدمشقى الذى عرف بعدله ونزاهته وكذلك عطفه على أهل الذمة، وخاصة النصارى منهم. ابن المقفع : السابق، ج٢، ص ١٧٩.
(٣) الأمير سيف الدين: هو سيف الدين أبى الهيجاء صهر الصالح طلائع بن رزيك. عمارة اليمنى: النكت العصرية، ص١٢١.
(٤) عمارة اليمنى: النكت العصرية، ص ١٢٣.
(٥) ابن المقفع: تاريخ البطاركة، ج٢، ص ١٧٥: ١٧٦.

بالإضافة إلى هذا أحيانا يؤمر حاكم الإقليم بخدمة صاحب وظيفة معينة قادم من إقليم آخر إلى إقليمه، كما هو الحال بالنسبة لوالى القاهرة وصاحب الطراز الشريف[١]، عند حضور الأخير إلى القاهرة لتقديم ما هو مقرر للخليفة من دار الطراز فى المناسبات المختلفة، هنالك يؤمر والى القاهرة بخدمة صاحب هذه الوظيفة[٢].

كما كان على حاكم الإقليم مرافقة وخدمة البطريرك مادام فى إقليمه، ومن ذلك ما حدث فى عهد المستنصر ووزارة بدر الجمالى بعد أن قدم البطريرك – الذى نصب حديثا من الإسكندرية– إلى دار الخلافة لمباركة تنصيبه، وفى هذه الرحلة قام البطريرك بالسلام على الخليفة ومغادرة قصره، ثم ذهب إلى دار الوزارة وهناك رحب به الوزير وأكرمه، ثم أمر والى مصر مرافقته إلى أى مكان يريد الذهاب إليه، وأن يراعيه ويخدمه ويقضى حوائجه مادام بمصر[٣].

كما كان على حكام الأقاليم مهمة جمع الجزية من المناطق المجاورة كما هو الحال مع حاكم أسوان الذى يكلف بجمع الجزية المقررة على أهل النوبة والتى تتمثل فى عدد معين من الرقيق الغير معيب، يكون فيها ذكران وإناث ليس فيها شيخ هرم ولا عجوز ولا طفل لم يبلغ الحلم[٤].

وإلى جانب كل ما سبق من واجبات أو مهام لحكام الأقاليم، كانت هناك مهام فرعية يكلف بها الحكام، تأتى بها المكاتبات تباعا من الحكومة المركزية، ومن ذلك ما كتب به سنة ٥٢٤هـ / ١١٢٩م إلى ولاة الفيوم والشرقية وغيرها بإحضار الفواكه من أقاليمهم وذلك عند الاحتفال بمولود جديد للخليفة الآمر[٥].

---

(١) الخدمة فى الطراز لا يتولاها إلا أعيان المستخدمين من أرباب العمائم والسيوف وله اختصاص بالخليفة دون كافة المستخدمين، ومقامه بدمياط وتنيس وغيرها، وبين يديه من المندوبين مائة رجل لتنفيذ الاستعلامات بالقرى، وله عشارى وقماس مجرد معه وثلاث مراكب من الدكاسات، ولها رؤساء ونواتية لا يبرحون ونفقاتهم جارية من مال الديوان .المقريزى: الخطط، ج٢، ص ٣٥٢.

(٢) المقريزى: الخطط، ج٢، ص ٣٥٢: ٣٥٣.

(٣) ابن المقفع: تاريخ البطاركة ،ج٢، ص ٢١٠.

(٤) المقريزى: الخطط ،ج١، ص ٣٢٣.

(٥) ابن ميسر: أخبار مصر، ص ١١٠، المقريزى : اتعاظ ،ج٣، ص ١٢٨.

وأحيانا يؤمر حاكم الإقليم بعمل تعداد للسكان فى إقليمه، وصقع الشوارع والحارات، وذلك مثلما حدث سنة ٥٥٦هـ/ ١١٦٠م عندما انتشر الباطنية فى عهد الآمر بأحكام الله ووزارة المأمون البطائحى، فكان أن اتخذ المأمون الاحتياطات اللازمة لذلك، وأمر واليى القاهرة ومصر بصقع الشوارع والحارات ومعرفة ساكنيها وأحوالهم، وذلك للقضاء على خطر الباطنية[١].

وربما يكتب إلى حاكم الإقليم بإحضار شخص بعينه وتسييره إلى حاضرة الخلافة، من ذلك الأمر الصادر من العادل رزيك بن طلائع إلى حاكم الإسكندرية بتسيير القاضى الفاضل[٢] إلى القاهرة لاستخدامه فى ديوان الجيش [٣]. ومن ذلك الأمر الصادر لوالى القاهرة بإحضار كاتب الدست إلى قصر الخليفة لإنشاء شىء فى أمر المأمون البطائحى وأخيه المؤتمن بعد أن تم القبض عليهما وكان الكاتب بالفسطاط لعيادة مريض، فكان أن خرج والى مصر بنفسه لإحضاره[٤].

وأحيانا يطلب من حاكم الإقليم جمع وإحضار أرباب صنعة معينة للعمل فى أماكن محددة، بل ربما تعدى الأمر الإنفاق عليهم، من ذلك الأمر الصادر إلى الواليين بالقاهرة ومصر بإحضار عرفاء السقائين، والزم المتعيشين منهم بالقاهرة ومصر بحضورهم متى دعت الحاجة إليهم ليلا ونهارا، ولذلك ألزم أصحاب القرب وتقرر أن يبيتوا على باب المعونة[٥]، ومعهم عدة من الفعلة والطوارئ، وأن يقوما (أي الواليين) لهما بالعشاء من أموالهما[٦].

---

(١) ابن ميسر: السابق، ص ٩٨، المقريزى : اتعاظ ،ج٣ ، ص ١٠٨.

(٢) القاضى الفاضل: هو عبد الرحيم بن على بن الحسن أحمد بن الفرج بن أحمد القاضى الفاضل محى الدين أبو على بن القاضى الأشرف اللخمى العسقلانى البيسانى المصرى الشافعى كان أبوه يتقلد قضاء بيسان فنسبوا إليها ، وكانت ولادته بمدينة عسقلان فى خامس عشر جمادى الآخرة سنة تسع وعشرين وخمسمائة. ثم قدم إلى مصر وخدم بديوان الإنشاء ثم انتقل إلى الإسكندرية للخدمة فى ديوانها إلى أن صدر الأمر بإحضاره إلى الباب. المقريزى: الخطط، ج٤، ص ١٩٧.

(٣) عمارة اليمنى: النكت، ص ٥٣: ٥٤، المقريزى: الخطط ،ج٤، ص ١٩٧.

(٤) المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج٣، ص ١١٤: ١١٥.

(٥) المعونة: ويقصد به حبس المعونة وهو أحد السجون المعروفة فى عهد الخلفاء الفاطميين وكان بجوار الدار المأمونية وموضعه اليوم قيسارية العنبر، وكان يسجن فيه أرباب الجرائم ، أما الأمراء والأعيان فيسجنون بخزانة البنود، ولم يزل هذا الموضع سجنا مدة الدولة الفاطمية، ومدة دولة بنى أيوب إلى أن عمره الملك المنصور قلاوون قيسارية وأسكن فيها العنبرانيين فى سنة ثمانين وستمائة. المقريزى: الخطط، ج٢، ص ٣٤٢.

(٦) المقريزى: الخطط، ج٢، ص ٣٤٢، اتعاظ الحنفا، ج٣، ص ١٠٠.

بالإضافة إلى كل ما سبق كان هناك أعمال أخرى يقوم بها حكام الأقاليم، لكن هل كانوا يؤدونها لوجوبها عليهم ، أم كانوا يؤدونها على سبيل التقرب إلى الخلفاء أم للسببين معا؟ وذلك كالهدايا التى كان يقدمها حكام الأقاليم ومن ذلك ما ذكره على مبارك نقلا عن المسبحى حيث قال " المسبحى: " وفى ذى القعدة – سنة أربع وثمانين وثلاثمائة– ورد يحى بن اليمان من تنيس ودمياط والفرما بهديته وهى أسفاط وتخوت وصناديق مال وخيل وبغال وحمير وثلاث مظال وكسوتا الكعبة "[١]. كما يورد المقريزى فى أحداث سنة ٤٠٢هـ/١٠١١م. " وفى ذى الحجة وردت هدية تنيس على العادة فى كل سنة "[٢]. ومنه يفهم أن هذه الهدية كانت ترد سنويا. كما يذكر أنه فى أحداث جمادى الآخرة سنة أربع عشرة وأربعمائة " وصلت هدية من المحدثة بأسوان وهى عشرون فرسا وثمانون بختيا وعدة عبيد وإماء سودان وفهد وغنم نوبية وطيور ونسانيس وأنياب فيله "[٣] كما يذكر المسبحى فى شهر ربيع الأول سنة خمس عشرة وخمسمائة: "ووصلت هدية والى الفيوم وهى مائة وخمسون رأسا من الخيل الأجلة وشق بها مصر إلى القاهرة "[٤]. كانت هذه بعض صور للهدايا التى ترد من الأقاليم إلى دار الخلافة، دون ورود أية إشارة إلى كونها واجبة على حكام الأقاليم أم أنهم كانوا يرسلونها تفضلا منهم.

كانت هذه أبرز الواجبات التى يكلف بها حكام الأقاليم فى مصر فى عصر الخلفاء الفاطميين، والتى يظهر من خلال عرضها كثرتها وتشعبها بشكل كبير حتى أصبحت تشمل كل شىء فى الإقليم من كافة جوانبه، وهذا ليس بغريب، لأن حاكم الإقليم هو المسئول الأول عن كل صغيرة وكبيرة بإقليمه، لذا يجب أن يكون على علم بكل شاردة وواردة به وإلا تعرض للعقاب.

وبعد التعرف على أبرز الواجبات التى يكلف بها هؤلاء. هناك تساؤل يطرح نفسه وهو: هل أصاب جميع حكام الأقاليم فى هذه الفترة؟

(١) على مبارك: الخطط التوفيقية، ج١٠، ص ١٠٨: ١٠٩.
(٢) المقريزى:اتعاظ، ج٢، ص ٩١.
(٣) المسبحى: أخبار مصر فى سنين، ص ٣١، المقريزى:اتعاظ، ج٢، ص ١٣٤.
(٤) المسبحى: المصدر السابق، ص ٥٢، المقريزى: الخطط، ج١، ص ٣٥٤.

الحقيقة أنه لا يمكن القول بأن حكام الأقاليم فى هذه الفترة قد أصابوا جميعا، لأنه مما لا شك فيه أنه لم يكن هؤلاء جميعا على درجة من الكفاءة والخبرة تؤهلهم للقيام بجميع مهام المنصب، ولذا فإن كان منهم من أصاب وأحسن السيرة، فمنهم دون شك من هو على العكس من ذلك، فقد وجد منهم من ظلم وأساء السيرة ، والأمثلة كثيرة على الجانبين:-

فقد وجد من حكام الأقاليم من ضرب أروع الأمثلة فى العفة والنزاهة والترفع عن الرشوة، أو حتى قبول الهدية، فممن عرف منهم بعدله وإحسانه إلى الرعية، ليس المسلمون منهم فحسب بل تعدى الأمر إلى أهل الذمة، من هؤلاء الأمير" حصن الدولة بن ميرو الكتامى "، والى الإسكندرية فى خلافة المستنصر ووزارة اليازورى، الذى أحب النصارى وعطف عليهم ،بل وتحايل فى تنفيذ أوامر الحكومة المركزية فى شأنهم(١). كما يذكر عن حاكم القاهرة فى خلافة المستنصر المعروف بالأمير سنان بن كابر انه كان يحب النصارى ويعطف عليهم(٢).

وممن عرفوا بالنزاهة والترفع عن قبول الرشوة أو حتى الهدية نجد المؤتمن أبا تراب حيدرة الذى قلد الإسكندرية سنة ٥١٧هـ/ ١١٢٣م ولما وصل إليها، حمل إليه تجار الثغر ثلاثة آلاف دينار فأبى قبولها وأمر بإعادتها إلى أربابها، فأخذ مكين الدولة بن حديد- قاضى الثغر- يتلطف فى أن يأخذ عوض ذلك طرفا وطيبا، فأقسم أنه لا يقبل من أحد شيئا، واستمرت الأسمطة فى كل يوم ، ولم يقبل لأحد هدية(٣).

كما ظهر من بين حكام الأقاليم آنذاك من ضرب أروع الأمثلة فى حماية إقليمه والدفاع عنه، بل والدفاع عن مصر كلها. من هؤلاء الأمير " نجم الدين بن مصال " من ولد ابن مصال اللكى، والذى أمره أهل الإسكندرية حاكما عليهم، فكان أن وقف إلى جانب شيركوه فى حربه ضد الصليبيين وشاور بل وأرسل خزانة من السلاح إلى شيريكوه لمساعدته فى حربه، وبعدها دخل شيريكوه الإسكندرية وبها " ابن مصال " الذى خرج لاستقباله، ومعه

(١) ابن المقفع: تاريخ البطاركة، ج٢، ص ١٧٨.
(٢) سلام شافعى: أهل الذمة فى مصر فى العصر الفاطمى الأول، ص ٤١.
(٣) المقريزى:اتعاظ، ج٣، ص ٩٨.

أهل الإسكندرية، ولما دخل شيريكوه ترك ابن مصال حكم الثغر لصلاح الدين الذى عينه شيريكوه واليا على الإسكندرية [١].

أما عن أشهر الأمثلة عمن أساء السيرة من حكام الأقاليم، واستغل منصبه فى جمع الأموال وقبول الرشاوى. من ذلك ما ذكر عن النصارى وبعض المضايقات التى تعرضوا لها، ومنعهم من أداء شعائرهم مما اضطرهم إلى دفع الرشاوى لبعض الولاة ليغمضوا الطرف عنهم [٢].

كما ظهر منهم من عسف وظلم ومال على الرعية كل الميل، من هؤلاء ذخيرة الملك بن علوان الذى رتب فى ولاية القاهرة سنة ٥١١هـ /١١١٧م وكذلك الحسبة ، فكان أن ظلم وعسف، وهو الذى بنى المسجد بسوق الخيل المعروف بالذخيرة، ومسجد " لا بالله" وسبب تسميته بذلك أنه كان يقبض الناس من الطريق ويعسفهم فيقولون لا بالله، فيقيدهم ويستعملهم فيه بغير أجره ولم يعمل فيه صانع إلا مكرها مقيد، فابتلى الله ذخيرة الملك بأمراض شديدة ولما مات تجنب الناس تشييعه أو الصلاة عليه [٣].

كما أن منهم من سخر بعض أرباب الحرف فى القيام ببعض الأعمال من ذلك ما كان يفعله كل من حاكمي القاهرة ومصر، من تسخير السقائين وأرباب الجمال والدواب لرش ما بين البلدين سخرة بدون أجرة، وذلك فى كل يوم من اليومين اللذين يركب فيهما الخليفة، وعندما رفع ذلك للمأمون البطائحى قرر فى سنة ٥١٧هـ /١١٢٣م أن يصرف للسقائين دينار واحد [٤].

ومنهم من مال على الرعية وظلمهم وانتصر لبنى جلدته دون غيرهم، وعمل على الرفع من شأنهم على حساب غيرهم من أهل الإقليم. من هؤلاء " الباساك " والى قوص من

(١) المقريزى:اتعاظ الحنفا، ج٣، ص ٢٨٣، وما بعدها.

(٢) ابن المقفع: تاريخ البطاركة ،ج٢، ص ١٣٥.

(٣) النويرى: نهاية الأرب، ج ٢٨، ص ٢٧٨، وقد اختلف فى سنة تقليد ذخيرة الملك حكم القاهرة، فبينما يذكر ابن الطوير أنه تولى سنة ٥٠٩هـ ، يذكر المقريزى نقلا عن ابن المأمون أنه تقليدها فى سنة ٥١٦هـ الخطط ،ج٤، ص ٢٦٨: ٢٧٨، كما يذكر فى موضع آخر أنه قلدها فى سنة ٥٠٩هـ، المقريزى : اتعاظ ،ج٣، ص ٥٥.

(٤) المقريزى: اتعاظ، ج٣، ص ١٠١.

قبل أخيه الوزير بهرام الأرمنى فى خلافة الحافظ لدين الله، الذى جار على الناس واستباح أموالهم، وبالغ فى أذيتهم وظلمهم[١].

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بالنسبة لهذا النوع من حكام الأقاليم المصرية للدولة ، فى فترة الدراسة، بل أن منهم من كان مثارا للشغب، ومصدرا لمتاعب لدولة، بدلا من أن يكون عونا لها، وقد ظهر ذلك جليا عندما ضعفت سلطة الخلفاء ، وهنالك أخذ الأمراء فى شق عصى الطاعة عليهم[٢]. ومن ذلك ما حدث سنة ٤٧٧هـ/ ١٠٨٤م عندما أعلن الأوحد أبو الحسن على الملقب بمظفر الدولة الابن الأكبر لأمير الجيوش بن بدر الجمالى والأمير على الإسكندرية من قبل أبيه الثورة، فكان أن تصدى له والده. وقضى علي ثورته، وعاقب بعدها كل من ساعد الأمير فى ثورته، كما عاقب أهالى الإسكندرية كذلك[٣].

وفى سنة ٥٥٠هـ/١١٥٥م حدث أن خرج والى إخميم الأمير الأوحد بن تميم، وجمع جمعا موفورا، فأرسل إليه عسكرا فقتل فى يوم الأربعاء سابع عشر رجب[٤].

وفى سنة ٥٥٢هـ/١١٥٧م خرج الأمير ناصر الدولة ياقوت والى قوص وأحد أجلاء الأمراء على الملك الصالح ولما علم ذلك الأخير، أسرع بالقبض عليه وعلى أولاده، واعتقلهم فى يوم الثلاثاء تاسع عشر ذى الحجة من نفس السنة، ولم يزل فى الاعتقال إلى أن مات يوم السبت سابع عشر رجب سنة ٥٥٣هـ ١١٥٨م، فأخرج الصالح أولاده من الاعتقال وأمرهم وأحسن إليهم[٥].

وفى سنة ٥٥٤هـ/١١٥٩م خرج الأمير عز الدين أبو المهند حسام بن الأمير الأسد جلال الدين فضة وهو ابن أخت "الملك الصالح" على عسكر، وذلك لقتال الأمير طراخان بن سليط بن طريف حاكم الإسكندرية الذى جمع جمعا موفورا من العربان وغيرهم وخلع

(١) المقريزى: اتعاظ ،ج٣ ص ١٥٩، د. سهام أبو زيد :/ تاريخ الأرمن، ص ٨٠.
(٢) آدم متز: الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى، ج٢، ص ١٣٧.
(٣) المقريزى: اتعاظ ،ج٢، ص ٣٣١، د. السيد عبد العزيز سالم : الإسكندرية وحضارتها، ص ١٩٠.
(٤) ابن ميسر: أخبار مصر، ص ١٥٤، إتعاظ، ج٣، ص ٢٢٤، د. سهام أبو زيد : تاريخ الأرمن، ص ٩٦.
(٥) المقريزى: الخطط، ج٣، ص ٨١، المقريزى: اتعاظ الحنفا، ص ٢٣١.

طاعة الصالح[1]. فكان أن تم القضاء عليه وعلى حركته، وقتل وصلب، كما قال الشعراء فى صلبه قصائد.

كانت هذه بعض الأمثلة لحكام أقاليم ممن أساء السيرة وظلموا وعسفوا، بل كانوا مصدراً للشغب ومتاعب للدولة بدلا من أن يكونوا عونا لها، وغالبا ما تكون الدولة لهؤلاء بالمرصاد للقضاء على حركتهم، بل وعقابهم العقاب الذى يجعل منهم أمثلة رادعة لكل من يحاول الخروج عن جادة الحق والعدل، وحرصا من الدولة على عدم حدوث مثل هذا كانت الاتصالات قائمة بين الحكومة المركزية وهؤلاء، كذلك كانت الرقابة عليهم على قدم وساق من قبل المسئولين.

العلاقة بين حكام الأقاليم والحكومة المركزية:-

سبق التعرف على مهام حكام الأقاليم المصرية فى عهد الخلفاء الفاطميين، والتى اتضح مدى كثرتها وتشعبها بشكل دلل على خطورة وحساسية هذا المنصب، واعترافا من الحكومة المركزية بهذا، وحرصا منها على أداء هذه المهام على الوجه الأكمل، كانت الاتصالات قائمة ومستمرة بين الحكومة المركزية وحكام الأقاليم، فقد كانت بين الطرفين علاقة اتخذت صورا عديدة:-

عقد اللقاءات :-

كان من وسائل الاتصال بين الحكومة المركزية وحكام الأقاليم عقد اللقاءات بينها وبينهم، فقد حرص الخلفاء الفاطميون على عقد لقاءات تجمع بينهم وبين حكام أقاليمهم – حقيقة أنه من غير المعروف طبيعة هذه اللقاءات، أو كيفية وموعد انعقادها، لكن المهم هو انعقاد مثل هذه اللقاءات، والتى إن دلت على شىء فإنما تدل على المتابعة المستمرة من الحكومة المركزية لهؤلاء، وحرصها على التعرف على حقيقة ما يدور بالأقاليم، كما أنها تدل من ناحية أخرى على حرص حكام الأقاليم على مطالعة الحكومة المركزية بكل كبيرة وصغيرة تقع بالأقاليم، والتعرف على رأيها فيما يدور عندهم فعلى سبيل المثال :- يذكر عن الخليفة

(١) المقريزى: اتعاظ، ج٣، ص ٢٣٦.

المعز أنه كان كثيرا ما يجتمع بكبار رجال دولته وولاته ويزودهم بنصائحه[١]. وكان من يرشح لمنصب أستاذ محنك[٢]. يكون هو الآمر للمتكلمين مع الخليفة الجالسين فى حضرته من ولاة الأقاليم وعمالها، من ذلك ما كان فى ربيع الآخر سنة ٤١٥هـ/١٠٢٤م عندما كان معضاد الخادم[٣] هو المتولى لهذه الوظيفة، والقائم بهذه المهمة[٤].

المكاتبات والمراسلات :-

كانت المكاتبات والمراسلات قائمة ومستمرة بين الحكومة المركزية وحكام الأقاليم عن طريق البريد وعماله، والذى يعد وسيلة الاتصال الرئيسية بين الحاضرة، وعمال الإدارة المحلية بالأقاليم وعلى رأسهم حكام الأقاليم، فقد كان فى كل إقليم عامل بريد وله نواب عنه[٥]، وعن طريق هؤلاء كان يتم توصيل المكاتبات إلى حكام الأقاليم لإعلامهم بالأوامر والتعليمات التى تريد الحكومة المركزية إعلامهم بها، وهذا فضلا عن المناشير والسجلات التى كانت ترسل تباعا إلى حكام الأقاليم لإعلامهم بأمر ما من الأمور، كوفاة الخليفة مثلا وتولية غيره، وذلك كما هو الحال بالنسبة للوثيقة الثانية من مجموعة الوثائق الفاطمية. تحقيق الأستاذ الدكتور جمال الدين الشيال. وهى وثيقة صادرة عن الخليفة الآمر لإعلام ولاة الأقاليم بوفاة المستعلى وولاية الآمر، ثم تحديد دورهم فى هذا الموقف[٦]. أو البشرى بركوب الخليفة فى موكب ما من المواكب التى كانت تقام فى المناسبات المختلفة، وهنالك يكتب إلى حكام الأقاليم والنواب سجلات مخلقة يذكر فيها ركوب الخليفة[٧]. كما كان يكتب إليهم أيضا فى حالة وفاة الوزير أو عزله وتولية غيره، فبعد وفاة الأفضل بن بدر

(١) خضر أحمد عطا الله : الحياة الفكرية فى مصر فى العصر الفاطمى، ص ٦٢.

(٢) أستاذ محنك: وهى من وظائف خدمات القصر فى العصر الفاطمى وتعرف باسم الأستاذون المحنكون، وقد سمى أصحابها بذلك لأنهم كانوا يدورون العمامة على أحناكهم، وكانوا من أقرب الناس إلى الخليفة. عنهم بالتفصيل أنظر .د. سهام أبو زيد : المغاربة، ص ١٣٥.، د. مروة عاطف : وظائف خدمات القصر، ص ١٦٧، وما بعدها.

(٣) لمزيد من التفصيل عنه انظر د. سهام أبو زيد: العناصر السودانية فى جيش مصر فى العصر الفاطمى، ص ٤١.

(٤) المسبحى: أخبار مصر فى سنتين، ص ٥٧: ٥٨، المقريزى: اتعاظ، ج٢ ، ص ١٤٤.

(٥) نظير حسان سعدادى: نظام البريد فى الدولة الإسلامية، ص ١٨٠.

(٦) مجموعة الوثائق الفاطمية: تحقيق د. الشيال، ص ٢٠٣: ٢٠٦.

(٧) ابن الطوير: نزهة المقلتين، ص ١٧١، أبو المحاسن : النجوم الزاهرة، ج٤، ص ٩٤.

الجمالى سنة ٥١٥هـ/١١٢١م ليلة عيد الفطر نفذت المكاتبات إلى الولاة لإعلامهم بالحال[١].

وبالإضافة إلى هذا كله وغيره كانت المكاتبات تأتى تباعا إليهم لطلب القيام بمهمة ما تكلفهم بها الحكومة المركزية [٢]. وما كانت هذه المكاتبات والمراسلات كلها من الحكومة المركزية لهؤلاء إلا حفاظا على مصلحة الرعية، وحمايتهم من ظلم الولاة.

وكما كانت المرسلات والمكاتبات تصدر من الحكومة المركزية لحكام الأقاليم، كانت كذلك تأتى من حكام الأقاليم للحكومة المركزية، لطلب معونتها فى أمر ما أو مطالعتها بغيره من الأمور التى تجب عليهم مطالعتها به. لذا كانت المكاتبات تأتى تباعا من هؤلاء[٣].

٣- الرسل :-

وبالإضافة إلى المكاتبات التى يرسلها حكام الأقاليم مع عمال البريد كانوا أحيانا يرسلون رسلا من قبلهم إلى الحكومة المركزية، لإنجاز أمر ما يخص الولاية، من ذلك ما ذكر ابن ظافر الأزدى فى سياق حديثه عن الخليفة المستنصر بالله حيث يقول : "... كان- يعنى المستنصر- سيئ التدبير مفرطا فى التخلف، وحكايته مع قاضى الإسكندرية حين جاءه رسول من قبل ناصر الدولة ابن حمدان[٤]، وهو يتولى يومئذ ولاية الإسكندرية مشهورة "[٥]. "[٥].

٤- الرقابة على حكام الأقاليم:-

لم يكن حكام الأقاليم مطلقى الحرية، أو يتركون بدون رقابة على أعمالهم أو تصدى لتعديهم أو ظلمهم، بل كانت الرقابة صارمة ومحكمة عليهم، وذلك لأن سلوك معظم هؤلاء لم يكن سلوكا حسنا، كما أنه ليس من شك فى أن عددا غير قليل من هؤلاء لم يمارسوا

(١) ابن ميسر : أخبار مصر، ص ٨١.

(٢) المقريزى: الخطط، ج٤، ص ٧٠، ٧٢.

(٣) د. المناوى: الوزارة والوزراء، ص٤٤، د. عبد المقصود الباشا: السياسة الداخلية للدولة الفاطمية بمصر، ص ٧٠.

(٤) ناصر الدولة : هو الحسين بن ناصر الدولة الحسن بن الحسين بن ناصر الدولة الحسن (بن عبد الله بن حمدان متولى الإسكندرية فى عهد المستنصر : ابن ظافر: أخبار الدول المنقطعة، ص ١٤٨.

(٥) ابن ظافر: نفسه، ص ١٤٨.

أعمالهم بأمانة لذا كان لابد من وجود محاسبة ورقابة عليهم، تلك الرقابة التى اتخذت أشكالا عدة منها:-

ما كان يقوم به عمال البريد من مراقبة هؤلاء والتجسس عليهم ونقل أخبارهم للخلفاء، وعليه كان صاحب البريد يقوم بالأعمال التى يقوم بها قلم المخابرات فى وزارة الدفاع الآن[١]. وفضلا عن هذا كانت الحكومة المركزية أحيانا تبث العيون من قبلها على هؤلاء، ومن ذلك ما فعله يعقوب بن كلس بعد أن زاد نفوذه وأصبح قصره مقرا لإدارة أقاليم الدولة داخل مصر وخارجها، نراه ينيب عنه فى تلك الأقاليم عمالا وعيونا له، يكتبون إليه بأخبار حكامها[٢]، حتى يكون على علم بكل ما يدور فى أقاليم الدولة ومن ذلك أيضا ما فعله البطائحى وزير الخليفة الآمر بأحكام الله، الذى بث عيونا فى كل مكان، حتى أنه لا يتحدث أحد من سكان القاهرة ومصر بحديث فى ليل أو نهار إلا يبيت خبره عند المأمون، ولا سيما أخبار الولاة وعمالهم[٣]. هذا فضلا عما كان يطالب به ولاته من تقديم تقرير يومى فى كل صباح عما حدث فى اليوم الماضى[٤].

كما كان من أساليب الرقابة أيضا هو إنزال العقوبة الصارمة على كل من قصر فى عمله ليكون فى ذلك ردعا لغيره. من ذلك ما كان يفعله الأفضل بن بدر الجمالى من رفضه لأى شغب فى دولته ومقاومته، بل وتأديب المتسببين فيه، والذين تقاعسوا عن تأدية عملهم بجد ونشاط وذلك ليضمن سير الأمور وفق سيطرته التامة[٥]. ومن ذلك ما حدث سنة ٤٩٠هـ/١٠٩٦م عندما تجمع الرعاع والعامة فى يوم عاشوراء بمشهد السيدة نفيسة وجهروا بسب الصحابة، فسير الأفضل إليهم ومنعهم من ذلك، وأدب" ذخيرة الملك بن علوان " والى القاهرة وجماعة وضربهم[٦].

(١) حسن إبراهيم حسن: التاريخ الإسلامى السياسى، ص ٢٧٢.
(٢) ابن القلانسى: ذيل تاريخ دمشق، ص ٢٩.
(٣) المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج٣، ص١١١.
(٤) المقريزى : نفسه، ص ١٠١.
(٥) د. سهام أبو زيد : تاريخ الأرمن، ص ٦٧.
(٦) المقريزى: السابق، ص ٢٠: ٢١.

وقد اهتم الخلفاء الفاطميون بالعمل على راحة الشعب والقصاص من موظفيهم وخاصة ولاتهم على الأقاليم، إذا ثبت سوء استخدامهم لنفوذهم داخل الوظائف، وذلك عن طريق جلوسهم للمظالم واهتمامهم بأمر المتظلمين، وحل مشكلاتهم، حيث جعل من أساليب الرقابة على حكام الأقاليم والحد من نفوذهم السماح للرعية بتقديم شكايات مكتوبة لديوان الإنشاء تتضمن الأمر الذى يتضررون منه أو وجه جور الولاة أو العمال عليهم، تلك الشكايات التى يتم التحقيق فيها بندب من يوثق به لكشف ما رفع من الشكوى، وفى هذا يذكر ابن الصيرفى أن: " المظالم التى تقدم لديوان الإنشاء منها ما كان لا يحتاج لعرض على السلطان، ومنها ما كان لابد من عرضه على السلطان لاستطلاع رأيه فيه– وهذا النوع هو ما يهمنا– وكانت الظلامات من هذا النوع يتم تسليمها إلى متولى ديوانه، ليحضر به المجلس ويستخرج فيه الأمر، أو يحضر الكاتب نفسه، فيقرأ المهمات منها، ويستأذن عليها، ويوقع بما يؤمر فيها، فقد تحدث فيها الرقعة المهمة التى تنتفع الدولة بها، ويستضر بتأخر النظر فيها، ويفهم من طى هذه الرقاع جور بعض الولاة والمستخدمين، وامتداد أيديهم، بما توجب السياسة صرفهم عما ولوه منها. وما كان منها عما يسأل السلطان فى صحته ندب من يثق به لكشفه مع رافعه، فمن صح قوله أنصف من خصمه، وإن بان تحمله قوبل بما يردع أمثاله عن الكذب. فيكون ذلك كافيا لمن يهم بشكوى على سبيل المحال وقول الزور فيه، ويعلم الولاة والمشارفون وسائر المستخدمين أن السلطان متفرغ للنظر فى قصص الناس وشكايتهم، أو قد ينصب لذلك من يتفرغ له ويطالع بالمهم منه، فتنكف أيديهم عن الظلم والتعدى ، ويحذرون سوء عاقبة فعلهم المؤدى إلى ضرر الرعية، فينحسم بذلك مادة كبيرة من الفساد، ويقل المتظلمون قولا وفعلا، وتحسن سمعة الدولة بذلك ويكون لها به الجمال الكبير "[1]. وبهذا تتحقق الأهمية الكبرى لقضاء المظالم، وهى تطهير الدولة من الفساد والمحافظة على سمعتها، وكان أغلب المتظلمين لهذا الديوان من بسطاء الناس أو النساء

(١) ابن الصيرفى: قانون ديوان الرسائل، ص ٤١.

المستضعفات الذين أتوا من النواحى البعيدة خارج القاهرة ومصر ليتظلموا من عسف الولاة[١].

وعلى هذا فتح ديوان المظالم أبوابه أمام المتظلمين الذين تتابعت شكاياتهم ضد حكام الأقاليم، ومن ذلك قبول الشكوى المقدمة ضد حكام الأقاليم سنة ٥١٧هـ/١١٢٧م المتضمنة أن بعضهم كان يعتقل من لا يجب عليه الاعتقال لطلب رشوة فتطول مدته، ولإزالة أسباب الشكوى كتب الوزير المأمون البطائحى إلى حكام الأقاليم بمطالعة كل منهم بمن حواه السجن، والسبب الموجب للاعتقال، ويبين كل منهم ذلك ويعتمد فيه الحق[٢].

وفى نفس العام أيضا تضرر السقائين بالقاهرة ومصر من ظلم ولاتهم، وأنهم يجبرونهم على رش ما بين البلدين – القاهرة ومصر– فى كل يوم من اليومين اللذين يركب فيهما الخليفة، وذلك سخرة بدون أجرة فكان أن سمع ظلاماتهم ورفع أسباب الشكوى، بأن أطلق للسقائين دينار واحد[٣].

وأحيانا ترد الظلامات من أهل الذمة، ومع ذلك يتم الاستماع إليها والتحقيق فيها ورفع أسبابها. ومن ذلك ما تقدم به رهبان " دير سيناء " بالحصون الطورية من أن حكام هذه النواحى يلزمونهم بغرامات وأعباء مالية بدون وجه حق، فكان أن أصدر الخليفة الفائز سنة ٥٥١هـ/ ١١٥٦م إلى حكام هذه النواحى ما يوقف تعديهم، ويرفع الظلم عن رهبان الدير، ورعايتهم، وحياطتهم بما يجب لهم[٤].

كما كان من أساليب الرقابة على حكام الأقاليم فى هذه الفترة أيضا، ما كانت تفعله الحكومة المركزية من مطالبة حكام الأقاليم فى حالة انتهاء مدة ولايته أن يقدم تقريرا شاملا عن إدارته، وإذا ظهر منه أية بادرة للاستغلال، أو سوء الإدارة، أمر الخليفة بمحاكمته، وإذا ثبت جرمه صودرت أمواله[٥]. ومن ذلك ما فعله الخليفة الحاكم بأمر الله عندما طالب ولاته

(١) د. ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم ،ج١، ص ١٥٦، ١٥٩.
(٢) المقريزى:اتعاظ، ج٣، ص ١٠١.
(٣) المقريزى: نفسه ونفس الصفحة.
(٤) د. فاطمة عامر: أهل الذمة فى مصر الإسلامية ،ج١، ص ٤٦٤، د. سلام شافعى: أهل الذمة فى مصر فى العصر الفاطمى الثانى والعصر الأيوبى، ص ٢٥٧.
(٥) مسعود أحمد مصطفى: أقاليم الدولة الإسلامية، ص ١٨١.

على الأقاليم وغيرهم من الموظفين بتقديم كشف حساب لما فى حوزتهم من أموال وممتلكات، وصادر أموال من ثبتت إدانته[١]. وعلى هذا تعددت المصادرات، وكثرت الأموال المتحصلة منها. بشكل أوجب إفراد ديوان خاص بها عرف باسم " ديوان المرتجع " وكانت مهمته محاسبة الأمير المعزول، أو محاسبة ورثته عند وفاته على ما تحصل من ذلك الإقطاع من مال، وكانت المحاسبة فى أول الأمر من اختصاص ديوان المرتجعات[٢].

ومن خلال هذه المراقبة المحكمة والمحاسبة المستمرة لحكام الأقاليم المصرية فى عصر الخلفاء الفاطميين، استطاع بعض الخلفاء القيام بعملية تطهير فى جميع فروع الإدارة الحكومية، ومنها الإدارة المحلية، وذلك بأن أقصى العناصر الانتهازية وأصحاب المصالح الشخصية، وأبعد من شك فى إخلاصه وولائه للخلافة. وهذا بالضبط ما فعله الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله (٤١١: ٤٢٧هـ/ ١٠٢٠: ١٠٣٥م) حرصا منه على سيادة العدل والسهر على خدمة الرعية والقضاء على الفساد[٣].

ومما تجدر ملاحظته أن هذه الرقابة المحكمة، والمحاسبات الدقيقة التى كانت توجه لحكام الأقاليم، لم تستمر طيلة العصر الفاطمى، بل يمكن القول بأن وجودها كان فى فترات قوة الخلفاء، أو بمعنى أشمل قوة الحكومة المركزية حتى ولو كان ممثلها الوزير، ويتضح ذلك عندما يظهر وزير قوى الشكيمة على مسرح الأحداث، حيث يتمكن بما أوتى من حكمة وقوة من إحكام قبضته على الأقاليم، ومراقبة حكامها ومحاسبتهم، أما إذا كانت الحكومة المركزية بمن يرأسها – سواء الخليفة أو الوزير– ضعيفة فبالتالى تعطى الفرصة للتجبر وإيقاع الظلم على الرعية، كما كان هذا راجعا أيضا إلى شخصية الوالى نفسه ، وطبيعة ومدى استعداده لاتباع العدل أو الظلم.

(١) د. سلام شافعى: أهل الذمة فى مصر فى العصر الفاطمى الأول، ص ٧٩.
(٢) د. الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار، ج٣، ص ١٠٨٧.
(٣) د. سلام شافعى: السابق، ص ٤٠.

العقوبات التى كانت تفرض على حكام الأقاليم :-

مع الرقابة والمتابعة المستمرة تضبط المخالفات وتكون العقوبة لمن ثبت تقصيره أو ظلمه، وقد اتخذت العقوبة التى توقع على حكام الأقاليم آنذاك عدة أساليب.تبدأ من التأنيب والتعزير، إلى التغريم المالى، إلى الضرب، حتى العزل. وربما الاعتقال أو القتل إذا لزم الأمر.

ومن الأمثلة الدالة على عقاب التعزير:- ما يذكره المقريزى ضمن أحداث سنة ٥١٧هـ/١١٢٣م. حيث يقول: "عمل بعض التجار لابنته فرحا بإحدى الآدار المعروفة بالأفراح، فتسور ملاك الدار على النساء وأشرفوا عليهن والعروس فى المجلى فأنكر عليهم ذلك ، فأساءوا وأفسدوا على الرجل ما صنعه، فخرج مستغيثا، فخشوا عاقبة فعلهم، فمازالوا به حتى كف عن شكواهم، فلما حضر الوالى بالمطالعة فى الصباح إلى الوزير على عادته، قيل له : لا ذكرت فى مطالعتك ما جرى للتاجر الذى عمل فرح ابنته؟ فاعتذر بأن المرسوم له ألا يذكر ما يخرج عن السلامة والعافية، ولم يتصل به ما جرى فى الفرح، فأسمعه ما أمضه وبين عجزه وتقصيره، وقال له : السلامة والعافية أن يخرج بالرجل ويهان وتنتهك حرمته ولا يجد ناصرا!! "[(١)].

ومن الأمثلة الدالة على توقيع عقوبة الضرب :- ما حدث سنة ٤٩٠هـ/١٠٩٦م. عندما تجمع العامة عند مشهد السيدة نفيسة، وأعلنوا بسب الصحابة وهدموا قبور الصالحين التى هناك فسير الأفضل إليهم وردهم عن ذلك وأدب والى القاهرة "ذخيرة الملك" وجماعة وضربهم[(٢)]، وذلك ظنا منه أنه تقاعس عن تأدية عمله فى عدم رده لهؤلاء المتظاهرين[(٣)].

ومن الأمثلة الدالة على توقيع عقوبة الضرب مع الصرف عن حكم الإقليم:- ما حدث سنة ٥١٩هـ/١١٢٥م.بعد أن تم للخليفة الآمر بأحكام الله (٤٩٥-٥٢٤هـ/١١٠١-١١٣٠م) القبض على وزيره المأمون البطائحى وأخيه المؤتمن واعتقالهما،

(١) المقريزى: اتعاظ، ج٣ ، ص ١٠٠.
(٢) ابن ميسر: أخبار مصر، ص ٦٥، المقريزى: اتعاظ ،ج٣، ص ٢٠: ٢١.
(٣) د. سهام أبو زيد: تاريخ الأرمن ، ص ٦٧.

وبعدها أمر بإحضار الشيخ " الأجل أبى الحسن بن أبى أسامة " كاتب الدست لينشئ شيئاً فى شأنهما ليقرأ على المنبر، فوجد أبو الحسن بمصر لعيادة مريض فأمر والى القاهرة أن يمضى إلى مصر فى الليل لإحضاره، فظن والى القاهرة أنه طلب لغير ذلك، فمضى إليه وأزعجه من مكانه، وسبه أقبح سب، وأراد إحضاره إلى القاهرة ماشيا، فأحضره إلى الخليفة وهو ميت لا حراك به،فقال له : ما هذا؟ فأخبره بقصته مع الوالى، فغضب على الوالى، وأمر بخلع أخفافه من رجليه وصفعه بهما حتى تقطعا على قفاه، وصرفه من ولاية القاهرة [١].

أما عن تغريم حاكم الإقليم قدرا من المال لتفريطه فى شيء من لوازم الولاية، ما وقع للعادل بن السلار حينما كان واليا على الغربية، وفرط فى شيء من أعمال الإقليم، فكان أن عزل وكلف بدفع غرامة[٢]، فاتجه إلى متولى نظر الديوان[٣]، وكرر عليه الشكوى دون جدوى، حتى قال له متولى الديوان كلامك ما يدخل أذنى، فكان أن حقدها ابن السلار فى نفسه، ولما تولى الوزارة انتقم من متولى الديوان[٤].

أما عن العقاب بالحبس ما وقع سنة ٥٥٢هـ عندما قبض الملك الصالح على الأمير ناصر الدولة ياقوت حاكم قوص وأولاده وأودعهم فى الاعتقال، بحجة أن الأمير كاتب أخت الظاهر وقصد القيام على الصالح لأخذ الوزارة، ومازال فى الاعتقال إلى أن مات فى السنة التالية[٥].

أما عن العقاب بالقتل فمن ذلك ما أورده ابن أيبك الدوادارى فى أحداث سنة ٥٥٣هـ/١١٥٨م حيث قال: " وفيها خرج الأمير تميم المغربى (والى إخميم آنذاك) على الصالح طلائع بن رزيك من مدينة أسيوط فأنفذ إليه عسكرا فقتلوه، وأحضرت رأسه على عود"[٦].

(١) المقريزى : اتعاظ الحنفا، ج٣، ص ١١٤: ١١٥.
(٢) د. المناوى: الوزارة والوزراء، ص ٢٨٤.
(٣) وهو الموفق أبو الكرم محمد بن معصوم التنيسى،المقريزى : اتعاظ، ج٣، ص ١٩٩.
(٤) المقريزى: السابق نفسه.
(٥) المقريزى: السابق، ص٢٣١.
(٦) ابن أيبك الدوادارى: كنز الغرر ، ج٦، ص ٥١٧.

كما كان من العقوبات التى تفرض على حكام الأقاليم أيضا عقوبة العزل عن حكم الإقليم، والذى تعددت أسبابه وأشكاله لكن قبل التعرف على أسباب عزل حكام الأقاليم، هناك تساؤل يكاد يطرح نفسه وهو. من صاحب الحق فى عزل حكام الأقاليم؟ وهل ينعزل حاكم الإقليم بموت الخليفة؟

بالنسبة للشق الأول من السؤال فكما مر بنا أن تولية حكام الأقاليم فى النصف الأول من العصر الفاطمى كانت بيد الخليفة باعتباره صاحب السلطان الأول والنفوذ الأكبر فى البلاد، فكذا كان الحال بالنسبة للعزل، إذ كان المتصرف الأول والأخير فى العزل " الخليفة "، أما فى النصف الثانى من العصر الفاطمى، فقد أصبح أمر عزل حكام الأقاليم بيد الوزراء، كما هو الحال فى التعيين مع اعتراف وتصديق الخلفاء.

أما عن الشطر الثانى من السؤال فيمكن القول أنه ليس معنى موت الخليفة المقلد لحكام الأقاليم ووصول غيره أن ينعزل هؤلاء[1]، أو تصدر لهم جميعا سجلات لتجديد حكمهم على الأقاليم كل باسمه ونصه، بل يكتفى بإصدار نص واحد يتم إرساله لجميع الحكام، يشتمل على الإعلام بوفاة الخليفة الأول، ووصول غيره إلى الخلافة، ثم ما يحمل معنى تجديد حكمهم مع مطالبتهم بالتقدم إلى الدعاة قبلهم بأخذ البيعة على أنفسهم وكافة من فى ولايتهم، وقد ظهر هذا واضحا جليا فى الوثيقة الثانية من مجموعة الوثائق الفاطمية، والتى هى عبارة عن وثيقة صادرة عن الخليفة الآمر إلى ولاة الأقاليم للإعلام بأمرين: الأول: وفاة الخليفة المستعلى. والثانى: تولى الآمر بعده . ثم تجديد ولايتهم مع الخليفة الجديد، كما حددت الوثيقة دور حاكم الإقليم فى مثل هذا الموقف[2].

أسباب العزل :-

١- يعزل حاكم الإقليم عادة إذا ارتكب خطأ ما يوجب عزله.

٢- إذا رأت الحكومة المركزية عدم صلاحيته لأمر ما، وأهلية غيره للولاية. وهنالك يكون العزل من قبل الحكومة المركزية. ويوقع على شكل عقوبة على حاكم الإقليم.

(١) الماوردى: الأحكام السلطانية، ص ٤٢.

(٢) مجموعة الوثائق الفاطمية. تحقيق .د. الشيال، ص ٤٩: ٥٠.، ٢٠٣: ٢٠٦.

فضلا عما سبق كان هناك حالات أخرى يعزل فيها حكام الأقاليم، دون أن يكون للحكومة المركزية من الأمر شيء، حتى ولو سعى العازل للحصول على موافقتها.

فقد سبق القول أنه ربما وصل حاكم الإقليم إلى منصبه بيد أهل الإقليم أنفسهم. وهنا نجد نفس الشيء، إذ أنه ربما يعزل الوالى كذلك بيد أهل الإقليم أنفسهم، الذين ربما سعوا للحصول على موافقة الحكومة المركزية، أو ربما نفذوا ما أرادوا دون الرجوع لها فى شئ، ومن ذلك ما ذكره المقريزى : " أنه وقع بين أهل البلاد ووالى قوص.. فتوجهوا إلى القاهرة وعزلوه وولى غيره..."(١) هكذا كان العزل بيد أهل الإقليم، والذين سعوا لاعتراف الحكومة المركزية به.

وأحيانا يعزل أهل الإقليم الحاكم عليهم عن طريق الثورة عليه من ذلك ما حدث سنة ٣٦٠هـ /٩٧٠م عندما وثب أهل تنيس على واليهم وقتلوا جماعة منها الإمام فى القبلة (٢). وفى سنة ٣٦١هـ /٩٧٠م طرد والى الصعيد من قبل الفاطميين عن طريق الثورة عليه أيضا(٣). وربما تعدى الأمر قتل أهل الإقليم لحاكمهم، ومن ذلك ما حدث فى خلافة الحافظ لدين الله ووزارة بهرام الأرمنى عندما ثار أهل قوص على حاكمهم (الباساك) أخى الوزير بهرام الأرمنى، الذى قتلوه وربطوا فى رجله كلبا ميتا وحبسوه حتى ألقوه على مزبلة(٤).

وقد يطرد حاكم الإقليم على أثر ثورة يقوم بها بعض فرق الجند من ذلك ما حدث سنة ٤١٥هـ/١٠٢٤م، عندما ثارت التجريدة التى توجهت إلى تنيس على عاملها، وطالبوا بأرزاقهم، وضيقوا عليه فكان أن فر منهم إلى دمياط(٥).

هكذا تعددت طرق عزل حكام الأقاليم، كما تعدد المتحكمين فيها، ولم يكن هذا لضعف فى السلطة المركزية، أو لانصرافها عن شئون الأقاليم أو حتى لضعف الولاة أو

(١) المقريزى: الخطط، ج١ ص ٣٢٨.
(٢) المقريزى: اتعاظ، ج١، ص ١٢٩.
(٣) محمود خلف: الثورات وأثرها على الحياة فى العصر الفاطمى، ص ٦٣.
(٤) المقريزى: الخطط ج١ ص ٣٣٢، انظر كذلك عن قتل الوالى : اتعاظ، ج٣، ص ٩٧.
(٥) المقريزى: اتعاظ ،ج٣، ص ١٥٧.

تقصيرهم، بل هى السياسة التى اقتضت الحياة فيها التقلب وعدم الثبات على وتيرة واحدة، وعدم الرضا عن الحاكم من قبل كل المحكومين مهما كان، ومهما كانت أفعاله وسيرته.

كانت هذه صوراً من أساليب العقاب التى اتخذتها حكومة الخلفاء الفاطميين فى مصر لعقاب وردع حكامها على الأقاليم، بهدف حماية الرعية، ورفع الظلم عنهم، أو ربما لتحقيق أغراض شخصية لولى الأمر، وإن عمل على إعطائها الصبغة الرسمية، وذلك كما كان يحدث فى وزارة " الصالح طلائع بن رزيك " والذى يذكر أنه أكثر من الميل على أمراء الدولة ومقدميها(١)، وخاصة حكام الأقاليم ويبدو أنه فعل ذلك حتى تخلو له الساحة، ويطمئن على منصبه " الوزارة " التى غدت مطمعا للكثير من هؤلاء.

بهذا العرض نكون قد تعرفنا على حكام الأقاليم المصرية فى عصر الخلفاء الفاطميين، بما يوضح مكانة هؤلاء، وأصلهم الذى تعدد واختلف، كذلك على كيفية وصولهم إلى حكم الإقليم، ومن يكون صاحب الحق فى هذا الأمر، وما يحصل عليه هؤلاء من حقوق تتفق ومكانتهم الوظيفية، كذلك ما كلفوا به من واجبات ومهام حتى يتم إدارة الإقليم بالصورة التى ترضاها الحكومة المركزية، كما اتضح أن هؤلاء لم يكن لهم مطلق الحرية فى التصرف بأى حال من الأحوال، بل كانت هناك علاقة وثيقة واتصال مستمر بينهم وبين الحكومة المركزية، فضلا عن رقابة دائمة ومحكمة على تصرفاتهم، وعقاب رادع ينتظر كل من تسول له نفسه أن يظلم أو ينحرف، وهذا ضمان لمصلحة الرعية وحمايتها.

وإذا كانت هذه الواجبات والمهام التى يكلف بها حكام الأقاليم قد برزت بشكل مهم فى وثائق وكتابات المؤرخين القدامى والمحدثين، فمن الضرورى بمكان أن نتطرق إلى مرحلة التطبيق العملى لتتبع أهم المجالات العملية المتعددة التى ساهم فيها هؤلاء الحكام بجهود ملموسة محسوسة لخدمة الدولة والرعية معاً. وهذا هو موضوع الفصلين التاليين.

(١) المقريزى: الخطط، ج٤، ص ٨٢.